

دراسات

في الاقتصاد والتجارة
مجلة علمية محكمة



2020

المجلد التاسع والثلاثون

المقالات والدراسات

أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي:
الناتج المحلي الإجمالي - التضخم خلال الفترة (1980 - 2010).

د. حسن الدامي بدر

اتجاهات المديرين نحو تطبيق مفهوم رأس المال الفكري: دراسة حالة شركة البريقة لتسويق
النفط العاملة في مدينة بنغازي.

أ. حسين علي محمد

إمكانية تبني تقارير الأعمال المتكاملة كأداة للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية:
دراسة تطبيقية على الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط.

د. فاطمة ونان بن مراد

د. خالد زيدان الفضلي

دور النظرية في بحوث الإدارة العامة.

د. عياد طاهر بن اسماعيل

اتجاهات حديثة في الاقتصاد السياسي: تحليل الخطاب والسرد في محاولة إدارة الإصلاح
الاقتصادي في ليبيا (2003 - 2010)، ودروس منه للمستقبل.

د. أنس أبوبكر بعيرة

عرض الكتب

التسويق المستدام: مدخل التسويق الشامل وتطبيقاته في المنظمات العربية والأجنبية.

د. مريم محمد حسن

الملخصات

العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا: تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة (1970 - 2010).

أ. الزروق أحمد هويدي

أ. أسامة صالح نجم

دليل رسائل الماجستير

Subscription	قسمة الاشتراك
Journal of Dirasat (in Economics and Business) Issued by the Research Office Faculty of Economics, University of Benghazi	مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة تصدر عن مكتب البحوث كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
Name	الاسم :
Address	العنوان بالكامل:
Issue No	رقم العدد أو المجلد المطلوب
Quantity	عدد النسخ:
Subscription periodYear (s)	مدة الاشتراك: سنة (سنوات)
طريقة الدفع :	
☐ نقداً / Cash	
☐ حوالة نقدية / Money Transfer	

Subscription	قيمة الاشتراك
2LYD for Individuals (\$2)	2 دينار ليبي للأفراد
3LYD for Institutions (\$3)	3 دنانير ليبية للمؤسسات
Payable to: Journal of Dirasat (in Economics and Business)	ترسل قسمة الاشتراك باسم مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة مرفقة بقيمة الاشتراك .
Research Office, Faculty of Economics University of Benghazi Benghazi P.O.Box 1308	مكتب البحوث - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي بنغازي ص . ب 1308



دراسات في الاقتصاد والتجارة

رئيس التحرير

مدير التحرير

أعضاء هيئة التحرير

سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات
بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي . ولاتعبر الآراء التي تنشر
في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ، ولا تمثل وجهة نظر
هيئة التحرير أو جامعة بنغازي .

د. فيصل سالم الكيخيا

د. علي عوض زاقوب

د. خالد خليل الطيرة

د. عبدالسلام محمد المغربي

أ. خالد خميس السحاتي

صالح فضل الله الشاعري

د. عطية المهدي الفيتوري

د. عبدالجليل آدم المنصوري

د. إدريس عبدالسلام اشتيوي

د. علي سعيد البرغثي

د. سالم مفتاح القمطاي

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

5. يتعهد صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أية جهة إلا بإذن كتابي من المجلة.

6. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية، كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح، وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه.

7. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

8. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

9. يلتزم الباحث باتباع نظام هارفرد في توثيق وإثبات المراجع.

10. توضع قائمة للمراجع في نهاية البحث، وترتب وفقاً للنظام المشار إليه في الفقرة السابقة.

11. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق معنونة ومرقمة بشكل منفصل، مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.

12. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على ملف (word)، مرفقة بقرص مدمج (CD) يحتوي على البحث، أو تُرسل من خلال بريد المجلة الإلكتروني.

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية، والتسويق والتمويل والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدمهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وتُقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية:

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية، ولم يسبق نشرها في أية مجلة أو مطبوعة أخرى (تعبئة النموذج المُعد بالخصوص).

2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراة) شريطة ألا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من المقال أو البحث، ويُشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحةً.

3. تنشر المجلة عرض ومراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة في مجالات اهتمامها، على أن تقدم مطبوعة وبما لا يزيد عن خمس صفحات.

4. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات علمية إلا أنها لم تنشر، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة.

17. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.

18. البحوث والدراسات المقدمة وغير المقبولة للنشر لا تُعاد لأصحابها، وكذلك ملاحظات المقيمين.

19. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

20. يُمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيّتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة.

13. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها.

14. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية، ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية. وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه.

15. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً وجهة عمله وبريده الإلكتروني.

16. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتُعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم، إجراء أية تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة.

المراسلات: تُرسل باسم مدير تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "

كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي. ص. ب 1308

هاتف / فاكس : 00218 – 61 – 2240736

بريد إلكتروني : drasat.Journal@uob.edu.ly

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية : (2017/238)

رقم التصنيف الدولي (ISSN): 2663 -7847 (Print) / 2663 -7855 (Online)

المحتويات

مقدمة العدد

○ المقالات والدراسات:

- أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي: الناتج المحلي الإجمالي - التضخم خلال الفترة (1980-2010) 1
د. حسن الدامي بدر
- اتجاهات المديرين نحو تطبيق مفهوم رأس المال الفكري: دراسة حالة شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي..... 23
أ. حسين علي محمد
- إمكانية تبني تقارير الأعمال المتكاملة كأداة للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط..... 49
د. خالد زيدان الفضلي
د. فاطمة وثام بن مراد
- دور النظرية في بحوث الإدارة العامة..... 65
د. عياد طاهر بن اسماعيل
- اتجاهات حديثة في الاقتصاد السياسي: تحليل الخطاب والسرد في محاولة لإدارة الإصلاح الاقتصادي في ليبيا (2003 - 2010)، ودروس منه للمستقبل..... 83
د.أنس أبوبكر بعبيرة

○ عرض الكتب:

- التسويق المستدام: مدخل التسويق الشامل وتطبيقاته في المنظمات العربية والأجنبية..... 121
د. مريم محمد حسن

○ الملخصات:

- العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا: تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة (1970-2010)..... 125
أ. أسامة صالح نجم
أ. الزروق أحمد هويدي

- دليل رسائل الماجستير (2019) 129

مقدمة العدد

يسرنا أن نُساهم بهذا الجهد المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة" وذلك بإصدار المجلد التاسع والثلاثين لعام 2020م، الذي يتضمن عددا من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر في عام 2020م، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية والتسويق والتمويل والإدارة العامة. كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها عن الفترة من 2019.1.1م إلى 2019.12.31م، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الاطلاع على الموضوعات التي تم بحثها.

وترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وأخيراً، كُلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "

المقالات والدراسات

أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات
الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي: الناتج المحلي
الإجمالي - التضخم خلال الفترة (1980 - 2010).

د.حسن الدامي بدر
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

ملخص:

يهدف البحث إلى تحديد ما إذا كان هناك أثر لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الاقتصاد الليبي، خلال الفترة 1980-2010م في الأجلين القصير والطويل، ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث اختبارات وأساليب المنهج القياسي الكمي الحديثة، كاختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. وأظهرت النتائج أن هناك أثراً سلبياً لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير، وأن هذا الأثر يتحول إلى أثر إيجابي في الأجل الطويل، كما أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود أي أثر لتقلبات أسعار النفط على التضخم.

مقدمة:

يفضي دائماً إلى جعل أسعار النفط متقلبة
ولا تعرف الاستقرار.

ولا عجب في أن يلقي هذا التقلب
وعدم الاستقرار في أسعار النفط في
أسواقه العالمية بآثاره على النشاط
الاقتصادي في كل من مجموعة الدول
المستوردة للنفط ونظيراتها المصدرة له،
لأنه - أي النفط - في الأولى يعد مدخلا
رئيسياً لنظام الإنتاج، وفي الثانية يعد
المصدر الرئيسي لتوليد الدخل وإحداث
التراكم الرأسمالي وتمويل خطط التنمية.
ولأن القراءة التاريخية لعلاقة تقلبات
أسعار النفط بالنشاط الاقتصادي منذ بداية
سبعينيات القرن الماضي قد سجلت
ارتباطات ملفته للنظر في مختلف دول
العالم، فقد أصبح العديد من الاقتصاديين
منذ ذلك الحين، ينظرون إلى هذه التقلبات
على أنها مصدر أساسي للتقلبات الدورية

تلعب الطاقة الدور المركزي في
الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من الميل
الكبير في عصرنا الحالي لمصادر الطاقة
البديلة المتجددة كالرياح والمياه والطاقة
الشمسية ونظيراتها النووية، إلا أن دور
النفط الخام في تحريك دواليب الاقتصاد
العالمي مازال كبيراً ولم يتضاءل، ولأن
النفط مورد طبيعي نابض غير متجدد، فإن
هذا يجعله من أهم السلع الاقتصادية التي
يتم تبادلها على المستوى العالمي إن لم يكن
أهمها على الإطلاق، وفي الوقت ذاته فإن
التطور الذي عرفته الصناعة النفطية أنتج
تعقيدات في عملية تسويق أدت إلى إنشاء
سوق عالمية له تتميز بالتعقيد وعدم
الاستقرار، نتيجة لحساسيتها الشديدة
لمختلف الأحداث الاقتصادية وغير
الاقتصادية من ناحية، وخضوعها كذلك
لتضارب مصالح الفاعلين فيها من ناحية
أخرى، وهو الأمر الذي من شأنه أن

خمسة أقسام، يتضمن القسم الأول والثاني عرضاً للأدبيات النظرية والتجريبية المتعلقة بموضوع البحث، أما القسم الثالث فيتضمن عرضاً آخر لتطور أسعار النفط والنتائج المحلية الإجمالية والتضخم في الاقتصاد الليبي، أما القسم الرابع والخامس فقد تضمننا منهجية البحث ونتائجه التجريبية على التوالي.

الأدبيات النظرية لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم:

يمكن فهم أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثير جانب العرض The supply-side effect وتأثير جانب الطلب The demand-side effect، ووفقاً للتأثير الأول وبالنسبة للدول المتقدمة المستوردة للنفط، فإن أي ارتفاع في أسعار النفط هو دليل على نقص المدخلات الأساسية للإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج المحتمل، حيث ستكون هناك زيادة في تكلفة الإنتاج، ومن ثم انخفاض في الإنتاجية وتباطؤ في نمو الناتج (Lescaroux & Mignon, 2008)، بينما وفقاً للتأثير الثاني فإن ارتفاع أسعار النفط سينقل الدخل من الدول المتقدمة المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة له (Farhani, 2012)، كما ستترجم زيادة تكلفة الإنتاج من ناحية إلى ارتفاع أسعار السلع، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي، وهذا بدوره سيخفض من الإنفاق الاستهلاكي، كما ستترجم من ناحية أخرى إلى انخفاض العائد المتوقع من الاستثمار، وهو ما سينعكس سلباً على الإنفاق الاستثماري، علاوة على ذلك فإن ارتفاع أسعار النفط

Business cycle fluctuations، وهو الأمر الذي أكدته نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت بدراسة التفاعلات التي تحدث بين تقلبات أسعار النفط ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم وغيرها من تلك المتغيرات.

وبالرغم من أن أغلب الدراسات التي حققت في التأثيرات الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار النفط قد ركزت على الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات الدول الصناعية المستوردة للنفط، بقي عدد هذه الدراسات محدوداً، فيما يتعلق بالدول النامية والمصدرة للنفط منها خاصة والتي من بينها ليبيا، فقد جاء هذا البحث بهدف أساسي يتمثل في البحث فيما إذا كان هناك أثر لتقلبات أسعار النفط في الأجلين القصير والطويل على اثنين من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي-التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2010).

ومبدئياً يفترض هذا البحث أن لتقلبات أسعار النفط أثراً على الناتج المحلي الإجمالي وعلى التضخم في الاقتصاد الليبي.

وتحقيقاً لهدف البحث واختبار فرضيته، استخدم البحث اختبارات وأساليب منهج الاقتصاد القياسي الكمي المتطورة والأكثر حداثة، كاختبار جذر الوحدة Unit Root Test، واختبار التكامل المشترك Co-integration Test، ونموذج تصحيح الخطأ VECM. كما تم تناوله أيضاً بخلاف مقدمته وخاتمته في

وفي الدول النامية المستوردة للنفط سيكون وبشكل عام أثر ارتفاع أسعار النفط عليها أكثر حدة مما هو عليه في الدول المتقدمة المستوردة للنفط، وهذا بسبب اعتماد اقتصاداتها بدرجة أكبر على النفط المستورد، وقدرتها المحدودة على التحول إلى أنواع الطاقة البديلة، وتحمل الاضطرابات المالية الناجمة عن ارتفاع تكاليف استيراد النفط، والتراجع الحاد لعملائها، وكذلك هشاشة إدارتها الاقتصادية وثقة المستثمرين، ولكونها أيضاً أكثر كثافة وأقل كفاءة في استخدام النفط، حيث في المتوسط تستخدم هذه الدول أكثر من ضعف كمية النفط التي تستخدمها نظيراتها المتقدمة المستوردة للنفط لإنتاج وحدة واحدة من الناتج (International Energy Agency, 2004).

أما بالنسبة للدول النامية المنتجة للنفط والتي تعتمد على مداخل صادراتها لتمويل ميزانياتها العامة، فيعد سعر النفط ذا أثر إيجابي في حالة ارتفاعه، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة قيمة صادراتها النفطية ومن ثم نقل الدخل من الدول المستوردة للنفط إلى تلك الدول، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات المالية لهذا الدول، وبالتالي زيادة قدرة حكوماتها على الإنفاق على مشاريع البنية التحتية الداعمة والمحفزة للإنفاق الاستثماري الخاص، وعلى التعليم والرعاية الصحية والتدريب لتطوير رأس المال البشري، وكذلك زيادة قدرتها على التوسع في النفقات التحويلية الاقتصادية لدعم القطاعات الإنتاجية، وكذلك النفقات الاجتماعية المقدمة للفقراء كالتأمينات والإعانات الاجتماعية، والتي

سيزيد من تكلفة الاستيراد ومن ثم ارتفاع نفقات الاستيراد، وفي الوقت نفسه فإن زيادة تكلفة الإنتاج ستخفض من القدرة التنافسية للصناعات التصديرية، وبالتالي انخفاض إجمالي الصادرات من ناحية وزيادة إجمالي الواردات من ناحية أخرى، وهذا بدوره سيخفض من صافي الصادرات، وهذه التأثيرات في مجملها سترتب عليها حدوث تباطؤ في الطلب الكلي في الدول المتقدمة المستوردة للنفط، وبالتالي حدوث تراجع في نمو الناتج (Qianqian, 2011).

أما عن أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم، فنجد أن ارتفاع أسعار النفط سيرافقه في الأجل القصير أثر مباشر ممثلاً في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك، الذي يشمل سلع الطاقة ووقود التدفئة وما شبه ذلك، وهذا الأثر يعتمد حجمه على الأوزان المخصصة لسلع الطاقة في مؤشر أسعار المستهلك الكلي، وبالإضافة إلى الأثر المباشر يوجد أثر آخر غير مباشر أو أثر المدى الطويل، حيث سترتب على ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي مطالبة العمال بزيادة أجورهم الاسمية لاستعادة دخلهم الحقيقي، وهو ما يؤدي إلى حدوث حلقة الأسعار- الأجور، ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يترتب عليه زيادة إضافية في الأسعار، والتي ستؤدي بدورها مرة أخرى إلى حدوث زيادة في مؤشر أسعار المستهلك ومن ثم تغذية حلقة الأسعار- الأجور، وهكذا (Zaytsev, 2010).

هولندا بعد أن شرعت بتصدير الغاز أواخر عام 1960، حيث أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم، والتي تزامنت مع ارتفاع قيمة سعر الصرف الاسمي للعملة الهولندية، وهو ما أدى إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي، وهذا بدوره قلل أيضاً من القدرة التنافسية لصادرات هذا البلد نحو الخارج، كما قلل من تنافسية الإنتاج المحلي للمنتجات المستوردة في الداخل، الأمر الذي نتج عنه حدوث انكماش في قطاع الصناعات التحويلية، حيث أصبحت الصادرات أكثر تكلفة والواردات أرخص مقارنة بالمنتجات المحلية، وهو ما أثر سلباً على نمو الناتج في الاقتصاد الهولندي (الشمري، 2010 و Tano, 2015).

وبما أن النفط يدخل في تكاليف إنتاج معظم السلع (الوسيلة والاستهلاكية) فإن هذا من شأنه أن يجعل الدول المستوردة له تدفع ثمن زيادة تكاليف إنتاج المواد التي تستوردها، وبالتالي يظهر التضخم فيها، وبما أن أغلب الدول النامية النفطية هي دول أحادية التصدير فسينعكس هذا التضخم عليها، كما أن زيادة عائدات النفط بشكل كبير ستزيد من الإنفاق العام في هذه الدول ومن ثم زيادة العرض النقدي، وإذا كان النمو في عرض النقود لا يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، فإن ذلك سيؤدي نظرياً إلى حدوث ضغوط تضخمية في هذه الدول (حداب والحبيب، 2014)، لكن عملياً فإن هذه الضغوط من المحتمل أن تكون ضعيفة أو محدودة، لاسيما في تلك الدول التي تتبنى سياسة الدعم وتبيع المنتجات النفطية محلياً بأسعار موجهة غالباً ما تكون أقل من السعر العالمي، وأحياناً

بدورها تسهم في زيادة قوتهم الشرائية وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم رفع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابياً على نمو الناتج. ومع ذلك فإن ارتفاع سعر النفط قد يكون له أثر سلبي على نمو الناتج في هذه الدول، ذلك لأن جزءاً من المكاسب (الاحتياطيات المالية) التي تحققت جراء هذا الارتفاع ستذهب لاحقاً لتعويض الخسائر المترتبة عن نقص الطلب من الشركاء التجاريين نتيجة الركود الاقتصادي، الذي سوف تعاني منه الدول المستوردة للنفط الناجم عن ارتفاع سعره، إذ يدفعها هذا إلى استيراد كميات أقل منه، والخطر الأكبر الذي يمكن أن تواجهه هذه الدول في حالة ارتفاع أسعار النفط واستمرار ارتفاعها هو انخفاض نمو الناتج المحلي الداخلي داخل الدول المستوردة للنفط، والذي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط ومن ثم أسعاره، حيث تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المستوردة له إلى تخصيص ميزانيات كبيرة من أجل القيام باستكشافات جديدة مما يقلل من أسعاره، كما تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المتقدمة إلى استخدام الوقود البديل Oil Substitutes مما يخفض أكثر الطلب على النفط (Ghalayini, 2011).

كما قد يكون لارتفاع أسعار النفط أثر سلبي آخر على نمو ناتج هذه الدول وهو ما يعرف بلعنة الموارد Curse Resource أو المرض الهولندي Dutch Disease، وقد استخدم هذا المصطلح منذ عام 1977 للدلالة عن ظاهرة تراجع الصناعات التحويلية في

بفوارق كبيرة (صندوق النقد الدولي، 2015).

أما عن انخفاض أسعار النفط فسيكون أثره وبصفة عامة إيجابيا على الدول المستوردة للنفط وسلبيا على الدول النامية المصدرة له، وفي هذه الأخيرة ستختلف حدة هذا الأثر بحسب نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات المالية الحكومية من جهة، وقيمة الاحتياطيات المتوفرة، وسعر النفط التعادلي للميزانيات الحكومية لهذه البلدان من جهة أخرى، بحيث ستزداد حدة هذا الأثر كلما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات المالية الحكومية.

كما أن بقاء سعر النفط تحت السعر التعادلي لميزانياتها العامة لفترة طويلة سيخفض بشكل كبير من مداخيلها وهذا سيضع ضغوطا كبيرة على ميزانياتها وحساباتها الجارية في شكل عجوزات، وستزداد حدة هذه الضغوط لاسيما في تلك الدول التي لا تمتلك احتياطيات مالية كافية، ولا يمكنها التكفل بالعجز في ميزانياتها خصوصا عند تثبيت سعر الصرف، إذا أنه في ظل الربط الجامد لأسعار الصرف أمام الدولار، فإن الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط سيمرر على نحو كامل إلى اقتصاديات هذه الدول، وإن حدث انخفاض في مداخيل النفط من الدولار الأمريكي في هذه الحالة، فإنه يعنى انخفاضا موازيا في مداخيلها من النفط بالعملة المحلية، ولكن إن كانت أسعار الصرف مرنة فإن انخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار أو خفضها

(يمكن أن يكون ذلك من خلل الربط بأسعار النفط) يعني ارتفاعا نسبيا في مداخيلها من النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، أي توافر المزيد من الأموال للإنفاق بالعملة المحلية، وهو ما قد يخفف من حدة أثر انخفاض مداخيل النفط في الميزانيات وفي النشاط والنمو الاقتصادي بوجه عام (الخاطر، 2015).

ومن المفترض نظريا أنه عندما تنخفض أسعار النفط يتوقع أن يتراجع مستوى التضخم وكما كان انخفاض أسعار النفط كبيرا، كان التراجع في معدلات التضخم أكبر، لكن عمليا يبدو هذا الأثر أكثر احتمالا للوقوع في الدول المستوردة للنفط ولاسيما تلك التي لا تتبنى سياسات دعم الوقود، أما في الدول النامية المصدرة للنفط والتي تتبنى هذه السياسات فعادة ما يكون هذا الأثر محدودا، ولكن إذا أدى انخفاض سعر النفط عالميا إلى انخفاض مستوى التضخم في الدول المتقدمة المستوردة النفط وإلى انخفاض تكاليف الشحن والتأمين، فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم في تلك الدول (نجوم، 2015).

أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط والتي أصبحت في الآونة الأخيرة منتجة له أيضا كالولايات المتحدة الأمريكية، فإنه وعلى الرغم من عدم العثور على دليل تجريبي يفيد بأن ظهور القطاع النفطي قد غير بشكل جذري من أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الأمريكي، إلا أن هذا لا يعنى بأن ظهور هذا القطاع لم يكن مهما، أو أنه لم يقلل من استجابة الاقتصاد الأمريكي لتقلبات أسعار النفط، بل على

- توجد على الأقل بعض حالات الركود سببها ارتفاع أسعار النفط.

وقد كشفت نتائج الاختبارات القياسية عن رفض الفرضية الأولى والثانية وقبول الفرضية الثالثة، حيث تبين وبحسب مفهوم Granger وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط نحو الناتج المحلي الإجمالي (ارتباط سلبي).

وبالتركيز على الاقتصاد الأمريكي أيضا جاءت نتائج دراسات كل من Guo & Kliesen 2005, Brown & Yucel 1999, Mork, et al., 1994, Mory 1993 لتؤكد على أن لتقلبات أسعار النفط تأثيرا حيويا على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة في الاقتصاد الأمريكي بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

وفي ذات الإطار أكدت أيضا دراسات أخرى Banikhalid 2017, Zhang 2008, Kilian 2006, Rodriguez & Sanchez 2005, Cunado & Gracia 2003 Bjo-mland 2000 على أن النتائج التي تم الحصول عليها بالنسبة للاقتصاد الأمريكي تنطبق أيضا على اقتصاديات دول متقدمة أخرى مستوردة للنفط مثل ألمانيا وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان.

أما دراسة (Yoshino & Hesary, 2014) التي استهدفت مقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم لعينة ضمت أكبر ثلاثة اقتصاديات مستهلكة للنفط في العالم، وهي الاقتصادان المتقدمان الأمريكي المنتج والمستورد للنفط والياباني المستورد للنفط واقتصاد آخر ناشئ مستورد للنفط هو

العكس تماما، فبظهور هذا القطاع واحتلاله لمكانة مهمة في الاقتصاد الأمريكي، ولأسيما منذ عام 2000 أصبح أثر تقلبات أسعار النفط أقل مما كان عليه سابقا، ومرد ذلك يرجع إلى أن ظهور هذا القطاع قد صاحبه ظهور علاقة إيجابية حديثة بين حجم الاستثمارات المرتبطة بهذا القطاع وأسعار النفط، بموجبها يزداد (ينخفض) حجم هذه الاستثمارات ومن ثم يزداد (ينخفض) حجم ناتج القطاع النفطي، وبالتالي تزداد (تنخفض) حصته في الناتج المحلي الإجمالي كاستجابة لارتفاع (انخفاض) أسعار النفط ؛ (Melek, 2018) (Kilian & Baumeister, 2016).

الأدبيات التجريبية:

تُعد دراسة (Hamilton, 1983) التي أجريت على الاقتصاد الأمريكي من أوائل الدراسات التجريبية التي أهتمت بدراسة التفاعلات قصيرة الأجل بين أسعار النفط والنشاط الاقتصادي، حيث قام Hamilton- بعد أن لاحظ بأن معظم حالات الركود التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باستثناء الحالة التي شهدها العام (1960-1961) كانت مسبقة بارتفاع في أسعار النفط - بوضع واختبار ثلاث فرضيات لتفسير هذا الارتباط كما يلي.

- الارتباط يمثل مصادفة تاريخية، أي أن العوامل المسؤولة عن حالات الركود تزامن وقوعها مع ارتفاع أسعار النفط.

- الارتباط ناتج عن متغير تفسيري داخلي تسبب في ارتفاع أسعار النفط وحدوث حالات الركود معا.

الدراسات. دراسة (فريخ والعنزي، 2018) والتي كشفت نتائجها عن وجود أثر إيجابي لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الإسمي و نظيره الحقيقي للاقتصاد الكويتي، وهي ذات النتيجة التي انتهت إليها دراسة (درج وعلى، 2012) التي أجريت على عينة ضمت الدول العربية الخليجية الأعضاء في أوبك، وكذلك دراسة (Foudeh, 2007) التي أجريت على الاقتصاد السعودي، وفي الاقتصاد القطري توصلت دراسة (Almulai & Sab, 2011) إلى وجود أثر إيجابي لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، ويكون ذلك على حساب معدلات تضخم مرتفعة ناتجة عن التدفق المفاجئ للسيولة النقدية على الاقتصاد، مما يسبب التضخم، أما دراسة (فايزة وعبدالنصر، 2014) فقد خلصت نتائجها إلى وجود أثر سلبي لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الاقتصاد الجزائري.

كما كشفت نتائج دراسة (Ito, 2010) عن وجود أثر إيجابي كبير لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعن وجود أثر سلبي لهذه التقلبات، ولكنه محدود على مؤشر أسعار المستهلك في الاقتصاد الروسي، وفي الاقتصاد النيجيري أظهرت نتائج دراسة (Abdulhakeem & Umar, 2010) أن التقلبات في أسعار النفط لها أثر إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن لها أي أثر على مؤشر أسعار المستهلك لكونه لا يشمل أسعار النفط، هذا وإن كانت دراسة (Olomola, 2006) التي أجريت على الاقتصاد النيجيري أيضا

الاقتصاد الصيني، فقد كشفت نتائجها من ناحية أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات محل الدراسة يتأثر سلباً بتقلبات أسعار النفط، كما كشفت أيضا بأنه وعلى الرغم من أن الأثر السلبي في الاقتصاد الياباني أكثر حدة مقارنة بنظيره في الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه يعد أقل حدة مقارنة بنظيره في الاقتصاد الصيني، وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى ظهور قطاع النفط الصخري والغاز بالنسبة للولايات المتحدة، والتي تمتلك أيضا أكبر مخزون إستراتيجي من النفط الخام، وإلى الاستخدام الأعلى للطاقة النووية والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة بالنسبة لليابان، وإلى الكفاءة الأعلى أيضا في استخدام الطاقة في الاقتصادين المتقدمين الأمريكي والياباني مقارنة بالاقتصادي الصيني الناشئ مما جعلها أكثر مقاومة لتقلبات أسعار النفط.

ومن ناحية أخرى فقد كشفت نتائج الدراسة أن أثر ارتفاع أسعار النفط على التضخم في مؤشر أسعار المستهلك الصيني أقل مما هو عليه في الاقتصادين المتقدمين الأمريكي والياباني، وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الصيني، والذي أدى بدوره إلى تحول كبير في العرض الكلي إلى الأمام، الأمر الذي جنب حدوث زيادات كبيرة في المستوى العام للأسعار بعد كل زيادة في أسعار النفط.

لقد ظهرت حديثا بعض الدراسات التي اهتمت بتحليل هذا الآثار في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وقد جاءت نتائجها متضاربة ومتباينة ومن هذه

تطور أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم في الاقتصاد الليبي:

بتفحص التطورات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي، تبين بأنه قد تعرض لتقلبات حادة خلال سنوات فترة الدراسة، حيث تراوحت معدلات نموه السنوية ما بين (0.28 - % و 0.54%)، وبلا شك فإن مثل هذه التقلبات غير مألوفة من ناحية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مستهدفة من ناحية أخرى، الأمر الذي يوحي بأن تطوره هذا كان مستقلاً عن نطاق النشاط الاقتصادي الداخلي، كما تبين أيضاً بأن هذه التقلبات قد تزامنت مع التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، الأمر الذي يوحي أيضاً بوجود علاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. فعلى سبيل المثال في عام 1980 حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو موجب قدر بنحو 26% عندما ارتفع سعر النفط إلى 36.0 دولاراً للبرميل، وأنه قد حقق معدل نمو سالب قدر بنحو 14% عندما تراجع سعر النفط إلى 13.0 دولاراً للبرميل عام 1986، وبارتفاع سعر النفط إلى 22.3 دولاراً للبرميل عام 1990 حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو موجب قدر بنحو 6%، وأنه قد حقق معدل نمو سالب قدر بنحو 13% عندما تراجع سعر النفط إلى حدود 12.3 دولاراً للبرميل عام 1998، كما أنه قد حقق معدل نمو موجب بلغ نحو 14% عندما ارتفع سعر النفط إلى 94.1 دولاراً للبرميل عام 2008.

وبتفحص التطورات التي طرأت على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في

قد كشفت نتائجها عن عدم وجود أي أثر لتقلبات أسعار النفط على التضخم، فإنها وعلى عكس نتائج الدراسات أعلاه، قد انتهت إلى عدم وجود أي أثر لهذه التقلبات على الناتج الصناعي.

وفي دراسة أخرى أجريت على عينة ضمت ست دول أعضاء في أوبك، هي الجزائر و نيجيريا والسعودية والكويت وإيران وأخيراً فنزويلا، توصلت دراسة (Qazi, 2013) إلى أن تقلبات أسعار النفط لها أثر سلبي كبير على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وبينما كان هذا الأثر إيجابياً وكبيراً في فنزويلا، فقد كان ذا دلالة إحصائية ضعيفة في الدول الأخرى، كما كشفت نتائج الدراسة أيضاً أن أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم كان سلبياً و ذا دلالة إحصائية في فنزويلا فقط، أما بالنسبة لبقية الدول فلم يكون له أي أهمية إحصائية تذكر، وفي الاقتصاد العراقي وإن كانت دراسة (زيادة وجندي، 2018) قد خلصت نتائجها إلى عدم وجود أي أثر لتقلبات أسعار النفط على التضخم، فإن دراسة (Bala & Chin, 2018) التي أجريت على عينة ضمت أربعة بلدان إفريقية أعضاء في الأوبك - تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية - وهي أنجولا و ليبيا و نيجيريا والجزائر، قد كشفت نتائجها بأن التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في هذه البلدان يستجيب بشكل إيجابي لتقلبات أسعار النفط.

للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل وتحديد عدد متجهات التكامل بينها، وكذلك استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، لتقويم طبيعة هذه العلاقة (في حال وجودها) في الأجل القصير والطويل، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الاختبارات وتلك الأساليب.

اختبارات جذر الوحدة:

Unit Root Tests

لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف Spurious regressions، ومن ثم الحصول على تقديرات يمكن الاطمئنان أو الوثوق بها، يجب التأكد أولاً من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تتمتع بخاصية الاستقرار، أي تتذبذب مشاهدتها حول متوسط وتباين ثابتين ولا تعتمد على الزمن (دريبي، 2016) فعلى سبيل المثال إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير (Y_t) مستقرة في المستوى فهي بذلك تكون متحدة أو متكاملة من الدرجة صفر $Integrated of order zero$ ، ويشار إلى ذلك بالرمز $I(0)$ ، أما إذا تبين أنها غير مستقرة في المستوى فبالإمكان تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة بحساب الفرق الأول First Difference على النحو أدناه.

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

وبذلك فإن السلسلة الزمنية تكون متحدة أو متكاملة من الدرجة الأولى $Integrated of order one$ أو $I(1)$ إذا كانت مستقرة بعد حساب الفرق الأول، وهكذا يقال بأن السلسلة الزمنية للمتغير (Y_t) تكون متحدة

الاقتصاد الليبي، تبين بأن هذا الأخير قد تعرض لموجات من التضخم وإن اختلفت حدتها خلال سنوات فترة الدراسة، كما تبين أيضاً أن معدلات التضخم لم تعرف خلال مجمل سنوات فترة الدراسة انكماشاً (معدلات سالبة) إلا في عدد محدود من السنوات، كما هو الحال بالنسبة لسنوات الفترة (2000-2003) تراوحت ما بين - 9.6% و - 2.2%، أما ببقية سنوات فترة الدراسة فقد كانت معدلات التضخم موجبة، الأمر الذي يعنى بأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك باستثناء هذه السنوات، كان في حالة تزايد مستمر ولم يسجل أي انخفاض في أية سنة مقارنة بالسنة التي قبلها، الأمر الذي يوحى بعدم وجود علاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته فقد تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة (1980-2010) عن متوسط سعر برميل النفط الخام السنوي الحقيقي IOP كمتغير مستقل Independent variable، والنتائج المحلى الإجمالي الحقيقي GDP، ومعدل التضخم ممثلاً بمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI كمتغيرات تابعة Dependent variables وذلك وفقاً لأسعار سنة 2003، كما تم أيضاً استخدام اختبارات وأساليب المنهج القياسي الكمي، وتحديد اختبار جذر الوحدة Unit Root Test للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وكذلك اختبار التكامل المشترك Co-integrating

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sigma T + e_t$$

حيث:

(Δ) تشير إلى الفرق الأول، (t) الزمن (j) رقم الفجوة الزمنية، (p) عدد الفجوات المتباطئة أو طول الفترة، ($\alpha_0, \lambda, \sigma, \beta_j$) معالم النموذج، e_t متغير الخطأ العشوائي، وتتمثل خطوات هذه الاختبارات في الآتي:

- تقدير الصيغة أعلاه للمتغيرات ومن ثم حساب ما يعرف بقيمة (t) المحسوبة Calculated t-ratio.

- تحديد ما يعرف بقيمة (t) الجدولية من جداول معدة خصيصاً لهذا الغرض تحتوي على ما يسمى بقيمة (t) الحرجة Critical values عند حجم عينة معين (n) ومستويات معنوية مختلفة (1%، 5%، 10%)

- إذا كانت قيمة (t) المحسوبة Calculated t-ratio أقل من نظيرتها الجدولية Critical value فهذا يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الاختبار غير مستقرة والعكس صحيح، مع ملاحظة أن نراعي هنا بأننا نقارن بين القيم المطلقة المحسوبة و الجدولية بغض النظر عن الإشارة (عبدالقادر، 2005 ؛ عبد الزهرة وشومان، 2013).

أو متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت تحتاج إلى حساب الفرق (d) مرة لتكون في حالة استقرار (عبد الزهرة وشومان، 2013).

وبغية اختبار خاصية استقرار السلاسل الزمنية يوجد العديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests، ومن أهمها وأكثرها استخداماً في الدراسات المعاصرة ADF Dickey-Fuller test (ADF) و Phillip - Perron test (PP)، ويختلف اختبار (PP) عن اختبار (ADF)، من حيث أن هذا الأخير قائم على فرضية مؤداها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process)، بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية انحدار ذاتي متكاملة لمتوسط متحرك Autoregressive integrated moving average (ARIMA) ولذا فإن اختبار (PP) له قدرة اختباريه أفضل وهو أدق من اختبار (ADF) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً (العبدلي، 2007)، ويستخدم في إجراء اختبارات الاستقرار ثلاث صيغ، صيغة السير العشوائي البسيطة Simply random walk، ومثل هذه الصيغة لا يوجد بها حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني، وصيغة السير العشوائي مع الحد الثابت فقط Random walk with drift، وصيغة السير العشوائي مع الحد الثابت والاتجاه الزمني Random walk with drift and trend، وهذه الأخيرة تأخذ الصيغة التالية (Dickey & Fuller, 1981):

التكامل المشترك: Co-integrating

يعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كلا على حدة ولكنها تكون مستقرة كمجموعة (عبد القادر، 2005).

ويعنى وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وجود علاقة بينها في الأجل الطويل، أي أنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا تكون علاقة الانحدار المقدرة بينها في هذه الحالة مضللة أو زائفة، كما يعنى أيضا إمكانية المضي قدما نحو استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة الديناميكية بين هذه المتغيرات في الأجل القصير إلى جانب العلاقة بينهما في الأجل الطويل والعكس صحيح (العبدلى، 2007).

وللكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين لمتغيرين أو أكثر يوجد العديد من طرق التكامل المشترك لعل أبرزها، طريقة Johansen & Juselius، ويشترط في تطبيق هذه الطريقة أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة.

وتهدف هذه الطريقة إلى تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ووفقا للأسلوب الذي اقترحه Johansen & Juselius

يوجد اختبارين بالإمكان استخدام أحدهما لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، الأول هو اختبار الإمكانية العظمى Maximal eigen value test. أما الثاني فهو اختبار الأثر The trace test (Johansen & Juselius, 1990)، حيث يختبر الأول فرض عدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r)، مقابل الفرض البديل القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r+1) وهو يأخذ الصيغة الرياضية التالية.

$$\lambda_{\max(r,r+1)} = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

أما الثاني فهو كسابقة مع اختلاف أن الفرض البديل قائم على أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي (q)، مقابل فرض عدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (q=r) وهو يأخذ الصيغة الرياضية التالية.

$$\lambda_{\text{trace}(r)} = -T \sum_{i=r+1}^p L_n(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث:

($\hat{\lambda}$) القيمة الذاتية (j) رقم مصفوفة التباين- التباين المشترك - التي تسمح بحساب القيم الذاتية، (p) عدد المتغيرات، (T) عدد المشاهدات، (r) رتبة المصفوفة.

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يتم مقارنة ما يعرف بالقيمة الحرجة (Critical Value) بالقيمة الإحصائية لاختبار الإمكانية العظمى واختبار الأثر، فإذا كانت القيمة الإحصائية (المحسوبة) للاختبارين أكبر من القيمة الحرجة فهذا يعنى وجود متجه واحد على

ويقوم أسلوب نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار العوامل المفسرة له، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، فإنه من النادر تحققها ومن ثم يأخذ المتغير التابع قيمة مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عن كل فترة زمنية خطأ التوازن Equilibrium error، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا الأسلوب بنموذج تصحيح الخطأ (العبدلي، 2007).

ويمكن توضيح صيغة هذا النموذج بافتراض وجود متغيرين (X_t, Y_t) ، وقد رنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية.

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + E_t$$

ومن المعادلة أعلاه يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ (E_t) وهو يمثل بواقي العلاقة المقدرة.

$$E_t = ECT_{t-1} = Y_t - a_0 - a_1 X_t$$

وباستخدام هذا الحد مبطن بفترة زمنية واحدة، وإضافة القيم السابقة للمتغير التابع كمتغير تفسيري (حيث يتأثر المتغير التابع بقيمه السابقة وقيم المتغير الآخر) يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \theta(ECT_{t-1}) + Z_t$$

الأقل للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة خلال الأجل الطويل، وإذا كانت القيمة الإحصائية (المحسوبة) للاختبارين أقل من القيمة الحرجة، فهذا يعنى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات خلال الأجل نفسه. (عبد الرزاق والجورى، 2012).

وينبغي الإشارة هنا إلى أنه وقبل تطبيق اختبارات طريقة Johansen & Juselius يجب تحديد فترة الإبطاء المناسبة للمضي قدماً لإجراء هذه الاختبارات، ذلك لأن هذه الاختبارات تعد حساسة لفترة الإبطاء، فإذا كانت فترة الإبطاء المختارة أقل من الفترة المناسبة فسيؤدي ذلك إلى تحيز في النتائج، أما إذا كانت أكبر فسيؤدي ذلك إلى أن تكون قيم المعالم غير ذات كفاءة (الغالبى، 2012).

ولتحديد فترة الإبطاء المناسبة بالإمكان استخدام عدة اختبارات مثل: Hannan-Quinn information criterion (HQ) (Hannan & Quinn, 1979), (AIC) Criterion (Akaike information criterion) (Akaike, 1973), (SC) Schwarz information criterion.

نموذج تصحيح الخطأ: VECM

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، بالإمكان استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لتقدير العلاقة بينهما، وتأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ بعين الاعتبار العلاقة قصيرة الأجل والطويلة الأجل،

حيث:

النتائج التجريبية:

من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 9.5)، وقبل الشروع في تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته قمنا أولاً باختبار خاصية استقرار السلاسل الزمنية لمتغيراتها، وقد جاءت نتائج (PP) Phillip – Perron test وفقاً لصيغة السير العشوائي مع الحد الثابت والاتجاه الزمني عند مستوى معنوية (5%) كما هي ملخصة في الجدول رقم (1)، لتفيد بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث غير مستقرة في مستوياتها الأصلية، ولكنها تستقر عند حساب الفرق الأول، وهي بذلك تعد متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وبالتالي وفقاً لهذه النتائج يمكن الاستمرار وإجراء اختبارات التكامل المشترك.

m, n عدد الفجوات الزمنية، i, j رقم الفجوة، بينما θ تمثل معلمة حد تصحيح الخطأ أو معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغير التفسيري في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل، ويلاحظ أنه في خضم تجريب عديد من الفجوات الزمنية فإنه يتعين رصد أول معلمة سالبة لها معنوية إحصائية بالنسبة لمعلمة حد التصحيح، فقد نجرب حدي التصحيح ($E_t=1$) و ($E_t=2$)، ونجد أن المعلمة في كليهما موجبة أو سالبة وتأثيرها غير معنوي، في حين نجد أن معلمة حد التصحيح ($E_t=3$) سالبة ولها معنوية إحصائية، عندئذ نرصد حد التصحيح الثالث ومعلمته في العلاقة المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ، وفي هذه الحالة نقول أن سلوك المتغير التابع يستغرق ثلاث فترات زمنية (شهور أو فصول أو سنوات) حتى يصل إلى الوضع التوازني طويل الأجل (عبدالقادر، 2005).

جدول رقم (1) نتائج اختبارات الاستقرار

السلسلة الزمنية	Calculated t- ratio			
	عند المستوى	prop	عند الفرق الأول	prop
IOP	-1.4018	0.8397	-8.3589	0.0000
GDP	-1.8308	0.6644	-6.3416	0.0001
CPI	-2.1474	0.4994	-4.2758	0.0112
Critical value = -3.5806				

أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:

بعد أن أفادت نتائج Perron-Phillip test (PP) بأن السلسلتين الزمنيةين للمتغيرين (أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي) متكاملتان من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، قمنا وبعد أن أفادت أيضا اختبارات تحديد فترة الإبطاء بأن فترة الإبطاء المثلى تساوي (2)، بالتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بينها، وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام

اختبارات طريقة Johansen & Juselius، وقد جاءت نتائج اختبار الإمكانية العظمى Maximal Eigen value test، واختبار الأثر The trace test كما هي ملخصة في الجدول رقم (2) لتفيد بوجود علاقة تكامل مشترك (طويلة الأجل) بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، ومتجه وحيد للتكامل المشترك بين المتغيرين، وتتفق هذه النتيجة مع تحليلنا السابق الذي أوحى بوجود علاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

جدول رقم (2) نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي

Unrestricted co integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	%0.05 Critical Value	prop
None*	0.412550	16.62318	15.49471	0.0337
At most 1	0.059855	1.728184	3.841466	0.1886
Unrestricted co integration Rank Test (Maximum Eigen value)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Max-Eigen Statistic	Critical %0.05 Value	prop
None*	0.412550	14.89499	14.26460	0.0397
At most 1	0.059855	1.728184	3.841466	0.1886

وعلى الرغم من أن النتائج بالجدول أعلاه قد أفادت بوجود علاقة تكامل مشترك (طويلة الأجل) بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لا تحدد طبيعة هذه العلاقة إيجابية كانت أم سلبية، ويتقدير هذه العلاقة جاءت النتائج كما هي موضحة أدناه.

$$GDP = 8.69 + 8.15_{(9.934)} IOP$$

و يتضح من النتائج أعلاه بأن الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل الطويل يرتبط بعلاقة إيجابية التأثير وذات دلالة إحصائية مع أسعار النفط كما تدل على ذلك الإشارة الموجبة لمعلمة أسعار النفط وقيمة إحصائية اختبار (t) لهذه المعلمة، وتتوافق هذه النتيجة وواقع الاقتصاد الليبي الذي يعد اقتصادا ريعيا يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي، إذ تشكل نسبة

التأثير مع أسعار النفط، فإنها اقتصاديا تعبر عن ذلك الأثر السلبي لأسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي وهذه النتيجة تتوافق والواقع الاقتصادي، لأنه ومتى اعتمد أي اقتصاد على مورد واحد كان نموه مرهونا بهذا المورد، والمشكل الحقيقي هنا لا يكمن عند ارتفاع أسعار هذا المورد أو في الوقت الراهن، إنما في حالة تدهورها هنا ستضطر الدولة المعنية أن تعيش حالة تقشف وهذا ما عانت منه ليبيا عندما تدهورت أسعار النفط، وكذلك في حالة نزوب هذا المورد أو ظهور موارد بديلة مستقبلا، وهذا ما كثر الحديث عنه في الآونة الأخيرة كالنفط الصخري، في ظل كل هذا سيجعل مسار اقتصاد هذه الدولة وبغية التأكد أيضا من وجود وصحة العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، وتحديد طبيعة العلاقة الديناميكية بين المتغيرين خلال الأجل القصير في حال وجودها، قمنا واستنادا إلى نتائج اختبارات التكامل المشترك بتقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM وقد جاءت نتائج التقدير على النحو أدناه.

مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نسبة مرتفعة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، تجاوزت 60% من الناتج المحلي الإجمالي ولم تقل عن 23% خلال سنوات فترة الدراسة، ولما كانت حصيلة ليبيا من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة أوبك فإن أثر تقلبات أسعار النفط سيظهر على حصيلة الصادرات ومنه على حصيلة القطاع النفطي وبالتالي على القيمة النهائية للناتج المحلي الإجمالي، وللإشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات فترة الدراسة نحو (0.37.2) (مهني، 2016)، مما يعني أن حوالي (0.37.2) من ذلك الناتج مصدره الإنفاق الأجنبي على المنتجات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية - والتي تتكون أساسا من المنتجات النفطية - كنتيجة لتقلبات أسعار النفط، ستتعرض على الناتج المحلي الإجمالي، فبارتفاع أسعار النفط ستزداد حصيلة الصادرات ومن ثم القيمة المضافة للقطاع النفطي المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه والعكس صحيح. ونود التنويه هنا بأنه وإن كانت النتائج أعلاه قد أفادت إحصائيا، بأن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة إيجابية

$$\begin{aligned}\Delta GDP = & 3.00_{(t=2.297)} + 0.82_{(2.146)} \Delta GDP_{t-1} + 1.58_{(4.722)} \Delta GDP_{t-2} \\ & - 8.38_{(-3.112)} \Delta IOP_{t-1} - 9.35_{(-3.107)} \Delta IOP_{t-2} \\ & - 0.92_{(-2.593)} ECT_{t-1}\end{aligned}$$

$$R.squared = 0.598 \quad Adj R.squared = 0.507 \quad F.statistic = 6.560$$

$$prop F(statistic) = 0.0007$$

دلالة إحصائية مع أسعار النفط كما تدل على ذلك الإشارة الموجبة لمعلمتي أسعار النفط للعامين السابقين وقيمة إحصائية اختبار (t) لهاتين المعلمتين، ويمكن تفسير ذلك بالأثر السلبي (الإيجابي) لارتفاع (انخفاض) أسعار النفط على الطلب عليه من قبل الشركاء التجاريين وعلى نمو الناتج المحلي الداخلي داخل الدول المستوردة للنفط، كما يتضح من النتائج أيضاً بأنه وعلى الرغم من الأهمية الإحصائية لهذه العلاقة، فإن درجة الارتباط بين المتغيرين تعد ضعيفة خلال الأجل القصير، حيث تفسر التقلبات في أسعار النفط ما نسبته (0.50) فقط من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي، ولعل ذلك يرجع إلى هامش الأمان المالي أو الاحتياطي المالية الوقائية التي تمتلكها ليبيا والتي تسمح لها بتجنب أو احتواء أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير.

أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم:

بعد أن أفادت نتائج Phillip - Perron test (PP) بأن السلسلتين الزمنية (أسعار النفط والتضخم) متكاملتان من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، قمنا وبعد أن أفادت أيضاً اختبارات تحديد فترة الإبطاء بأن فترة الإبطاء المثلى تساوي (4)، بالتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بينها، وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام اختبارات طريقة Johansen & Jus- elius، وقد جاءت نتائج اختبار الإمكانية العظمى Maximal Eigen value test،

و يتضح من النتائج أعلاه أن حد تصحيح الخطأ (ECT) يرتبط بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع الناتج المحلي الإجمالي، كما تدل على ذلك الإشارة السالبة لمعلمة هذا الحد وقيمة إحصائية اختبار (t) لهذه المعلمة، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية لهذه العلاقة وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ، وهي بذلك تؤكد أيضاً على وجود وصحة علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، وإن أي تغير قصير الأجل في أسعار النفط يؤثر في النموذج ويدفعه نحو التوازن Equilibrium في الأجل الطويل بسرعة ميكانيكية تعديل لمعامل حد تصحيح الخطأ تقدر بحوالي (0.92) سنوياً، أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (0.92) من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)، ومعامل التصحيح أو التعديل هذا يعكس سرعة تعديل مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي من الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويل، ذلك لأن الناتج المحلي الإجمالي سيستغرق ما يقرب من سنة (1.1=1/0.92) باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد أثر كل صدمة في النموذج نتيجة للتغير في أسعار النفط، ومن ثم فإن اختلال التوازن المتبقي والمرحل للسنة اللاحقة بدون تعديل يقدر بحوالي (0.08) فقط.

كما يتضح من النتائج أعلاه أيضاً أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير يرتبط بعلاقة سلبية التأثير وذات

المشتقات النفطية وبيعها بأسعار موجهة أقل من أسعارها العالمية، وللإشارة فقد بلغ إجمالي دعم المشتقات النفطية 972 مليون دينار ليبي في عام 2002، وارتفع بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 30% ليصل إلى 10153.0 مليون دينار ليبي في عام 2010 (المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، 2015).

و اختبار الأثر The trace test كما هي ملخصة في الجدول رقم (3) لتفيد بعدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط والتضخم، وتتفق هذه النتيجة مع تحليلنا السابق الذي أوحى بعدم وجود علاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث، ولعل غياب هذه العلاقة يرجع إلى تبني الإدارة الاقتصادية في ليبيا لسياسة دعم أسعار

جدول رقم (3) نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط والتضخم

Unrestricted co integration Rank Test(Trace)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	%0.05 Critical Value	prop
None*	0.218224	8.732549	12.32090	0.1853
At most 1	0.097977	2.577877	4.129906	0.1280
Unrestricted co integration Rank Test (Maximum Eigen value)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Max-Eigen Statistic	Critical %0.05 Value	prop
None*	0.218224	6.154672	11.22480	0.3324
At most 1	0.097977	2.577877	4.129906	0.1280

وقد تبين بأن هناك أثرا ذا دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع فرضية البحث، كما تبين أيضا بأن استجابة الناتج المحلي الإجمالي للتقلبات في الأسعار وإن كانت سلبية خلال الأجل القصير، إلا أن الأثر يتحول إلى أثر إيجابي خلال الأجل الطويل، وأن سرعة تعديل انحراف الناتج المحلي الإجمالي باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل نتيجة للتغير في أسعار النفط تعد مرتفعة، كما تبين أيضا عدم وجود أي أثر لتقلبات أسعار النفط على التضخم وهو ما يخالف فرضية البحث.

الخاتمة:

تمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في تحديد ما إذا كان هناك أثر لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2010 في الأجلين القصير والطويل، ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث اختبارات وأساليب المنهج القياسي الكمي المتطورة والأكثر حداثة، كاختبار جذر الوحدة Unit Root Test، واختبار التكامل المشترك Co-integration Test، ونموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM،

<https://gulfoobserver.org/uploaded/pdf/tahdiyat%20enhehar.pdf>.

- الشمري، مايح شبيب. 2010. تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الرعي في العراق. مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، 15(5): 1-42.

- العبدلي، عابد. 2007. محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، (32): 16-56.

- الغالي، كريم سالم. 2012. الإنفاق الحكومي واختبار قانون واجنر في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي. مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8(25)، المجلد (8): 29-52.

- المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات. 2015. سياسات الدعم السلي. استرجعت في 7 مايو 2019 من:

<http://loopsresearch.org/media/images/photovmufew6dxq.pdf>.

- حداد، محي الدين والحبيب، ثابتي. 2014. دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1980 - 2013). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (2): 107-124.

- دربي، حيدر عباس. 2016. أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014). مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 6(2): 1-16.

- درج، علي احمد وعلى وسام حسين. 2012. قياس أثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الخليجية الأعضاء في منظمة أوبك للمدة (1990-2007). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (39): 33-64.

- زيادة، رحيم حسوني وجندي، مرتضى هادي. 2018. تقلبات أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (1988-2015).

وعليه وبالأخذ في الاعتبار الضبابية التي تحيط بأسواق النفط والتي تجعل من عملية التنبؤ بأسعاره من الصعوبة بما كان، فإن البحث ولأجل التخفيف من أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي يوصي متخذي القرار وواضعي السياسة الاقتصادية في ليبيا بضرورة العمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع القطاع النفطي، وذلك بصياغة إستراتيجية واضحة المعالم بخصوص إدارة وتخصيص العوائد النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة، تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية من خلال تطوير ورفع كفاءة القطاعات غير النفطية لزيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة إسهام القطاع الخاص المنتج في عملية التنمية لما له من دور ريادي في عملية التنويع، وفي التقليل من الاعتماد على عوائد الصادرات النفطية.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- أسامة، نجوم. 2015. تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. استرجعت في 16 أبريل 2019 من:

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art484.aspx>.

- الخاطر، خالد راشد. 2015. تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. استرجعت في 3 يوليو 2019 من:

2. المراجع الأجنبية:

- مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 24 (105): 430-454.
- صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. 2015. *التعايش مع انخفاض سعر النفط في سياق تراجع الطلب*، 1-25.
- عبد الرازق، كنعان و الجبوري، انسام. 2012. دراسة مقارنة في طرق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، السنة العاشرة، (33): 151-172.
- عبدالزهره، على و شومان، عبداللطيف. 2013. تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL). *المجلة الاقتصادية*، 9 (34): 174-210.
- عبد القادر، محمد عبدالقادر. 2005. *الحديث في الاقتصاد القياسي*. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- فايزة، محمد و عبد الناصر بوجلجة. 2014. تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الجزائري نموذج تصحيح الخطأ. *مجلة البديل الاقتصادي*، (5): 304-320.
- فريخ، جواد شاكر والعنزي، سالم محمد. 2018. قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة (1990-2015). *المؤتمر العلمي الأكاديمي الدولي التاسع، الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية*، اسطنبول. استرجعت في 11 أبريل 2019 من: <http://proceedings.sriweb.org/akn/index.php/art/article/view/153>.
- مهنى، مريم عيسى. 2016. العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010. *مجلة امارياك: الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا*، 7(20): 65-86.
- موسى، عبد الستار و وشكه، حيدر. 2015. التطور التاريخي لأسعار النفط للمدة (1862-2010). *مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، (18): 1-13.
- Abdulhakeem, K. & Umar, G., 2010. Oil price shocks and the Nigeria economy: a variance Autoregressive (VAR) Model. *International Journal of Business and Management*, 5, (8): 39-49.
- Al-mulali, U. & Sab, N., 2011. *The Impact of Oil Shocks on Qatar's GDP*. Available from: https://mpra.ub.unimuenchen.de/27822/1/MPRA_paper_27822.pdf. [Accessed 20 April 2019].
- Bala, U. & Chin, L., 2018. Asymmetric Impacts of Oil Price on Inflation: An Empirical Study of African OPEC Member Countries. *Energies*, 11, (11): 1-23.
- Banikhalid, H., 2017. The Impact of Oil Prices on the G7's Inflation Rate: An Econometric Study for the Period (1986-2016). *International Journal of Economics and Finance*; 9, (6): 167-173.
- Bjornland, C., 2000. The dynamic effects of aggregate demand, supply and oil price shocks - a comparative study. *The Manchester School*, 68, (5): 578-607.
- Brown, S. & Yucel, M., 1999. Oil Prices and U.S. Aggregate Economic Activity: A Question of Neutrality. *Economic and Financial Policy Review*, issue. Q, (II): 16-23.
- Christiane Baumeister & Lutz Kilian. 2016. *Lower Oil Prices and the U.S. Economy: Is This Time Different?*. Available from: <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2017/02/baumeist>

[ertextfall16bpea.pdf](#).

[Accesses 2 April 2019].

- Cunado, J. & Gracia, F., 2003, Do Oil Shocks Matter? Evidence for some European Countries. *Energy Economics*, 25,(2): 137-154.

- Dayong Zhang .2008. Oil shock and economic growth in Japan: A nonlinear approach. *Energy Economics*, 30,(5): 2374-2390.

- Dickey, A. & Fuller, W., 1981, Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. *Econometric*, 49,(4): 1057-1072.

- François, L. & Mignon, V., 2008. On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and Financial Variables, *Centre d'Études Prospectives et d'Informations Internationales CEP-II Working Paper 05*. Available from: http://www.cepii.fr/PDF_PUB/wp/2008/wp2008-05.pdf.

[Accessed 2 April 2019].

- Guo, H. & Kliesen, K., 2005, Oil Price Volatility and U.S. Macroeconomic Activity. *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*. Available from: <https://files.stlouisfed.org/files/htdoc/publicat05/11/KliesenGuo.pdf>.

[Accessed 23 April 2019].

- Hamilton, J., 1983, Oil and the Macroeconomy Since World War II. *Journal of Political Economy*, 91,(2): 228-248.

- Helmut, L., 2004, *Applied time series econometrics*. Cambridge University Press, The Edinburgh Building, Cambridge CB2 2RU, UK.

- International Energy Agency. 2004. *Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy*. Available from:

<https://allafrica.com/download/resource/main/main/idadcs/00010270:2043de08f3df04dc11065547c17b3e71.pf>. [Accessed 4 April 2019].

- Ito, K., 2010. The Impact of Oil Price Volatility on Macroeconomic Activity in Russia. *Economic Analysis Working Papers*, 9,(05):1-10.

- Johansen, S. & Juselius, K., 1990. Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co integration - with Application to the Demand for Money. *Oxford Bulletin of Economic and Statistics*, 52 ,(2):169-210.

- Kilian, L., 2006, The effects of exogenous oil supply shocks on output and inflation: evidence from the G7 countries. *Centre for Economic Policy Research (CEPR) Discussion Paper* (5404). Available from:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=892873##.

[Accessed 18 April 2019].

- Latife Ghalayini .2011. The Interaction between Oil Price and Economic Growth. *Middle Eastern Finance and Economics*, (13): 131-132.

- Mork, K. Olsen, O. & Mysen, H., 1994. Macroeconomic Responses to Oil Price Increases and Decreases in Seven OECD Countries. *The Energy Journal*, 15,(4): 19-36.

- Mory, J., 1993. Oil Prices and Economic Activity: Is the Relationship Symmetric?. *The Energy Journal*, 14,(4): 151-162.

- Musa Foudeh. 2007. The Long Run Effects of Oil Prices on Economic Growth: The case of Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 7,(6): 171-192.
- Nida Çakır Melek .2018. The Response of U.S. Investment to Oil Price Shocks: Does the Shale Boom Matter?. *Economic Review Fourth Quarter*. Available from: <https://www.kansascityfed.org/~media/files/publicat/econrev/econreviewarchive/2018/4q18cakirmelek.pdf>. [Accessed 7April 2019].
- Olomola, P.,2006. Oil price shock and aggregate economic activity in Nigeria. *African Economic and Business Review*, 2 ,(4): 48-61.
- Qazi, L.,2016.The Effects of Oil Price Shocks on Economic Growth of Oil Exporting Countries:: A Case Six OPEC Economies. *Business & Economic Review*, 5,(1): 65-87.
- Rodriguez, J. & Sanchez, M., 2005. Oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries.*Applied Economics*, 37 ,(2): 201-228.
- Sahbi Farhanl .2012. Impact of Oil Price Increases on U.S. Economic Growth: Causality Analysis and Study of the Weakening Effects in Relationship. *International Journal of Energy Economics and Policy* 2 ,(3): 108-122 .
- Tano,A.,2015.The Dutch Disease in an Emerging Oil Economy: Empirical Evidence in the Ghanaian Context. *Journal for Studies in Management and Planning*, 01,(2): 115-142.
- Yoshino, N. & Hesary, F., 2014, Economic Impacts of oil Price Fluctuations in Developed and Emerging Economies. *The Institute of Electrical Engineers of Japan*, 9 ,(3): 1-17.
- Oleg Zaytsev . 2010. *The impact of Oil Price changes on the Macroeconomic Performance Of Ukraine*. A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree MA in Economics. Kyiv School of Economics. Available from: http://www.kse.org.ua/uploads/thesis_final_Zaytsev.pdf. [Accessed 7April 2019].
- Zhang Qianqian .2011. The Impact of International Oil Price Fluctuation on China's Economy. *Energy Proscenia*, (5): 1360-1364.

الملحق الإحصائي

السنة	سعر برميل النفط الخام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم %	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل النمو %
1980	36.0	28.8	9.9	36645.1	0.26
1981	34.2	31.6	9.7	27844.3	-0.24
1982	31.7	34.7	9.8	25741.8	-0.08
1983	30.1	38.4	10.7	22165.9	-0.14
1984	28.1	43.2	12.5	18066.4	-0.18
1985	27.5	47.1	9.0	16671.1	-0.08
1986	13.0	48.7	3.4	14293.0	-0.14
1987	17.7	50.8	4.3	11833.9	-0.19
1988	14.2	52.4	3.1	11805.3	0.03
1989	17.3	53.0	1.1	13567.9	0.15
1990	22.3	57.6	8.7	14317.5	0.06
1991	18.6	64.4	11.8	13598.3	-0.05
1992	18.8	70.2	9.0	13150.9	-0.03
1993	16.3	77.2	10.0	11836.3	-0.10
1994	15.5	87.6	13.5	11039.7	-0.07
1995	16.9	97.1	10.8	10991.0	0.00
1996	20.3	108.1	11.3	11403.6	0.04
1997	18.7	120.1	11.1	11490.8	0.00
1998	12.5	126.1	5.0	10000.5	-0.13
1999	17.5	128.0	1.5	10996.3	0.10
2000	27.6	124.3	-2.9	14175.5	0.29
2001	23.1	113.0	-9.1	19352.7	0.37
2002	17.5	102.2	-9.6	29891.8	0.54
2003	28.2	100.0	-2.2	37604.0	0.26
2004	36.0	101.0	1.0	48310.3	0.28
2005	50.6	104.0	3.0	64469.5	0.33
2006	61.0	105.5	1.4	76989.3	0.19
2007	69.1	112.0	6.2	63842.6	-0.17
2008	94.1	123.7	10.4	73033.8	0.14
2009	61.0	126.7	2.4	50267.6	-0.31
2010	77.4	129.8	2.5	67315.1	0.40

المصدر:

- موسى، عبد الستار و وشكه، حيدر. 2015. التطور التاريخي لأسعار النفط للمدة (1862-2010)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (18): 1-13.
- قاعدة بيانات ركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد متنوعة.

اتجاهات المديرين نحو تطبيق مفهوم رأس المال
الفكري: دراسة حالة شركة البريقة لتسويق
النفط العاملة في مدينة بنغازي.

أ.حسين علي محمد
قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على اتجاهات المديرين نحو تطبيق مفهوم رأس المال الفكري بأبعاده المتمثلة في رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس مال العلاقات في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي. وتمثل مجتمع البحث في جميع مديري الإدارة العليا والوسطى في شركة البريقة محل البحث، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لحصر مفردات مجتمع البحث الذي بلغ عددها (88) مفردة، وزعت عليها استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم استرجاع (74) استمارة قابلة للتحليل الإحصائي. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن مستوى إدراك مفردات مجتمع البحث لمفهوم رأس المال الفكري جاء بمستوى مرتفع، وأن اتجاهاتها نحو مفهوم رأس المال الفكري جاءت أيضا بمستوى مرتفع. وأوصى البحث بزيادة تعميق وعي وإدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري، وكذلك الاهتمام بالموارد البشرية كأحد أهم مصادر رأس المال الفكري للشركة قيد البحث.

1. مقدمة:

ويستقطب الاهتمام المتزايد من قبل إدارة الموارد البشرية لكي يلعب دورا حاسما وحيويا في عملية بقائها ونموها، من خلال بناء الاقتصاد المعرفي القائم على تطوير كفاءة القيادات الإدارية الفكرية.

كما اعتبرت العديد من منظمات الأعمال رأس المال الفكري منهجاً يساعد في تأهيلها للتكيف والاستجابة مع التحديات البيئية المتسارعة ذات التغيير والديناميكية الشديدة، التي يشهدها العالم في عصرنا الراهن مثل العولمة، والأزمات المالية والسياسية، وتزايد حجم المعرفة والمعلومات، وزيادة المنافسة القوية بين الشركات العالمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بدأ ينظر إلى مصطلح رأس المال الفكري في الأدبيات الإدارية باعتباره يمثل الكفاءات والقدرات المتميزة التي توجد لدى الموارد البشرية، وباعتباره الثروة الحقيقية لمنظمات الأعمال القائمة على المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا لإدارة أصولها، بل يمكن اعتبارها منبع التميز وطريق النجاح نحو النمو والمنافسة.

لقد أدركت العديد من منظمات الأعمال أنه لا يمكن تحقيق الميزة التنافسية من دون رأس المال الفكري، بعد أن أصبح يمثل القيمة الحقيقية لها،

في إطار ما سبق يأتي هذا البحث للتعرف على اتجاهات المديرين نحو تطبيق مفهوم رأس المال الفكري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي.

2. مشكلة البحث:

شجعت التغيرات المعرفية والتطورات التكنولوجية والعولمة منظمات الأعمال على زيادة الوعي بكيفية اكتساب رأس مال فكري يشكل قيمة مضافة تتحقق إذا تم استثماره، إذ تسعى القطاعات إلى تحويل وترجمة المعارف المتوفرة لديها لتكوين رأس مال فكري يشكل أحد أهم أصولها نحو تحقيق المزايا التنافسية، ومن بين هذه القطاعات وأهمها قطاع النفط، الذي يُعتمد عليه في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي دولة ليبيا يعد قطاع النفط ومكوناته من شركات الاستكشاف والتنقيب والاستخراج والإنتاج والتصنيع والتسويق رافدا هاما وحيويا لدعم الاقتصاد المحلي، ولعل من أهم مكوناته شركة البريقة لتسويق النفط، حيث تأسست طبقا للقانون رقم (74) لسنة 1971م، بعد إدماج ثلاث شركات وطنية كانت تقوم بتسويق وتوزيع المنتجات النفطية في ليبيا هي (البريقة، السدرة، الوطنية) في شركة واحدة مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط، وقد تولت الشركة منذ إنشائها إعداد الخطط والبرامج الكفيلة بتوفير احتياجات السوق المحلي من كافة أنواع الوقود ومشتقاته، إلا أنه تتضح معاناة الشركة من بعض المشكلات من خلال فحص تقرير الرقابة الإدارية لعام 2014م، حيث تتناول الفقرة الثانية (التأخر

في إعداد الهيكل التنظيمي واعتماد الملاك الوظيفي: ص 81)، أيضاً تقرير الرقابة الإدارية لعام 2015م يتناول بالفقرة الرابعة (ارتفاع عدد مستخدمي الشركة مقارنة بالسنوات الماضية: ص 196)، كما يتناول تقرير الرقابة الإدارية لعام 2016م بالفقرة الأولى (المبالغة في إبرام عقود العمل والتعيينات أدى إلى ارتفاع عدد العاملين بنسبة 44% من عدد العاملين بعد سنة 2011 وإلى زيادة كبيرة في بند المرتبات: ص 234)، وأخيراً يتناول تقرير الرقابة الإدارية لعام 2017م بفقرته الأولى (أغلب حالات التوظيف التي تمت في السنوات السابقة تمت بالمخالفة دون عرض موضوعها على لجنة شؤون العاملين: ص 163)، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من عمليات التوظيف وفق الأسس العلمية والاحتياجات الصحيحة، مما قد يعزز الضعف والقصور في أداء الموارد البشرية، ونقص المهارات والكفاءات التي تساهم في بناء واستثمار وتنمية رأس المال الفكري بالشركة، والذي بدوره قد ينعكس سلباً على تحقيق أهدافها.

تأسيساً على ما تقدم يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي اتجاهات المديرين نحو تطبيق مفهوم رأس المال الفكري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي؟

وينبثق من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

■ التساؤل الفرعي الأول:

ما هو مستوى إدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي؟

■ التساؤل الفرعي الثاني:

ما هي اتجاهات المديرين نحو رأس المال البشري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي؟

■ التساؤل الفرعي الثالث:

ما هي اتجاهات المديرين نحو رأس المال الهيكلي في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي؟

■ التساؤل الفرعي الرابع:

ما هي اتجاهات المديرين نحو رأس مال العلاقات في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي؟

3. أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه من الدراسات الحديثة والقليلة، حسب علم الباحث التي تتناول موضوع رأس المال الفكري في قطاع النفط الليبي، كما أن موضوع البحث يتسم بالحدثة ويمثل اتجاهاً رائداً في الإدارة المعاصرة، أيضاً يستمد هذا البحث أهميته من خلال ما يتوصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات قد تساهم في إثراء مفهوم رأس المال الفكري، ومد الباحثين للتعرف أكثر على واقع مفهوم رأس المال الفكري في أحد القطاعات الحيوية الليبية واتجاهات المديرين نحوه.

4. أهداف البحث:

1. التعرف على مستوى إدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي.

2. التعرف على اتجاهات المديرين نحو رأس المال البشري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي.

3. التعرف على اتجاهات المديرين نحو رأس المال الهيكلي في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي.

4. التعرف على اتجاهات المديرين نحو رأس مال العلاقات في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي.

5. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع رأس المال الفكري بأبعاده المختلفة، يمكن استعراض أهمها على النحو التالي:

- دراسة (Maditions, Sevic and Tsairidis, 2009):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور رأس المال الفكري في أداء الأعمال للشركات اليونانية المدرجة في بورصة أثينا (ASE)، وتكونت عينة الدراسة من (119) شركة، حيث تكون رأس المال الفكري في هذه الدراسة من أربعة عناصر فكرية تجريبية هي (رأس المال البشري، رأس مال العميل، رأس المال الهيكلي، رأس مال الابتكار)، وتوصلت الدراسة

من موظفي شؤون الجمارك بمملكة البحرين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري وتحقيق الجودة الشاملة، كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري وتحقيق الجودة الشاملة تعزى للمتغيرات الديمغرافية للمبحوثين.

- دراسة (العميدي، 2016):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على تأثير رأس المال الفكري في تحقيق شفافية المنظمة، حيث أجريت هذه الدراسة في كلية الزراعة بجامعة الكوفة العراقية وتكونت عينة الدراسة من (37) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان أهمها أن رأس المال الفكري يعد من الأدوات المهمة والمؤثرة في تحقيق شفافية المنظمة.

- دراسة (Kamali and Pour, 2016):

من جانبها ركزت هذه الدراسة على التعرف على طبيعة العلاقة بين رأس المال الفكري وسلوك المواطنة التنظيمية وأثرهما في أداء المديرين والموظفين العاملين في المحافظة الإدارية غرب جولستان الإيرانية، حيث تكونت عينة الدراسة من (210) مديرين وموظفين، كما تم اعتبار رأس المال الفكري وسلوك المواطنة التنظيمية متغيرات مستقلة في نموذج الدراسة، بينما المتغير المستقل تمثل في أداء المديرين والموظفين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة قوية بين كل من رأس المال

إلى مجموعة من النتائج أهمها أن رأس المال البشري باعتباره أحد عناصر رأس المال الفكري مهم، وله تأثير إيجابي ويرتبط برأس مال العملاء في المؤسسات الخدمية وغير الخدمية، أيضاً رأس المال الابتكاري له علاقة مهمة وإيجابية برأس المال الهيكلي باعتباره عناصر رأس المال الفكري المؤثرة لتعزيز أداء الأعمال في المؤسسات الصناعية.

- دراسة (Kaya, Sahin and Gur-son, 2010):

استهدفت هذه الدراسة أيضاً التعرف على دور رأس المال الفكري في شركة الخطوط الجوية التركية، حيث تكونت عينة الدراسة من (450) موظفاً، وشكل كل من (رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي، رأس مال العميل) مكونات وأبعاد رأس المال الفكري في هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن كبار الموظفين التنفيذيين في شركة الخطوط الجوية التركية يهتمون بدرجة أقل بأداء رأس المال الفكري، أيضاً كلما تم تدريب ودعم العاملين لزيادة استخدامهم لرأس المال الفكري تحقق هيكل وإدارة أكثر كفاءة وفعالية للمنظمة.

- دراسة (عبيد، 2014):

حاولت هذه الدراسة من ناحيتها التعرف على أثر الاستثمار برأس المال الفكري على إدارة الجودة الشاملة في شؤون الجمارك بمملكة البحرين، حيث تكونت عينة الدراسة من (213) موظفاً

- دراسة (بن سعد، 2017):

استهدفت هذه الدراسة من ناحيتها التعرف على أثر رأس المال الفكري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة المرقب، وتكونت عينة الدراسة من (69) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة المرقب، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بليبيا.

- دراسة (عجالي، 2017):

حاولت هذه الدراسة التعرف على دور إدارة رأس المال الفكري كمدخل لدعم وتحسين تنافسية شركات التأمين الجزائرية، وتكون مجتمع الدراسة من (23) شركة من شركات التأمين الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن إدارة رأس المال الفكري تدعم وتحسن تنافسية الشركات، ووجود علاقة قوية بين إدارة رأس المال الفكري (إدارة المعرفة، إدارة الابتكار، إدارة الملكية الفكرية) في شركات التأمين الجزائرية وتحسين التنافسية.

- دراسة (Isabel and Bailoa, 2017):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور رأس المال الفكري كمورد إستراتيجي لمنظمات الأعمال البرتغالية، مع توضيح أهميته أيضاً كوسيلة لتطوير

الفكري وسلوك المواطنة التنظيمية وبين أداء المديرين والموظفين العاملين في المحافظة الإدارية غرب جولستان الإيرانية.

- دراسة (الصادق، 2017):

تناولت هذه الدراسة تحديد أثر رأس المال الفكري على الثقافة التنظيمية في الجامعات الليبية، حيث تكونت عينة الدراسة من (319) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها ضعف إدارة الجامعات الليبية في تبني السياسات والإجراءات والطرق والأساليب الكفيلة بتسهيل العمليات الإدارية وتنفيذها بكفاءة وفعالية.

- دراسة (عبدالهادي، 2017):

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دور رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي في برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين البالغ عددهم (268) مديراً، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها بلغ توافر مكونات رأس المال الفكري في برنامج غوث وتشغيل اللاجئين بقطاع غزة درجة كبيرة، ووجود علاقة ارتباطية قوية موجبة بين مكونات رأس المال الفكري وجودة الأداء المؤسسي.

العاملين، أيضاً من خلال عرض هذه الدراسات يتضح أن هناك اختلافاً بينها وبين البحث الحالي من حيث بيئة البحث، حيث تجرى هذه الدراسة على شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي بدولة ليبيا، وهذا ما لم نجده في الدراسات السابقة.

6. منهجية البحث:

فيما يتعلق بالمنهج المستخدم في هذا البحث، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي (يقوم على وصف واقع المشكلات والظواهر كما هي، أو تحديد الصورة التي يجب أن تكون عليها هذه الظواهر في ظل معايير محددة، مع تقديم توصيات أو اقتراحات من شأنها تعديل الواقع للوصول إلى ما يجب أن تكون عليه هذه الظواهر. (النعيمي وآخرون، 2015: 227)، كما يشمل هذا المنهج بالإضافة إلى المسح، أسلوب دراسة الحالة الذي (يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر، حيث يجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أفضل للمجتمع الذي تمثله). (عليان وغنيم، 2000: 46).

ويمكن توضيح منهجية البحث من خلال اتباع الخطوات التالية:

ميزة تنافسية كلما تم زيادة الاستثمار فيه، إذ خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المعرفة والذكاء جزء لا يتجزأ من الأصول غير الملموسة لرأس المال الفكري في المنظمات، كما يعد رأس المال الفكري مفتاح الإدارة الإستراتيجية للمنظمات في ظل اقتصاد المعرفة، وتوجهها نحو الأسواق التنافسية.

- دراسة (مشمش، 2018):

تناولت هذه الدراسة من جانبها واقع تنمية رأس المال الفكري في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين بالوظائف الإشرافية، وتكونت عينة الدراسة من (344) عاملاً من شاغلي الوظائف الإشرافية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة تسهم في تنمية رأس المال الفكري، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول واقع تنمية رأس المال الفكري في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية.

مما سبق استفاد الباحث من عرض الدراسات السابقة في التعرف على مفاهيم رأس المال الفكري، ودورها في منظمات الأعمال، إذ يتضح من خلال المسح الأدبي لهذه الدراسات أن رأس المال الفكري يلعب دوراً وأهمية في التنمية المستدامة، وجودة الأداء المؤسسي، كما له تأثير في إدارة الجودة الشاملة، وفي تحقيق الشفافية التنظيمية، أيضاً تربطه علاقة قوية بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية للتأثير في أداء

أ. مصادر جمع البيانات:

تمثلت مصادر جمع البيانات في المصادر التالية:

1. المصادر الثانوية: تمثلت المصادر الثانوية في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة.

2. المصادر الأولية: تمثلت المصادر الأولية في اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال استمارة الاستبانة كأداة رئيسية للبحث.

ب. مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع مديري الإدارة العليا والوسطى (المدير العام، مديري الإدارات، المراقبين، المنسقين، رؤساء الأقسام) العاملين في إدارات ومكاتب ومستودعات شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي والبالغ عددهم (88)، ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث ورغبة في الحصول على نتائج أكثر دقة استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل. وتتوزع مفردات مجتمع البحث على النحو التالي:

جدول (1): عدد المديرين العاملين بشركة البريقة لتسويق النفط - بنغازي

ت	الوظيفة	العدد
1	مدير عام	1
2	مدير إدارة	6
3	مراقب	10
4	منسق	26
5	رئيس قسم	45
	الإجمالي	88

المصدر: شركة البريقة لتسويق النفط، قسم شؤون العاملين، إدارة الموارد البشرية، إدارة المنطقة الشرقية بنغازي، ليبيا، 2018م.

ج. حدود البحث:

1. الحدود المكانية: تتمثل في إدارات ومكاتب ومستودعات شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي.

2. الحدود الزمنية: تم إجراء هذا البحث في الفترة من مايو 2019م - إلى يناير 2020م.

3. الحدود الموضوعية: اقتصر هذا البحث على موضوع اتجاهات المديرين نحو تطبيق مفهوم رأس المال الفكري بشركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي.

7. مصطلحات البحث:

• الاتجاهات:

تعرف الاتجاهات بأنها "مشاعر الفرد تجاه الأشياء أو الحوادث أو الأشخاص الآخرين أو الأنشطة". (المغربي، 2016: 47).

• رأس المال الفكري:

يعرف رأس المال الفكري بأنه "مجموعة ما يمتلكه العاملون من المهارات والخبرات والمشاعر والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية والتنظيمية والمعارف الضمنية والصريحة وإستراتيجيات العمل، والتي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسات ورفع جودة أدائها وتميزها". (الراشدي، 2017: 25).

• شركة البريقة لتسويق النفط:

"تأسست شركة البريقة لتسويق النفط طبقاً للقانون رقم (74) لسنة 1971م، بعد إدماج ثلاث شركات وطنية كانت تقوم بتسويق وتوزيع المنتجات النفطية في ليبيا هي (البريقة، السدرة، الوطنية) في شركة واحدة مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط، وقد أوكل إليها مهمة التسويق والتوزيع ونقل المنتجات النفطية والسلع المكملة لها داخل ليبيا". (<https://www.brega.ly>).

8. الإطار النظري للبحث:

يتطرق الباحث في هذا الجانب للإطار النظري للبحث، وذلك على النحو التالي:

1. الاتجاهات:

يمكن تناول مصطلح الاتجاهات من خلال التطرق إلى ما يلي:

أ. مفهوم الاتجاهات:

يعتبر عثمان (2010: 50) الاتجاهات من المواضيع الهامة التي تحدد الاستعدادات النفسية والميول التي تؤثر في سلوك الإنسان ومدى استجابة الفرد نحو موضوع معين أو قضية معينة أو موقف معين، أيضا يوضح عنصر و لبيتيم (2014: 137) بأن الاتجاهات هي أحد المحددات والمقاييس النفسية التي تفسر وتتحكم في بناء وتشكل السلوك التنظيمي للعمال والموظفين داخل حيز المنظمات.

ب. تعريف الاتجاهات:

أشار الطجم والسواط (2003: 86) بأن الاتجاهات تعني الاستعداد المسبق للاستجابة لبواعث معينة، مواقف، أحداث، أفراد، مواضيع، شيء ما بطريقة محددة، كما يصف فليو وعيدالمجيد (2005: 197) الاتجاهات بأنها حالة من التهيؤ والتأهب العقلي والعصبي تنظم عن طريق الخبرة وتؤثر تأثيراً ديناميكياً أو موجياً على استجابات الفرد لجميع الموضوعات والمواقف المرتبطة بها، أما النعيمي (2006: 13) فيعبر عن الاتجاهات بأنها ميول الفرد ووجهات نظره السلبية

4. تتعدد الاتجاهات وتتنوع؛ وذلك بحسب المثيرات والمتغيرات المرتبطة بها.

5. لها ثلاثة مكونات أساسية: سلوكية ومعرفية وعاطفية.

6. قابلة للقياس والتقويم.

7. توجه سلوك الأفراد والجماعات في أحيان كثيرة.

8. ترتبط الاتجاهات بثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وتختلف من بيئة اجتماعية إلى أخرى.

د. وظائف الاتجاهات:

يحدد فلييه وعبد المجيد (2005: 201) وظائف الاتجاهات في الآتي:

1. الاتجاه يحدد طريقة السلوك ويفسرها.
2. الاتجاه ينظم العمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية والمعرفية، حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد.

3. الاتجاهات تنعكس في سلوك الفرد وفي أقواله وأفعاله وتفاعله مع الآخرين في الجماعات المختلفة وفي الثقافة التي يعيش فيها.

4. الاتجاهات تيسر للفرد القدرة على السلوك واتخاذ القرارات في المواقف النفسية والإدارية المتعددة في إطار من الاتساق والتوحد دون تردد أو تفكير.

5. الاتجاهات تبلور وتوضح صورة العلاقة بين الفرد وعالمه الاجتماعي.

6. الاتجاه يوضح استجابات الفرد

والإيجابية والحيادية، والتي تمتاز بالثبات النسبي تجاه الموضوعات والأشياء والأشخاص، والتي بدورها توجه تصرفات وسلوك الإنسان نحوها، وهي حصيلة تأثر الفرد بالمثيرات العديدة التي تصدر عن اتصاله بالبيئة المحيطة، أيضا يرى بلل (2015: 68) أن الاتجاهات نتاج للخبرات السابقة للفرد وترتبط بسلوكه الحاضر، كما أنها تنعكس على سلوكه، بحيث ينظم الاتجاه العمليات الدافعية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعمل فيه، كما يعرف المغربي (2016: 47) الاتجاهات بأنها مشاعر الفرد تجاه الأشياء أو الحوادث أو الأشخاص الآخرين أو الأنشطة.

مما سبق يرى الباحث أن الاتجاهات عبارة عن المشاعر والأحاسيس والآراء والانفعالات، التي تحدد وتضبط تصرف وميول وسلوك الفرد نحو حدث أو مؤثر معين موجود في البيئة الاجتماعية التي يرتبط ويتصل بها.

ج. خصائص الاتجاهات:

أشار صديق (2012: 307) إلى أن الاتجاهات تتميز بعدة خصائص هي:

1. الاتجاهات مكتسبة متعلمة وهي قابلة للتعديل والتطوير.

2. تتمتع الاتجاهات بخاصية الثبات والاستقرار النسبي.

3. الاتجاهات متدرجة من الإيجابية الشديدة إلى السلبية الشديدة.

قوية بخلاف الاتجاهات الضعيفة التي تتغير وتتحول تحت وطأة العناء.

و. أنواع الاتجاهات:

يحدد ملحم (1996: 25) عدة أنواع للاتجاهات هي:

1. الاتجاهات الجماعية والاتجاهات الفردية: إذ تعبر الاتجاهات الجماعية عن آراء عدد كبير من أفراد المجتمع، في حين الاتجاهات الفردية هي التي تميز فردا عن آخر.

2. الاتجاهات الموجبة والاتجاهات السالبة: إذ تقوم الاتجاهات الموجبة على تأييد الفرد وموافقته، في حين الاتجاهات السالبة تقوم على معارضة الفرد وعدم موافقته.

3. الاتجاهات القوية والاتجاهات الضعيفة: فالاتجاه القوي هو ذلك الاتجاه الذي يبقى قويا على مر الزمان، أما الاتجاه الضعيف فيمكن للفرد أن يتخلى عنه بسهولة.

ز. أجزاء الاتجاهات:

حدد المغربي (2016: 47) أجزاء للاتجاهات كالآتي:

1. الجزء العاطفي: أو الذي يرتبط بالاتجاه ويشير إلى ما تريد أو ما لا تريد، ما تحب أو تكره، وما نرغب أو ما لا نرغب في الشيء.

2. الجزء الإدراكي: هو ما يتعلق بالمعتقدات التي يتبناها الفرد تجاه الشيء أو الحدث، وتتكون تلك المعتقدات من

للأشخاص والأشياء والموضوعات بطريقة تكاد تكون ثابتة.

7. الاتجاه يساعد الفرد على أن يحس ويدرك ويفكر بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية.

ه. طبيعة الاتجاهات:

تحدد عبلة (2007: 22) طبيعة الاتجاهات بخمسة أبعاد رئيسية هي:

1. التصرف: ويقصد به خط الاتجاه بين الإيجابية والسلبية، فالاتجاهات تقع بين طرفين متقابلين أحدهما موجب والآخر سالب هما التأييد المطلق أو المعارضة المطلقة.

2. المضمون أو المحتوى المعرفي: ويقصد به درجة وضوح الاستجابة التي يقوم بها الفرد صاحب الاتجاه، حين يعلن تأييده أو معارضته لموضوع من الموضوعات.

3. وضوح المعالم: وهذا يعني أن الاتجاهات تتفاوت في وضوحها، فمنها ما هو واضح المعالم ومنها ما هو غامض.

4. الانعزال: تختلف الاتجاهات من حيث درجة ترابطها ومقدار التكامل بين بعضها البعض، فقد يكون اتجاه الفرد نحو العلوم التطبيقية اتجاها منعزلا عن غيره من الاتجاهات في تعامل بينه وبين اتجاهه نحو التقدم الصناعي أو التخطيط.

5. القوة: من الاتجاهات ما يبقى قويا على مر الزمان بالرغم مما يقابله الفرد من شواهد تدعوه إلى التخلي عنه وإسقاطه، مثل هذه الاتجاهات اتجاهات

الأفكار والمعرفة والمشاهدات والتفسير المنطقي للعلاقات بينها.

3. الجزء السلوكي: الذي يظهره الفرد تجاه الشيء، ويعتقد بعض علماء النفس أن اتجاهات معينة تقود بالضرورة إلى سلوك محدد يمكن التنبؤ به.

ح. العوامل المؤثرة في الاتجاهات:

تطرق الطجم والسواط (2003: 88) إلى العديد من العوامل التي تؤثر في اتجاهات الفرد، منها:

1. عوامل بيئية: البيئة الثقافية التي يتفاعل معها الفرد على مستوى الأسرة، المدرسة، الوسط الإعلامي، العادات والتقاليد السائدة ... تحدد اتجاهاته.

2. عوامل خاصة بالفرد ذاته: تجارب الفرد، خبراته، مستواه الثقافي والتعليمي، مستوى إدراكه، قدرته على التحليل والاستنباط، مدى استقلاليته ... إلخ تحدد الإطار العام الذي تتكون ضمنه اتجاهاته.

3. عوامل لها علاقة بالحدث أو الموقف موضوع الاتجاه: الفرد يتكون لديه اتجاه إيجابي نحو كل المواقف والأحداث والأشخاص المساهمين لإشباع حاجاته.

2. رأس المال الفكري:

يمكن توضيح مفهوم رأس المال الفكري من خلال الآتي:

أ. مفهوم رأس المال الفكري:

أشار راضي (2013: 3) إلى رأس المال الفكري بأنه إستراتيجية النجاح في

المستقبل والذي أصبح ينظر إليه كممثل لقوة وقدرة المنظمات على المنافسة وتحقيق الأهداف المرسومة والتي تسعى إدارة المعرفة لتحقيقها، كذلك يرى عطا الله (2017: 2) أن رأس المال الفكري أصبح رأس المال الحقيقي للمؤسسات، باعتباره الركن الذي يلعب الدور الرئيس في عملية الابتكار والتجديد، وهو القائد في عملية التغيير والإبداع، وهو القادر على تحويل المعرفة إلى قيمة، ومن ثم إلى ميزة تنافسية.

ب. تعريف رأس المال الفكري:

أشار المطيري (2007: 299) إلى رأس المال الفكري بأنه مجموعة من العاملين لديهم قدرات متميزة ومتنوعة، ومعارف مفيدة، ورؤية لمستقبل منظماتهم، يمكن تحويلها إلى معرفة تنظيمية، لإحداث التكيف السريع مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، وتحقيق البقاء والنمو والمنافسة، كما تطرق شعبان (2011: 37) إلى رأس المال الفكري بأنه يتمثل في المعرفة الكامنة في عقول الأصول البشرية للمنظمة، والتي تقوم بتحويل تلك المعرفة إلى قيمة مضافة من خلال التفكير والابتكار، كذلك وضح قشقش (2014: 12) أن رأس المال الفكري هو ناتج التفاعل بين كل ما تملكه المنظمات من أصول غير ملموسة متمثلة في كفاءة وخبرة ومهارة العاملين في المنظمة، وما تمتلكه من علاقات خارجية وزبائن، وما تمتلكه من هيكل تنظيمي، يساعدها في تحقيق قيمة مضافة وتدعم قدرتها التنافسية في السوق.

أهمية رأس المال الفكري من خلال:

1. يعتبر رأس المال الحقيقي للمنظمات، وذلك لأن المعرفة الحقيقية والمعلومات الصحيحة والدقيقة تعطي المنظمة القدرة على النمو والاستثمار والتنافس.

2. إن الاهتمام برأس المال الفكري بالمنظمات يساهم في دعم عمليات التنمية المستدامة وتحقيق العائد الحقيقي للاستثمار في الطاقات الفكرية والبشرية.

3. إن الاستثمار في رأس المال الفكري يعود بفوائده على المنظمات من خلال عمليات التطوير والنمو، وذلك بإدخال التعديلات الجوهرية والابتكار والتجديد في الممارسات الإدارية.

4. يعتبر الاهتمام برأس المال الفكري ورعايته في المنظمات من أبرز الأدوات التنافسية في العصر الحالي إذ أنه غير قابل للتقليد.

كما بينت أبولبدة (2018: 22) أنه كلما زادت درجة الاهتمام برأس المال الفكري كلما ارتفعت القيمة السوقية للمنظمات عن القيمة الدفترية، الأمر مماثل للعديد من الشركات والمنظمات العالمية التي أصبحت من أغنى الشركات في العالم، حيث استطاعت هذه الشركات إدراك أهمية رأس المال الفكري الذي يعد أحد أهم نجاحاتها.

أيضا عرفت لويزة (2016: 67) رأس المال الفكري بأنه مجموعة الخبرات والقدرات والمهارات والكفاءات التي يمتلكها مجموعة من أفراد المنظمة، تعمل الأخيرة على توظيفها من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق ميزة تنافسية لها، أما الراشدي (2017: 25) فيرى أن رأس المال الفكري هو عبارة عن مجموعة ما يمتلكه العاملون من المهارات والخبرات والمشاعر والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية والتنظيمية والمعارف الضمنية والصريحة وإستراتيجيات العمل، والتي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسات ورفع جودة أدائها وتميزها، وأخيرا يصف ديب ومرهج (2018: 62) رأس المال الفكري بأنه المادة الفكرية والمعرفة، والخبرات والبنية التحتية والمعلومات مع الشركاء التي تمكن المنظمة من خلق القيمة.

مما سبق يرى الباحث أن رأس المال الفكري عبارة عن مجموعة من المهارات والخبرات والقدرات المعرفية والابتكارية وبراءات الاختراع، والتي تشكل أصولا غير ملموسة للمنظمة، وتساهم في تقديم الأفكار والمقترحات الجديدة لحل المشاكل التي تواجه سير الأعمال، ووضع التصورات الإستراتيجية التي تدعم خلق القيمة المضافة.

ج. أهمية رأس المال الفكري:

يوضح أبو سلوت (2015: 16) أن أهمية رأس المال الفكري تبرز في كونه يمثل في حد ذاته ميزة تنافسية للمنظمة، والاهتمام به يعمل على تأسيس منظمات ذكية، أيضاً يحدد الراشدي (2017: 29)

د. خصائص رأس المال الفكري:

يحدد عطا الله (2017: 31) خصائص رأس المال الفكري كالآتي:

1. يمثل أصولاً غير ملموسة ويصعب قياسه بدقة.
2. صعوبة فصل الأصول الفكرية عن بعضها البعض.
3. يمثل أحد عناصر الإنتاج التي تزيد الميزة التنافسية للمنظمة.
4. يميل رأس المال الفكري إلى المرونة وعدم الجمود.
5. التكامل بين مكوناته الفرعية.

هـ. مكونات رأس المال الفكري:

يتكون رأس المال الفكري من مجموعة من المكونات وهي:

1. رأس المال البشري:

أشار أبو سلوت (2015: 22) إلى أن رأس المال البشري بأنه القدرات والخبرات والمعارف والإبداع ومهارات الأفراد العاملين في المنظمة، والتي تمثل رأس المال الأكبر للمنظمات الحديثة التي تريد أن تنافس وتحافظ على بقائها وتطورها.

2. رأس المال الهيكلي:

عرفه الراشدي (2017: 43) بأنه عبارة عن المعلومات والموجودات الفكرية وبراءات الاختراع وحقوق النشر، التي تحصل عليها المنظمات وتجعلها جزءاً لا يتجزأ من هيكلها التنظيمي وعملياتها وثقافتها.

3. رأس مال العلاقات:

عرفت أبوليدة (2018: 40) رأس مال العلاقات بأنه رأس المال الذي يمثل قيمة العلاقات التي تقيمها المنظمة مع الزبائن، والتحالفات الإستراتيجية التي تسعى المنظمة لإقامتها مع الجهات المختلفة، والاهتمام بزيادة رضا المتعاملين مع المنظمة، وقدرة المنظمة على الاحتفاظ بهم، وذلك عن طريق الاهتمام بمقترحاتهم والاستماع إلى الشكاوى المقدمة من قبلهم وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجههم في أسرع وقت ممكن.

9. الجانب العملي للبحث:

يتكون الجانب العملي من عدة خطوات، يمكن عرضها كالآتي:

1. تحليل البيانات ومناقشتها:

تحقيقاً لمتطلبات منهجية البحث والإجابة عن تساؤلاته، نعرض في هذا الجزء وصفاً تحليلياً لمتغيرات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث اعتمد على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في التحليل الإحصائي لنماذج الاستبانة التي تم تجميعها من مجتمع البحث.

وصممت أداة البحث المتمثلة في استبانة الاستبانة لتحقيق أهداف البحث بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة منها: دراسة (الطائي، 2014)، (قشقش، 2014)، (البشتاوي وبني طه، 2014)، (صايل، 2016)، (لويضة،

(2016)، (عطا الله، 2017)، (عبد الهادي، 2017)، (ديب ومرهج، 2018)، حيث استخدم أسلوب المسح الشامل لحصر مجتمع البحث البالغ عددهم (88) مفردة، وزعت عليهم جميع الاستثمارات البالغ عددها (88) استثمار، استرجع منها (74) استثمار صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة بلغت (84%).

أ. صدق أداة البحث وثباتها:

تم اختبار الصدق الظاهري لأداة البحث بالاستعانة بنخبة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والمختصين في مجال إدارة الأعمال والإحصاء، أيضاً تم إجراء اختبار معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة α للاستبانة ككل (0.926)، وقيمة α لمحور إدراك

المديرين لمفهوم رأس المال الفكري (0.923)، وقيمة α لمحور رأس المال البشري (0.921)، وقيمة α لمحور رأس المال الهيكلي (0.922)، وقيمة α لمحور رأس مال العلاقات (0.923)، ويلاحظ أن جميع فقرات قيم ألفا (α) أكبر من النسبة المقبولة (60%) مما يعكس ثبات أداة القياس.

ب. طول فترة الخلية في المقياس والاتجاه:

بعد الانتهاء من عملية تجميع استثمار الاستبانة وترميزها بناء على مقياس ليكرت الخماسي، تم تحديد طول خلية المقياس كما هو موضح في الجدول (2):

جدول (2): طول فترة الخلية في المقياس والاتجاه

الاتجاه	مقياس البحث	طول الفترة
ضعيف جداً	غير موافق بشدة	من 1 إلى أقل من 1.80
ضعيف	غير موافق	من 1.80 إلى أقل من 2.60
متوسط	محايد	من 2.60 إلى أقل من 3.40
مرتفع	موافق	من 3.40 إلى أقل من 4.20
مرتفع جداً	موافق بشدة	من 4.20 إلى أقل من 5

ج. تحليل الخصائص العامة لمفردات مجتمع البحث:

يتناول هذا الجزء من البحث تحليل الخصائص العامة لمفردات مجتمع البحث، وذلك على النحو التالي:

- حسب النوع الاجتماعي:

جدول (3): توزيع أفراد مجتمع البحث حسب النوع الاجتماعي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
النوع الاجتماعي	ذكر	49	66.2
	أنثى	25	33.8
الإجمالي		74	% 100

يتضح من جدول (3) أن مفردات مجتمع البحث من الذكور، بلغت نسبتهم (66.2%)، بينما بلغت نسبة الإناث (33.8%).

- حسب الحالة الاجتماعية:

جدول (4): توزيع مفردات مجتمع البحث حسب الحالة الاجتماعية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الحالة الاجتماعية	أعزب	14	18.9
	متزوج	58	78.4
	مطلق	2	2.7
الإجمالي		74	% 100

يتبين من جدول (4) أن غالبية مفردات مجتمع البحث متزوجون، حيث بلغت نسبتهم (78.4%)، بينما بلغت نسبة العازبين (18.9%)، والمطلقين (2.7%).

- حسب العمر:

جدول (5): توزيع مفردات مجتمع البحث حسب العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
العمر	أقل من 30 سنة	8	10.8
	من 30 سنة وأقل من 40 سنة	19	25.7
	من 40 سنة وأقل من 50 سنة	29	39.2
	من 50 سنة فأكثر	18	24.3
الإجمالي		74	% 100

40 سنة) بنسبة بلغت (25.7%)، ثم من كانت أعمارهم تتراوح بين (50 سنة فأكثر)، حيث بلغت نسبتهم (24.3%)، أما الذين كانت أعمارهم (أقل من 30 سنة) فقد بلغت نسبتهم (10.8%).

يتضح من جدول (5) أن نسبة مفردات مجتمع البحث ممن كانت أعمارهم تتراوح بين (40 سنة وأقل من 50 سنة)، بلغت (39.2%)، يليها من كانت أعمارهم تتراوح بين (30 سنة وأقل من

- حسب المستوى التعليمي:

جدول (6): توزيع مفردات مجتمع البحث حسب المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
المستوى التعليمي	ثانوي أو ما يعادله	2	2.7
	دبلوم عالي	20	27.0
	بكالوريوس	42	56.8
	ليسانس	1	1.4
	ماجستير	9	12.1
الإجمالي		74	% 100

يحملون شهادة الدبلوم العالي كانت نسبتهم (27.0%). أما حاملي الشهادة الثانوية (أو ما يعادلها) فقد بلغت نسبتهم (2.7%).

يتبين من جدول (6) أن نسبة كبيرة من مفردات مجتمع البحث حاصلون على شهادات جامعية (بكالوريوس، ليسانس، ماجستير)، حيث بلغت نسبتهم (56.8%)، 1.4%، 12.1% على التوالي، وأن من

- حسب المسمى الوظيفي:

جدول (7): توزيع مفردات مجتمع البحث حسب المسمى الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
المسمى الوظيفي	مدير عام	1	1.4
	مدير إدارة	5	6.8
	مراقب	8	10.7
	منسق	22	29.7
	رئيس قسم	38	51.4
الإجمالي		74	% 100

يوضح الجدول رقم (7) أن نسبة كبيرة نسبياً من مفردات مجتمع البحث يشغلون وظيفة رئيس قسم، وأن (29.7%) من هذه المفردات يشغلون وظيفة منسق. كما بلغت نسبة مفردات البحث الذين يشغلون وظيفة مراقب (10.7%).

أما بالنسبة لوظيفة مدير إدارة ومدير عام، فقد بلغت نسبة مفردات البحث التي تشغل هذه الوظائف (6.8%) و(1.4%) على التوالي.

- حسب سنوات الخدمة:

جدول (8): توزيع مفردات مجتمع البحث حسب سنوات الخدمة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
سنوات الخدمة	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	15	20.2
	من 10 سنوات وأقل من 20 سنة	17	23.0
	من 20 سنة وأقل من 30 سنة	38	51.4
	من 30 سنة فأكثر	4	5.4
الإجمالي		74	% 100

يبين الجدول رقم (8) أن أكثر من نصف مفردات مجتمع البحث وفقاً لسنوات الخدمة هم من فئة (20 سنة وأقل من 30 سنة)، حيث بلغت نسبتهم (51.4%)، تليها فئة (10 سنوات وأقل من 20 سنة) بنسبة بلغت (23.0%)، ثم فئة (5 سنوات وأقل من 10 سنوات)، حيث بلغت نسبتهم (20.2%)، وأخيراً فئة (30 سنة فأكثر) كانت نسبتهم (5.4%).

النفط قيد البحث رأس مال فكري متميز يتمتع بسنوات خبرة طويلة نسبياً في مجال أعمالهم من ناحية، وقادر في نفس الوقت على توفير معلومات تعكس مستوى إدراكهم وكذلك اتجاهاتهم نحو مفهوم رأس المال الفكري من ناحية أخرى. وبصفة عامة يشير تحليل هذه البيانات إلى إمكانية الحصول على إجابات دقيقة فيما يتعلق بتساؤلات وأهداف البحث.

يتضح من تحليل البيانات أعلاه التنوع في خصائص مفردات مجتمع البحث من حيث النوع والحالة الاجتماعية والعمر والمستوى التعليمي وكذلك المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة، والذي يشير بوضوح إلى أن نسبة كبيرة من مفردات مجتمع البحث يحملون مؤهلات علمية عالية، بمعنى تمتلك شركة البريقة لتسويق

2. الإجابة عن تساؤلات البحث:

أ. الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول، والذي ينص على (ما هو مستوى إدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي)؟

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات مفردات مجتمع البحث حول مستوى إدراك مفهوم رأس المال الفكري في الشركة قيد البحث

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	عمليات العصف الذهني وتوليد الأفكار العلمية.	3.95	0.86	7
2	تبادل المعارف والخبرات والآراء بين الموظفين في العمل.	4.20	0.84	1
3	أنظمة معلومات مختلفة بالشركة توفر المعلومات اللازمة لأداء الأعمال.	4.18	0.71	2
4	مهارات العمل الجماعي والعمل بروح الفريق الواحد داخل الشركة.	4.12	0.81	3
5	مناخ العمل الذي يساعد على الابتكار والإبداع وتجسيد براءات الاختراع.	4.04	0.81	6
6	نقل الأفكار والمعارف والتجارب الرائدة من الشركات المنافسة في بيئة العمل.	3.89	0.83	8
7	أنظمة البحث والتطوير في كافة مجالات الشركة.	4.05	0.77	5
8	إدارة المعرفة الخاصة بالشركة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف.	4.05	0.80	4
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	4.06	0.56	

وجاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة متوسط حسابي (3.89) للفقرة "نقل الأفكار والمعارف والتجارب الرائدة من الشركات المنافسة في بيئة العمل"، وبانحراف معياري (0.83)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية. وبشكل عام مستوى إدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري في الشركة قيد البحث هو مستوى مرتفع.

من خلال النتائج التي يعرضها جدول (9)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لمستوى إدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري في الشركة قيد البحث بلغ (4.06)، وبانحراف معياري عام (0.56)، وهو يشير إلى مستوى مرتفع مقارنة بمقياس البحث، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.89-4.20)، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي (4.20) للفقرة "تبادل المعارف والخبرات والآراء بين الموظفين في العمل"، وبانحراف معياري (0.84)،

ب. الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني،
والذي ينص على (ما هي اتجاهات
المديرين نحو رأس المال البشري في
شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في
مدينة بنغازي)؟

**جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات
مفردات مجتمع البحث حول رأس المال البشري في الشركة قيد البحث**

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	أعمل على أن تتناسب مؤهلات الموظفين في الشركة مع الوظائف التي يؤديونها.	4.14	0.78	4
2	أسعى إلى أن يمتاز الموظفون في الشركة بالمهنية والاحترافية وأداء الأعمال بكفاءة عالية.	4.25	0.74	2
3	اهتم في الشركة ببرامج التدريب والتطوير وتنمية مهارات الموظفين باستمرار.	4.29	0.80	1
4	أحفز الموظفين بالشركة لتقديم أفكار ابتكارية وإبداعية وبراءات اختراع في العمل.	4.14	0.93	3
5	أحافظ في الشركة على الموظفين ذوي الخبرات والكفاءات الكبيرة من التسرب الوظيفي.	4.06	0.99	7
6	أسعى لأن تسود بين موظفي الشركة روح التعاون والعمل المشترك ضمن فريق العمل الواحد.	4.06	0.86	6
7	أعمل على مشاركة معارف وخبرات وآراء الموظفين مع رؤسائهم ومع بعضهم البعض بالشركة.	4.09	0.76	5
8	أدعم قبول الموظفين في الشركة لأساليب التجديد والتطوير في الوظائف.	4.04	0.94	8
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	4.14	0.61	

من خلال النتائج التي يعرضها جدول (10)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المديرين نحو رأس المال البشري في الشركة قيد البحث بلغ (4.14)، وبانحراف معياري عام (0.61)، وهو يشير إلى مستوى مرتفع مقارنة بمقياس البحث، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (4.04 – 4.25)، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي (4.25) للفقرة "أسعى إلى أن يمتاز الموظفون في الشركة بالمهنية والاحترافية وأداء الأعمال بكفاءة عالية"، وبانحراف معياري (0.74)، وجاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة متوسط حسابي (4.04) للفقرة "أدعم قبول الموظفين في الشركة

من خلال النتائج التي يعرضها جدول (10)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المديرين نحو رأس المال البشري في الشركة قيد البحث بلغ (4.14)، وبانحراف معياري عام (0.61)، وهو يشير إلى مستوى مرتفع مقارنة بمقياس البحث، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (4.04 – 4.25)، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي (4.25) للفقرة "أسعى إلى أن يمتاز الموظفون في الشركة بالمهنية والاحترافية وأداء الأعمال بكفاءة عالية"، وبانحراف معياري (0.74)، وجاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة متوسط حسابي (4.04) للفقرة "أدعم قبول الموظفين في الشركة

ج. الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث، والذي ينص على (ما هي اتجاهات المديرين نحو رأس المال الهيكلي في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي)؟

لأساليب التجديد والتطوير في الوظائف"، وبانحراف معياري (0.94)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية. وبشكل عام اتجاهات المديرين نحو رأس المال البشري في الشركة قيد البحث جاءت بمستوى مرتفع.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات مفردات مجتمع البحث حول رأس المال الهيكلي في الشركة قيد البحث

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	أدعم وجود ثقافة تنظيمية في الشركة تشجع وتدعم الإبداع والابتكار وبراءات الاختراع.	4.20	0.75	5
2	أعمل على وجود وحدة مختصة بالشركة للتحليل البيئي لمواكبة التطورات التي تحدث في البيئة التنافسية.	4.00	0.97	8
3	أدعم وجود نظم حوافز ومكافآت تشجع وتدعم الموظفين على الإبداع والابتكار.	4.24	0.73	3
4	أساهم في توفير بيئة تقنية حديثة بالشركة تسهل أداء وإنجاز الأعمال إلكترونياً.	4.22	0.75	4
5	أعمل على أن يسهل الهيكل التنظيمي في الشركة عمليات التنسيق والاتصال بين الإدارات والأقسام والوحدات.	4.14	0.73	7
6	أعمل على توفير نظام معلومات متكامل ونظم فرعية تمنح المعلومات اللازمة لإنجاز الأعمال.	4.20	0.77	6
7	أساعد على وجود هيكل تنظيمي يُمكن الموظفين بالشركة من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والابتعاد عن المركزية.	4.25	0.81	2
8	أرغب في وجود وصف وظيفي مناسب لكل وظيفة في الشركة، وأن يتم توظيف الأفراد بمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.	4.37	0.73	1
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	4.20	0.59	

من خلال النتائج التي يعرضها جدول (11)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المديرين نحو رأس المال الهيكلي في الشركة قيد البحث بلغ (4.20)، وبانحراف معياري عام (0.59)، وهو يشير إلى مستوى مرتفع جداً مقارنة بمقياس البحث، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (4.00 – 4.37)، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي (4.37) للفقرة "أرغب في وجود وصف وظيفي مناسب لكل وظيفة في الشركة، وأن يتم توظيف الأفراد بمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب"، وبانحراف معياري (0.73)، وجاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة متوسط حسابي (4.00)

من خلال النتائج التي يعرضها جدول (11)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المديرين نحو رأس المال الهيكلي في الشركة قيد البحث بلغ (4.20)، وبانحراف معياري عام (0.59)، وهو يشير إلى مستوى مرتفع جداً مقارنة بمقياس البحث، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (4.00 – 4.37)، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي (4.37) للفقرة "أرغب في وجود وصف وظيفي مناسب لكل وظيفة في الشركة، وأن يتم توظيف الأفراد بمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب"، وبانحراف معياري (0.73)، وجاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة متوسط حسابي (4.00)

د. الإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع، والذي ينص على (ما هي اتجاهات المديرين نحو رأس مال العلاقات في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي)؟

للفقرة "أعمل على وجود وحدة مختصة بالشركة لتحليل البيئي لمواكبة التطورات التي تحدث في البيئة التنافسية"، وبانحراف معياري (0.97)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية. وبشكل عام اتجاهات المديرين نحو رأس المال الهيكلي في الشركة قيد البحث جاءت بمستوى مرتفع جداً.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات مفردات مجتمع البحث حول رأس مال العلاقات في الشركة قيد البحث

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	أعمل على أن يكون للشركة قنوات اتصال متنوعة مع الجهات ذات المصلحة.	4.35	0.65	2
2	أساعد الشركة في تحقيق رضا عملائها من موردين وزبائن وتلبية حاجاتهم ورغباتهم.	4.12	0.75	7
3	أساهم في دعم الشركة نحو الريادة والتميز في أعمالها في بيئتها التنافسية.	4.21	0.66	4
4	أشجع الشركة على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئات المختلفة التي تعمل بها.	4.05	0.73	8
5	أدعم الاستعانة بالخبرات والاستشارات الداخلية والخارجية للاستفادة منها.	4.14	0.65	6
6	أرغب أن تتبنى الشركة المفاهيم التسويقية الحديثة كالتسويق الإلكتروني.	4.22	0.80	3
7	أعمل على أن تخصص الشركة وحدة لتلقي شكاوى واقتراحات واستفسارات الزبائن.	4.18	0.69	5
8	أرغب في أن تشارك الشركة في كل الندوات والمؤتمرات وورش العمل والمعارض باستمرار.	4.36	0.67	1
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	4.18	0.50	

بمقياس البحث، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (4.05 – 4.36)، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي (4.36) للفقرة "أرغب في أن تشارك الشركة في كل الندوات والمؤتمرات وورش العمل والمعارض

من خلال النتائج التي يعرضها جدول (12)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المديرين نحو رأس مال العلاقات في الشركة قيد البحث بلغ (4.18)، وبانحراف معياري عام (0.50)، وهو يشير إلى مستوى مرتفع مقارنة

العلاقات في الشركة قيد البحث جاءت بمستوى مرتفع.

ه. الإجابة عن التساؤل الرئيسي، والذي ينص على (ما هي اتجاهات المديرين نحو تطبيق مفهوم رأس المال الفكري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي)؟

باستمرار"، وبانحراف معياري (0.67)، وجاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة متوسط حسابي (4.05) للفقرة "أشجع الشركة على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئات المختلفة التي تعمل بها"، وبانحراف معياري (0.73)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية. وبشكل عام اتجاهات المديرين نحو رأس مال

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتطبيق مفهوم رأس المال الفكري في الشركة قيد البحث

ت	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	إدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري	4.06	0.56	4
2	رأس المال البشري	4.14	0.61	3
3	رأس المال الهيكلي	4.20	0.59	1
4	رأس مال العلاقات	4.18	0.50	2
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	4.14	0.46	

حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة متوسط حسابي (4.06) لمحور "إدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري"، وبانحراف معياري (0.56)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية، مما يعني أن اتجاهات المديرين نحو تطبيق رأس المال الفكري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي جاءت بمستوى مرتفع.

من خلال النتائج التي يعرضها جدول (13)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات المديرين نحو تطبيق رأس المال الفكري في الشركة قيد البحث بلغ (4.14)، وبانحراف معياري عام (0.46)، وهو يشير إلى مستوى مرتفع مقارنة بمقياس البحث، أما على مستوى المحاور فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (4.06 - 4.20)، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي (4.20) لمحور "رأس المال الهيكلي"، وبانحراف معياري (0.59)، وجاءت في المرتبة الأولى من

10. النتائج والتوصيات:

يستعرض البحث في هذا الجانب مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، وذلك على النحو التالي:

1. النتائج:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. إن مستوى إدراك المديرين لمفهوم رأس المال الفكري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي كان مرتفعاً، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبد الهادي (2017) والتي توصل فيها إلى توافر مكونات رأس المال الفكري بدرجة كبيرة مما يعزز إدراك المديرين لهذا المفهوم في الوكالة المبحوثة.

2. إن اتجاهات المديرين نحو رأس المال البشري في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي جاءت بمستوى مرتفع، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Maditions and Sevic and Tsairidis (2009) والتي توصلت إلى أن رأس المال البشري يعتبر أهم عناصر رأس المال الفكري.

3. إن اتجاهات المديرين نحو رأس المال الهيكلي في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي جاءت بمستوى مرتفع جداً.

4. إن اتجاهات المديرين نحو رأس مال العلاقات في شركة البريقة لتسويق النفط العاملة في مدينة بنغازي جاءت بمستوى مرتفع.

2. التوصيات:

من خلال نتائج البحث، تمت صياغة مجموعة التوصيات التالية:

1. زيادة الاهتمام بمفهوم رأس المال الفكري داخل الشركة محل الدراسة، لما له من دور في تحسين كفاءتها وفعاليتها.

2. العمل على زيادة تعميق وعي وإدراك مديري الإدارة العليا والوسطى في الشركة محل الدراسة نحو مفهوم رأس المال الفكري وأبعاده.

3. ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية باعتبارها أحد أهم مصادر رأس المال في الشركة محل الدراسة.

4. دعم مديري الشركة محل الدراسة على تبني المفاهيم الإدارية الحديثة مثل الإبداع الإداري والابتكار والاختراع، وتشجيعهم على إبداء الآراء وطرح الأفكار والمقترحات وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات بينهم.

5. مواكبة الشركة محل البحث للندوات والمؤتمرات والمعارض وورش العمل، وتشجيع الأبحاث والدراسات المتعلقة برأس المال الفكري وأبعاده في البيئة التي تعمل بها ونقلها والاستفادة منها.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

منظور علم الاجتماع. مجلة جامعة دمشق، 28 (4+3)، 299 - 322.

- الطائي، فيصل علوان. 2014. رأس المال الفكري وأهميته في تطوير خدمات المعلومات في المكتبات الجامعية العراقية من وجهة نظر أمناء المكتبات. مجلة الإدارة والاقتصاد، 3 (9)، 382 - 418.

- الطجم، عبد الله بن عبد الغني والسواط، طلق بن عوض الله. 2003. السلوك التنظيمي. الطبعة الرابعة، جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع.

- العميدي، ضرغام علي. 2016. تأثير رأس المال الفكري في شفافية المنظمة - دراسة تحليلية لأراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الزراعة جامعة الكوفة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 1 (37)، 216 - 232.

- المطيري، محيا بن خلف عيد. 2007. إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة "تصور مقترح". رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى: المملكة العربية السعودية.

- المغربي، محمد الفاتح. 2016. السلوك التنظيمي. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

- الموقع الرسمي لشركة البريقة لتسويق النفط: [https:// www.brega.com.ly](https://www.brega.com.ly) الأطلاع على الموقع: 2019/6/25 الساعة السادسة مساءً.

- النعيمي وآخرون. 2015. طرق ومناهج البحث العلمي. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

- النعيمي، جبر بن حمود. 2006. اتجاهات القيادات الأمنية نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة - دراسة ميدانية بالتطبيق على وزارة الداخلية بدولة قطر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية: المملكة العربية السعودية.

- بلل، عبد الحق علي إبراهيم. 2015. دور السلوك التنظيمي في أداء منظمات الأعمال: بيئة المنظمة كمتغير معدل - دراسة على عينة من البنوك التجارية في ولاية الخرطوم. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- الراشدي، حامد هاشم. 2017. إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية. مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع.

- أبوسلوت، وائل عبد الهادي. 2015. دور رأس المال الفكري في إدارة الأزمات الصحية في وزارة الصحة الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الأقصى بغزة.

- أبوليدة، صابرين عماد. 2018. رأس المال الفكري ودوره في تحقيق التميز المؤسسي لدى جامعة القدس. رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس.

- البشتاوي، سليمان حسين و بني طه، إسماعيل أحمد. 2014. أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية الشركات الصناعية الدوائية في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 10 (2)، 229 - 253.

- التقرير السنوي. 2014. هيئة الرقابة الإدارية: ليبيا.

- التقرير السنوي. 2015. هيئة الرقابة الإدارية: ليبيا.

- التقرير السنوي. 2016. هيئة الرقابة الإدارية: ليبيا.

- التقرير السنوي. 2017. هيئة الرقابة الإدارية: ليبيا.

- الجمهورية العربية الليبية سابقاً، القانون رقم (74) بشأن تأسيس شركة البريقة لتسويق النفط. مجلس قيادة الثورة سابقاً، طرابلس 1971م.

- الصادق، فوزي عبد الكريم. 2017. أثر رأس المال الفكري على الثقافة التنظيمية - دراسة ميدانية على الجامعات الليبية. مجلة بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، وزارة الثقافة والمجتمع المدني - ليبيا، (4)، 1 - 27.

- الصديق، حسين. 2012. الاتجاهات من

- بن سعد، مختار عطية. 2017. أثر رأس المال الفكري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد "جامعة المرقب". المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال: التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، (29 أكتوبر-2017، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة).
- تقرير قسم شؤون العاملين. 2018. إدارة الموارد البشرية. شركة البريقة لتسويق النفط، ليبيا: إدارة المنطقة الشرقية.
- ديب، كندة علي و مرهج، ماهر محسن. 2018. دور رأس المال الفكري في الإصلاح الإداري للجامعات الحكومية السورية - دراسة ميدانية في جامعة تشرين. مجلة جامعة البعث، 40 (30)، 51 - 86.
- راضي، عبدالرحمن خالد. 2013. أثر رأس المال الفكري على أداء المكاتب السياحية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الشرق الأوسط.
- شعبان، مصطفى رجب. 2011. رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال "دراسة حالة". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- صايل، علي نبع. 2016. تأثير رأس المال الفكري في اقتصاد المعرفة - دراسة تطبيقية في محافظة الانبار. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8 (15)، 47 - 73.
- عبد الهادي، ميسون علي. 2017. رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي - دراسة تطبيقية على برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بغزة.
- عبله، بوسلحة. 2007. اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو تطبيق النموذج الثقافي التنظيمي للنظرية Z - دراسة ميدانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية عنابة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.
- عبيد، سلمان. 2014. أثر الاستثمار برأس المال الفكري على إدارة الجودة الشاملة - دراسة تطبيقية على شؤون الجمارك بمملكة البحرين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية.
- عثمان، علان محمد خليل. 2010. اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية نحو تطبيق إدارة المعرفة في المحافظات الشمالية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
- عجالي، دلال. 2017. دور إدارة رأس المال الفكري كمدخل لدعم وتحسين تنافسية شركات التأمين - دراسة ميدانية على مؤسسات التأمين بالجزائر. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- عطا الله، بهجت صبري مصطفى. 2017. دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة البنوك الإسلامية في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- عليان، ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد. 2000. مناهج وأساليب البحث العلمي - النظرية والتطبيق. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عنصر، يوسف وليتيم، ناجي. 2014. أهم محددات السيكو-سوسولوجية المستخدمة في قياس وتشكيل سلوك العمال التنظيمي. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، (7)، 124 - 144.
- فليته، فاروق عبده وعبد المجيد، السيد محمد. 2005. السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- قشقش، خالد أحمد. 2014. إدارة رأس المال الفكري وعلاقته في تعزيز الميزة التنافسية - دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- لويضة، فرحاتي. 2016. دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة حالة

Transition, 23 – 25 July 2009 Greenwich, London, Organized by Greenwich university, The Business School.

شركة الإسمنت عين التوتة باتنة. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة.

- مشمش، أشرف محمد. 2018. واقع تنمية رأس المال الفكري في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين بالوظائف الإشرافية. مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، 4 (2)، 101 - 135.

- ملحم، مازن. 1996. اتجاه العامل نحو الذات والعمل والزملاء وأثره في الإنتاج. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق.

2. المراجع الأجنبية:

- Isabel, S., Bailoa, R., 2017. Intellectual Capital: The Strategic resource of organizations. *The Malopolska School of Economics in Tarnow Research Papers Collection*. 36 (4), 57 – 75.

- Kamali, Z., Pour, G., 2016. The relationship between intellectual capital and organizational citizenship behavior with the performance of directors and governor's Staff of west of Golestan of province. *International Journal Of Humanities And Cultural Studies*, Special (3), 2257 – 2275.

- Kaya, F., Sahin, G., Gurson., P., 2010. Intellectual Capital in Organizations. *Problems and Perspectives in Management*, 8 (1), 153 - 160.

- Maditions, D., Seivc, Z., Tsaindis, C., 2009. Intellectual capital and Business Performance: An Empirical Study for the Greek Listed Companies. *International Conference on Accounting and Finance in*

د. خالد زيدان الفضلي

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

د. فاطمة ونام بن مراد

كلية العلوم الاقتصادية والتصرف
جامعة تونس المنار

إمكانية تبني تقارير الأعمال المتكاملة كأداة
للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية:
دراسة تطبيقية على الشركات التابعة
للمؤسسة الوطنية للنفط.

ملخص:

تشير بعض الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية بأن شركات النفط غير قادرة على الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقاريرها المالية الاعتيادية، ولا تتوفر لديها متطلبات الإفصاح البيئي المتفق عليها، عليه فإن تقارير الأعمال المتكاملة تعد أداة إفصاح حديثة تعمل على تحقيق تكامل وتوازن الإفصاح، بحيث تقوم بدمج المعلومات المالية وغير المالية في تقرير واحد، وبهذا هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة شركات النفط الليبية على تبني تقارير الأعمال المتكاملة كأداة للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد مدخل دراسة حالات متعددة كطريقة للبحث، حيث يعتبر هذا المدخل مثاليا لفهم الجوانب المختلفة للمشكلة قيد الدراسة، كما قامت الدراسة بتجميع بياناتها عن طريق إجراء المقابلات الشخصية مع معدي التقارير المالية. وقد بلغ عدد المقابلات (15) مقابلة، كما بلغ عدد الشركات المشاركة في الدراسة (3) شركات نفطية تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، واعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات، وتوصلت إلى أن نسب تبني الإفصاح البيئي من خلال تقارير الأعمال المتكاملة نسب منخفضة جداً بلغت 50% للإفصاحات المالية و 61% للإفصاحات غير المالية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها، عدم اهتمام الشركات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية وكذلك عدم وجود تشريعات تلزم الشركات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية، كما أن معدي التقارير المالية ليس لديهم الدراية بالمعايير والإصدارات المحاسبية الدولية التي تهتم بالإفصاحات البيئية.

وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية عن طريق تقارير الأعمال المتكاملة، باستخدام منهجيات وطرق جمع بيانات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: التقارير المتكاملة، الأنشطة البيئية، التباعد البيئي.

1. مقدمة:

الإفصاح وعدم وجود متطلبات واضحة لاستخدام أي منها، صعوبة تحديد خاصية الأهمية النسبية بشأن تحديد المعلومات المالية وغير المالية البيئية الهامة والتي تقيد أصحاب المصالح)، وفي نفس السياق أوضحت دراسة (Michelle, 2014) أن المحتوى المعلوماتي الذي تفرزه القوائم المالية يعد إفصاحاً محاسبياً غير كامل حيث تعتقد الكثير من الشركات أن زيادة نطاق الإفصاح المحاسبي سيضر بالمنظمات أمام المنافسين وهو ما يعد تحفظاً مشروطاً عند الإفصاح، غير أن الشركات لا تمنع من إصدار محتوى معلوماتي عن نطاق الإفصاح البيئي في صورة إفصاحات مرفقة.

وبناء على تلك المعطيات تؤكد دراسة (شرف، 2015) أن نشأة وظهور تقارير الأعمال المتكاملة كانت سبب الانتقادات الموجهة للتقارير المالية والاستدامة، وعدم قدرتها على توضيح العلاقات بين الجوانب المختلفة، وعلى تلبية احتياجات أصحاب المصالح، وأن هناك شبه اتفاق بين الدراسات ذات الصلة على أن هذه التقارير سوف تزداد انتشاراً في القريب العاجل، الأمر الذي يبرز أهمية البحث المحاسبي بشأنها.

تحتل قضية الإفصاح البيئي مكانة هامة في الفكر المحاسبي الحديث لما لها من تأثير كبير على المركز المالي والتنافسي لمنظمات الأعمال وكذلك على أبعاد التنمية المستدامة⁽¹⁾، لذا أصبح الإفصاح المحاسبي عن الآثار البيئية من البديهيات التي تستوجب الوقوف عندها، لتقييم أداء تلك المنظمات من منظور محاسبي تجاه المحتوى المعلوماتي، ويرى محمد (2016)، بأن قضية الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية أصبحت تحتاج إلى ثقافة مجتمعية وإرشادات محاسبية، كما أوضحت دراسات (Andrew, 2014; Nasir, et al., 2012; Samuel and Tong, 2008; Zuraida, et al., 2018). أن الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية يصاحبه العديد من المزايا، ويكون لها انعكاسات مختلفة على الشركات وأصحاب المصالح في الحاضر والمستقبل، وفي هذا المضمون، اتفقت دراستا (Andrew, 2014, Nadia, et al., 2011) على أن الوفاء بالالتزامات البيئية يكون له انعكاسات إيجابية على إدارة المخاطر وسيناريوهات التعامل معها.

وعلى النقيض من ذلك اتفقت دراستا (Manoj, 2014; Sumit, 2014) على وجود مجموعة من التحديات، التي تواجه إدارات الشركات عند إعداد التقرير عن المعلومات المالية وغير المالية البيئية تمثلت في (كيفية الإفصاح عن المسؤوليات البيئية، صعوبة تطبيق خاصية القابلية للمقارنة، تعدد أساليب

2. مشكلة الدراسة:

تُعد معلومات المحاسبة البيئية من المعلومات الهامة والضرورية التي تفيد المستخدمين في معرفة مدى وفاء المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية ومن ثم تقييم أداءها الاجتماعي، وذلك على اعتبار أن تقييم أداء المنظمة أصبح يتعدى أداءها الاقتصادي ليشمل أداءها الاجتماعي، خصوصاً بعد تغير مفهوم المشروع المقبول اقتصادياً بمفهوم المشروع المقبول اجتماعياً.

ونتيجة لذلك أصبح لابد من وجود بديل للإفصاح التقليدي يكون أشمل وأوسع في نطاق العرض والإفصاح، نظراً لأن الإفصاح داخل القوائم المالية لم يعد يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وأصبح لابد من وجود بديل يعمل على شرح وتفسير المعلومات المالية وغير المالية في صورة تقرير يعتبر بمثابة سرد لما يحيط بالشركة من مخاطر حالية ومستقبلية، ومن بين هذه المخاطر الآثار البيئية التي قد تتسبب في خسائر لتلك الشركات، نتيجة الغرامات والقضايا التي قد ترفع ضدها لعدم اهتمامها بالبعد البيئي (البيسوني، 2014).

وبناء على ما توصلت إليه دراسة (الفضلي والمسماري، 2016) بأن الشركات النفطية الليبية غير قادرة على الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقاريرها المالية الاعتيادية، كما أكدت دراسة (الشهبي ودومة، 2018)، بأن شركات النفط الليبية لا تقوم بالإفصاح عن أدائها البيئي، ولا تتوفر متطلبات الإفصاح

البيئي المتفق عليها بهذه الشركات. وهذا ما دعا الباحثان إلى دراسة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة، لأنها تعد من المفاهيم الحديثة التي تناولتها العديد من الدراسات، من أجل تحقيق إفصاح متكامل الأبعاد يتضمن الإفصاح عن البعد البيئي وما يحتوي هذا البعد من معلومات مالية وغير مالية، بأسلوب تتحقق من خلاله خاصية تكامل وتوازن الإفصاح، وتربط التقارير المتكاملة للأعمال بين الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية للشركة وأدائها لأعمالها بالماضي والحاضر والمستقبل.

ومما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ماهي قدرة شركات النفط الليبية لتبني تقارير الأعمال المتكاملة للإفصاح عن الأنشطة البيئية؟

3. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تبني الإفصاح عن الأنشطة البيئية عبر التقارير المتكاملة للأعمال في شركات النفط الليبية، كما تهدف إلى معرفة معلومات البعد البيئي الواردة في التقارير المتكاملة للأعمال.

4. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

- تتمثل المساهمة العلمية (الفكرية) للدراسة بأنها تتناول مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه الفكر المحاسبي الحديث والمتمثلة في الإفصاح البيئي، كما تمثل إضافة إلى الدراسات المحاسبية بما تنتجه من تحليل ملائم لبيئة الأعمال النفطية في مجال الإفصاح البيئي، بما أن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة قابلية تبني الإفصاح عن الأنشطة البيئية عبر التقارير المتكاملة للأعمال في شركات النفط الليبية، وبهذا فإنها تعد دراسة استكشافية قد ينبثق عنها دراسات وبحوث مستقبلية.

- أما المساهمة العملية فتتمثل في مساعدة معدي التقارير المالية في التعرف على مفهوم التقارير المتكاملة للأعمال، ومعرفة المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالأنشطة البيئية.

5. حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على تناول الإفصاح عن البعد البيئي من خلال التقارير المتكاملة للأعمال، ولن تتعرض للإفصاحات الأخرى الواردة بهذه التقارير والمتعلقة بالأبعاد التالية (الاجتماعي، الحوكمي، الإستراتيجي وإدارة الشركة) والتي يمكن أن تكون ضمن أبحاث ودراسات مستقبلية أخرى.

6. الإطار النظري للدراسة:

أسباب تطوير الإفصاح عن البعد البيئي:

أوضحت مجموعة من الدراسات (بدوي، 2014)، (سعد الدين، 2013)، (Ben and Halioui, 2012) وجود العديد من الأسباب التي تعمل على تطوير محتوى الإفصاح المحاسبي عن البعد البيئي والاجتماعي، من أجل الوفاء بالحد الأدنى من احتياجات أصحاب المصالح. واتفقت دراسات (بدوي، 2014)، (Ben and Halioui, 2012)، (Yingjun, 2014)، (Huiguan, et al., 2010) على مجموعة من الأسباب، تتلخص في الآتي:

- التطورات السريعة والمتلاحقة في الالتزامات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية، التي ينبغي أن تقي بها إدارة الشركة.

- الطلب المتزايد على المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالبعد البيئي والاجتماعي من قبل أصحاب المصالح، خاصة مع تطور تكنولوجيا الاتصالات وانتشارها، والتي تساعد في سرعة توصيل المعلومات لقاعدة كبيرة من أصحاب المصالح وبتكلفة أقل، ومن ثم المساهمة في ترشيد العديد من القرارات ذات العلاقة.

- انخفاض مستوى الثقة في التقارير المالية المنشورة سنويا المعدة من قبل الشركات المساهمة، حيث يتركز الإفصاح فيها على الأداء المالي فقط.

المعايير المحاسبية التي تناولت الإفصاح المحاسبي البيئي:

بينت دراسات (Mihaela and Mu-el, 2015), (Toukabri, et al., 2014), (Zuraida, et al., 2018)، وجود اختلافات في الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن البعدين البيئي والاجتماعي من قبل إدارات الشركات في معظم الدول، وأرجعت دراسات (Diane, 2013)، (Mihaela and Muel, 2015)، السبب في ذلك، إلى عدم توفر معيار محاسبي، ينظم الإفصاح المحاسبي عن هذين البعدين، وعلى مستوى معايير المحاسبة الدولية أكدت دراسة (Mihaela and Muel, 2015)، أنه لم يتم التوصل إلى معيار محاسبي ينظم بشكل مباشر عمليات الإفصاح البيئي والاجتماعي، كما ترى الدراسة إمكانية الاعتماد على مجموعة من الإصدارات الدولية التي تنظم الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي في الشركات والمؤسسات المالية.

مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة:

يُعد هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة التي تناولته عدة دراسات، من أجل تحقيق الإفصاح المحاسبي المتكامل الأبعاد وما يحتويه من بنود مالية وغير مالية، فقد بينت العديد من الدراسات أن التقارير المتكاملة تعطي نظرة كلية عن الشركة، للمستثمرين وباقي أصحاب المصالح فيما يخص كيفية إدارة الشركة للعوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وتأثير ذلك على أداء ومركز الشركة.

وفي ذات السياق عرفت دراسة (Michael, 2011) التقارير المتكاملة للأعمال بأنها "تقارير تدمج القوائم المالية السنوية المتعارف عليها، والتقارير المعنية بالإفصاح محاسبيا عن أبعاد التنمية المستدامة"، في حين يري على (2012)، أن تقرير الأعمال المتكاملة يعد وسيلة لتوصيل معلومات مالية ونوعية (كمية ووصفية) عن الأداء المالي، والاستدامي والحوكمي والإستراتيجي للشركة لخدمة أصحاب المصالح، من خلال تخفيض مخاطر المعلومات، ومن ثم مساعدتهم على اتخاذ القرارات.

يخلص الباحثان إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشأن مفهوم التقارير المتكاملة ويرجع ذلك لحدثة هذا المفهوم، وأن المبادرات التي قامت بها أغلب الدراسات، مازالت محدودة وتحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، ومع ذلك فإن الباحثين يشيرون إلى أن التقارير المتكاملة هي تقارير تتضمن بيانات كمية ووصفية (مالية وغير مالية) حول أعمال الشركات، مع التركيز على الإفصاحات عن الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية والمخاطر بحيث تكون هذا الإفصاحات حالية ومستقبلية.

أهمية تقارير الأعمال المتكاملة بالنسبة لأصحاب المصالح:

بينت دراسة (Phillips, et al., 2011) بأن استخدام التقارير المتكاملة يحقق العديد من الفوائد الداخلية، أهمها كيفية تفاعل الشركة مع الالتزامات والمسؤوليات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية

- تكامل الإفصاح المحاسبي Integrated of Accounting Disclosure، أن تكون أبعاد التقارير متكاملة على مستوى المعلومات المالية وغير المالية.

مشاكل وتحديات إعداد التقارير المتكاملة للأعمال:

أشارت دراسة (شرف، 2015)، إلى أن هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه إعداد التقارير المتكاملة تمثلت في الحجم الكبير للمعلومات وضيق الوقت، وصعوبة دمج المعلومات المالية وغير المالية، ونقص المهارات، وعدم توافر معايير للقياس، وعدم وجود مبادئ توجيهية ملزمة للإفصاح، ومشكلة الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها والحاجة إلى الحكم المهني والنظرة التنبؤية.

كما أضافت دراسة (علي، 2012) تحدياً آخر وهو الحاجة إلى تأكيد Assurance، طرف ثالث لضمان مصداقية وصحة المعلومات الواردة بهذه التقارير، ولكن حتى في حالة توفر هذا التوكيد لن تكون بدرجة الدقة والتحقق في حالة التقرير المالي.

7. منهجية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة استكشاف إمكانية تبني التقارير المتكاملة للأعمال بالشركات العاملة بصناعة النفط والغاز، لأنها على علاقة وطيدة بمشكلات التلوث البيئي، واستخدمت مدخل دراسة حالات محدودة(2)، تم حصرها بالشركات التالية:

والأخلاقية، وكيفية تخصيص الموارد وزيادة المشاركة مع أصحاب المصالح وانخفاض المخاطر وزيادة السمعة الجيدة.

وفي المقابل أوضحت دراسة (James, 2015) أن التقرير المتكامل لديه القدرة على إحداث تغيير كبير في طريقة عمل الشركات، وتوجيه التركيز على الأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وذلك من خلال معلومات بيئية واجتماعية بهدف السعي نحو خلق مجتمع مستدام.

المبادئ الإرشادية المنظمة للإفصاح عبر التقارير المتكاملة للأعمال:

أوضحت دراستا (Liza and John, 2014)، (Jel, 2014)، بأنه يتعين على معدي التقارير المتكاملة، من أجل زيادة الثقة والمصداقية فيما تتضمنه من معلومات مالية وغير مالية، اتباع المبادئ الإرشادية التالية:

- شمولية التقارير - Comprehensive- ness of the Report، أي أن يتم التركيز على جميع الأبعاد التي تتناولها التقارير، ولا ينظر إلى كل بُعد مستقل عن الآخر، وإنما يتم التعامل مع كل بُعد بأنه مكمل للآخر.

- وضوح اللغة المستخدمة The Clarity of the Language Used، أن تكون لغة التقارير واضحة وسهلة الفهم، وخاصة عند الإفصاح عن المعلومات غير المالية، مع الاستعانة بالرسوم البيانية والأشكال التوضيحية والجداول المقارنة.

- شركة الخليج العربي للنفط:

تعتبر شركة الخليج العربي من أوائل الشركات التي قامت المؤسسة الوطنية للنفط بتأسيسها سنة 1979م والتي تمتلكها بالكامل، حيث تكونت نتيجة لتأميم فرع شركة برتش بتروليم البريطانية والمعروفة بـ (British Petroleum (BP)، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة بنغازي، كما يوجد لديها فرع في مرسى الحريقة بمدينة طبرق، وتعمل شركة الخليج على إنتاج النفط والغاز بالإضافة إلى تكرير النفط، وتعتمد في إنتاجها على الحقول النفطية التابعة لها وهي (حقل السرير، النافورة، الحمادة، البيضاء، مسلة، ماجد، الصحابي، أم الفرو) كما تمتلك شركة الخليج مصفايتين لتكرير النفط إحداها بحقل السرير والأخرى بطبرق.

- شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز:

يقع مقرها الرئيسي على بعد 800 كم شرق طرابلس و240 كم غرب بنغازي بمرسى البريقة، إذ تعتبر ثالث أكبر الشركات المملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط، والتي تأسست سنة 1981م على أنقاض انسحاب شركة أسو ستاندرد ليبيا، وهي من أوائل الشركات التي اكتشفت النفط في ليبيا فقد عثرت على النفط بكميات تجارية بحقل زلطن سنة 1959م مما حفز الشركات النفطية العالمية على الاستثمار في الصحراء الليبية من خلال عمليات التنقيب عن النفط، ومن أجل تحقيق صورة متكاملة لعمليات إنتاج وتصنيع النفط والغاز، فقد تم دمج الشركة

(شركة الخليج العربي للنفط، شركة سرت لإنتاج النفط والغاز، شركة رأس لانوف لتصنيع النفط) كطريقة للبحث، للاعتقاد من جهة أن هذا المدخل يناسب موضوع الدراسة، ولتشجيع العديد من الباحثين على استخدام مدخل دراسة الحالة، نظرا لأهميته وتميزه عن العديد من مداخل البحث الأخرى، من بينها الاستبيان في فهم العديد من الظواهر، حيث يعرف Yin (1994) دراسة الحالة بأنها دراسة للظاهرة في سياقها الحقيقي، خاصة عند عدم وضوح الحدود بين الظاهرة ومحيطها، ويرى أن لدراسة الحالة القدرة على البحث في محيط المشكلة والذي قد يكون غير ممكن باستخدام الاستبيان، ويضيف Tellis (1997) أن منهجية دراسة الحالة تعتبر مثالية عندما تكون هناك حاجة لدراسة الظاهرة بشكل عميق، وتصنف هذه الدراسة وفقاً للأفق الزمني بأنها دراسة حالة مقطعية (Cross Sectional Case Study) لأنها أجريت خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، كما أن هذا الأفق مفضل للعديد من الباحثين، وحسب تصنيفات دراسات الحالة التي أشار إليها (Scapens, 1990:101) فإن هذه الدراسة تصنف ضمن دراسات الحالة الاستكشافية Exploratory Case Studies لأنها تسعى إلى معرفة الكيفية التي يمكن من خلالها تبنى تقارير الأعمال المتكاملة للإفصاح عن الأنشطة البيئية في شركات النفط الليبية، وفيما يلي نبذة مختصرة عن الشركات (3) محل الدراسة:

الباحثان على النوع الأول الذي يعتمد على الأسئلة المعدة مسبقاً والذي يصنف ضمن المقابلات المغلقة، أما أسلوب المقابلات فيعد من ضمن المقابلات شبه المنظمة.

تم تجميع البيانات وفقاً للإفصاحات المشار إليها في دراسات سابقة (5)، (عبدالدايم والعقيلي، 2015)، و (أحمد، 2015)، و (شرف، 2015)، والتي يعتقد الباحثان أنها تناسب هدف الدراسة، حيث تم صياغة مجموعة من الإفصاحات الواردة في التقارير المتكاملة والمتعلقة بالبعد البيئي التي تم طرحها على المشاركين، بحيث تم الاستفسار عن إمكانية تبني هذه الإفصاحات أو لا يمكن تبنيها في التقارير المالية لشركاتهم على النحو التالي:

بما أن تقارير الأعمال المتكاملة تتطلب الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، فقد صنف الباحثان الأسئلة إلى نوعين، يضمن النوع الأول الإفصاحات عن بنود المعلومات المالية المتعلقة بالبيئة، أما النوع الثاني فيتضمن بنود المعلومات غير المالية المتعلقة بالبيئة، بحيث تم الاستفسار عن إمكانية تبني هذه الإفصاحات من عدمه (6)، كما أعتمد الباحثان على الإحصاء الوصفي (Descriptive Analysis) لتحليل بيانات الدراسة.

الوطنية للكيماويات بشركة سرت للنفط، بالإضافة إلى نقل تبعية خط نقل الغاز الساحلي (البريقة - الخمس) إليها، كما تعتبر صناعة البتروكيماويات في مرسى البريقة هي حجر الأساس لصناعة البتروكيماويات في ليبيا.

- شركة رأس لانوف لتصنيع النفط:

يقع المقر الرئيسي للشركة بمدينة رأس لانوف في خليج سرت شمال ليبيا كما يوجد لها مكاتب بكل من طرابلس وبنغازي، إذ تأسست الشركة سنة 1982م وهي من الشركات المملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط، ويعتبر مجمع رأس لانوف البتروكيماوي من أكبر المشاريع الاستثمارية والإستراتيجية في مجال تصنيع النفط والغاز، والتي نفذت على أرض ليبيا ويدير من قبل شركة رأس لانوف لتصنيع النفط، ومن أهم أنشطة مجمع رأس لانوف القيام بعمليات صناعة وتكرير النفط ومشتقاته بالإضافة إلى إنتاج الكيماويات النفطية واللدائن العضوية والألياف.

واعتمدت الدراسة في تجميع بياناتها على المقابلات الشخصية (4) من الشركات المشاركة بالدراسة، ويرى Brownell (1995) أن المقابلة الشخصية أهم مصدر للبيانات للباحثين الذين يستخدمون مدخل دراسة الحالة، وقد قسمها إلى نوعين، الأول يعتمد على أسئلة معدة مسبقاً، بينما يعتمد الثاني على أسئلة تبرز أثناء المقابلة، وقد قامت الدراسة بأجراء (15) مقابلة مع محاسبين ومعدّي التقارير المالية في الشركات محل الدراسة، بحيث اعتمد

(1) تحليل البيانات المتعلقة ببندود المعلومات المالية البيئية:

تتعلق بالمصروفات البيئية وعدد (5) إفصاحات تتعلق بالأصول البيئية، والجدول رقم (1) يوضح تحليل البيانات المتعلقة بهذا النوع من الإفصاحات.

أحتوى هذا النوع على عدد (10) إفصاحات قسمت إلى عدد (5) إفصاحات

جدول (1) تحليل البيانات المتعلقة ببندود المعلومات المالية البيئية

ت	بنود المعلومات المالية المتعلقة بالبيئة	أسماء الشركات المشاركة في الدراسة			
	أولاً: المصروفات البيئية	سرت	الخليج	رأس لانوف	المجموع
1	مصروف عمليات الرقابة على الهواء.	0	0	0	0
2	مصروف الرقابة على المواصفات القياسية للجودة.	1	1	1	3
3	مصروف اختبارات استخدام المنتجات.	1	0	1	2
4	مصروف تحسين المظهر الجمالي للشركة.	1	1	1	3
5	مصروف إهلاك الأصول البيئية.	0	0	0	0
	المجموع	3	2	3	8
	نسبة تبني الإفصاح عن المصروفات البيئية	60%	40%	60%	53%
	ثانياً: الأصول البيئية				
1	المباني والإنشاءات المخصصة للرقابة على التلوث بأنواعه.	1	1	1	3
2	أجهزة الرقابة على التلوث بأنواعه.	1	1	1	3
3	معدات تقنية المخلفات السائلة.	1	0	0	1
4	النفقات الرأسمالية لتحسين المظهر الجمالي للبيئة	0	0	0	0
5	مخزون مواد تقنية المخلفات السائلة.	0	0	0	0
	المجموع	3	2	2	7
	نسبة تبني الإفصاح عن الأصول البيئية	60%	40%	40%	47%
	إجمالي بنود المعلومات المالية المتعلقة بالبيئة (مصروفات وأصول).	6	4	5	15
	النسبة المئوية الإجمالية لبنود المعلومات المالية المتعلقة بالبيئة (مصروفات وأصول).	60%	40%	50%	50%

على مستوى كل شركة فقد كانت النسب على النحو التالي (60% شركة سرت، 40% شركة الخليج، 40% شركة رأس لانوف).

وبصفة عامة بلغت النسبة الاجمالية لبنود الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمصروفات والأصول البيئية

تشير نتائج تحليل المقابلات الشخصية بأن نسبة تبني الإفصاح عن بنود المصروفات البيئية بلغت 53%، أما على مستوى كل شركة فقد كانت النسب على النحو التالي (60% شركة سرت، 40% شركة الخليج، 40% شركة رأس لانوف). في حين بلغت نسبة تبني الإفصاح عن الأصول البيئية لجميع الشركات 47% أما

(2) تحليل البيانات المتعلقة بنود المعلومات البيئية غير المالية:

أحتوى هذا النوع من الإفصاحات على عدد (11) إفصاح، والجدول رقم (2) يوضح تحليل البيانات المتعلقة بهذا النوع من الإفصاحات.

لجميع الشركات المشاركة في الدراسة 50% أما على مستوى كل شركة فقد كانت نسب الإفصاح عن البنود المالية المتمثلة في المصروفات والأصول كانت على النحو التالي (60% شركة سرت، 40% شركة الخليج، 50% شركة رأس لانوف).

جدول (2) تحليل البيانات المتعلقة بنود المعلومات غير المالية البيئية

ت	بنود المعلومات غير المالية البيئية	أسماء الشركات المشاركة في الدراسة			
		سرت	الخليج	رأس لانوف	المجموع
1	مبادرات الحد من الاستهلاك غير المباشر للطاقة بأنواعها.	0	0	0	0
2	وصف التأثيرات السلبية الناتجة عن إنتاج المنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي.	1	1	1	3
3	الإفصاح عن المخاطر البيئية المحتملة وسيناريو إدارتها من قبل الشركة.	0	1	1	2
4	الخطط المستقبلية لإدارة الآثار البيئية على أن تكون ملحقة بموازنة تقديرية وجدول زمني لمتابعة التنفيذ.	0	0	0	0
5	الخطط المستقبلية للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.	0	0	1	1
6	مبادرات الحد من الآثار السلبية البيئية للمنتجات والخدمات.	1	1	1	3
7	توصيف المواد الخام.	1	1	1	3
8	مصادر المياه.	1	1	1	3
9	مصادر الطاقة.	1	1	1	3
10	وصف المخلفات الصلبة وطرق التخلص منها.	0	0	0	0
11	التراخيص البيئية المستوفاة.	0	1	1	2
	المجموع	5	7	8	20
	نسبة تبني الإفصاح عن بنود المعلومات غير المالية البيئية	45.4%	64%	73%	61%

سرت، 64% شركة الخليج، 73% شركة رأس لانوف).

أوضحت نتائج تحليل المقابلات المتعلقة بنود المعلومات البيئية غير المالية بأن نسبة تبني هذا النوع من الإفصاحات على مستوى جميع الشركات المشاركة في الدراسة بلغت 61% من إجمالي الإفصاحات غير المالية، أما فيما يخص نسبة الإفصاح لكل شركة فقد كانت النسب على النحو التالي: (45.4% شركة

8. النتائج والتوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بالتالي:

- إلزام الشركات بالإفصاح عن الأنشطة البيئية ضمن تقاريرها المالية، والزامها بتبني تقارير الأعمال المتكاملة للإفصاح عن أنشطتها البيئية.

- تدريب المحاسبين ومعدّي التقارير المالية على المعايير والإصدارات المحاسبية الدولية التي تهتم بالإفصاحات البيئية، ومن بينها التقارير المتكاملة للأعمال.

- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية عن طريق تقارير الأعمال المتكاملة، باستخدام منهجيات وطرق جمع بيانات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول هذا الموضوع.

الهوامش:

1. هي الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنظمة (Daquila, 2012: 2).

2. أوضح الدرويش وآخرون (2005) أن دراسة الحالات المحدودة هي تحقيق تفصيلي وذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بمنظمة أو مجموعة منظمات أو فرد أو مجموعة أفراد، وذلك خلال فترة زمنية محددة وتحليل شامل للبيئة التي توجد بها الحالة، كما يشير الباحثان إلى أن دراسة كل من الكزة والنخاط، (2009)، والفضلي والمسماري، (2016) قد استخدمت مدخل دراسة حالات محدودة، والتي أجريت في البيئة الليبية.

3. حسب الموقع الرسمي للمؤسسة الوطنية للنفط على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت): www.noclibya.com.ly

أشارت نتائج الدراسة بأن نسب الإفصاح لبنود المعلومات المالية المتعلقة بالمصروفات البيئية والأصول البيئية التي يمكن الإفصاح عنها بشركات النفط المشاركة في الدراسة من خلال تقارير الأعمال المتكاملة بلغت 50% من إجمالي الإفصاحات، أما نسب الإفصاح لبنود المعلومات غير المالية البيئية التي يمكن الإفصاح عنها بشركات النفط المشاركة في الدراسة من خلال تقارير الأعمال المتكاملة فقد بلغت 61% من إجمالي الإفصاحات.

وتُعد النسب التي توصلت إليها الدراسة نسب منخفضة جداً، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها، عدم اهتمام الشركات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية وكذلك عدم وجود تشريعات تلزم الشركات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية، كما أن معدّي التقارير المالية ليس لديهم الدراية بالمعايير والإصدارات المحاسبية الدولية التي تهتم بالإفصاحات البيئية. ويتفق هذا مع دراسة كل من (الفضلي والمسماري، 2016)، ودراسة (الشهبي ودومة، 2018)، كما أن هناك صعوبة في دمج المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالبعد البيئي وهذه نتيجة تتفق أيضاً مع دراسة (شرف، 2015).

عليه يمكن القول بأن الدراسة قد وفرت دليلاً علمياً، بأن هناك صعوبات في تبني تقارير الأعمال المتكاملة للإفصاح عن الأنشطة البيئية في شركات النفط الليبية.

للنفط. المؤتمر العلمي الرابع للبيئية والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، إجدابيا: ليبيا.

- الشهبي، عزيزة عوض و دومة، حميدة إبراهيم. 2018. واقع الإفصاح البيئي بشركات النفط العاملة في ليبيا ودورة في الحفاظ على البيئة. المؤتمر العلمي الثاني للنفط والغاز.

- الكزة، عبد السلام أحمد؛ النخاط، خالد عبد الواحد. 2009. سياسة تشجيع وتنظيم شركات القطاع الخاص ومشاكل تطبيقها، دراسة انتقادية لواقع قطاع المقاولات في مدينة بنغازي. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد (28).

- المؤسسة الوطنية للنفط، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، www.noclibya.com.ly، تاريخ زيارة الموقع، 2018/04/29.

- بدوي، عباس و سعد، بيومي. 2014. إطار مقترح للإفصاح المحاسبي البيئي والاجتماعي في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية من خلال المواقع الإلكترونية. المؤتمر الدولي الثامن عن: التكنولوجيا وأفاق التنمية المتواصلة في القرن الـ 21"، مؤسسة نيو بآنت، 22-24، نوفمبر.

- سعد الدين، إيمان. 2013. خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- شرف، إبراهيم أحمد. 2015. أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة، دراسة ميدانية وتجريبية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنهور.

- عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن و العقيلي، ليلي محروس. 2015. تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة، دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا، 113-178.

- علي، عبد الوهاب نصر. 2012. مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة. مجلة الفكر المحاسبي، الجزء

4. أجريت المقابلات مع معدي التقارير المالية بالشركات المشاركة بالدراسة ولقد تم إجراء عدد (15) مقابلة بحيث استغرقت كل مقابلة في حدود (20) دقيقة، مع بداية كل مقابلة تم شرح بشكل سريع مفهوم التقارير المتكاملة للأعمال على اعتبار أنه مفهوم جديد بالنسبة للمشاركين في الدراسة، وبعد ذلك تمت الإجابة عن جميع الإفصاحات الواردة في نموذج المقابلة.

5. هذه الدراسات تناولت موضوع الإفصاحات عبر التقارير المتكاملة للأعمال ومن بين هذه الإفصاحات الإفصاح عن البعد البيئي.

6. تم إعطاء رقم (1) في حالة إمكانية تبني الإفصاح الوارد في التقارير المتكاملة للأعمال ورقم (0) في حالة عدم إمكانية تبني الإفصاح، هذه الطريقة تم استخدامها في العديد من الدراسات منها دراسة (هياش و غلاب، 2017) بعنوان الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

قائمة المراجع:

(1) المراجع العربية:

- أحمد، سعد الدين بيومي. 2015. إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- البسيوني، هيثم محمد. 2014. الإفصاح السري كأحد أدوات التقارير المتكاملة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة نظرية تحليلية. مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 260-260.

- الدرويش، بشير محمد؛ غنية، المهدي الطاهر؛ وشلابي، البهلول عمر. 2005. البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية، الأسس والمفاهيم والنماذج. منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس: ليبيا.

- الفضلي، خالد زيدان و المسماري، إيهاب حمزة. 2016. معوقات تطبيق المحاسبة البيئية، دراسة استكشافية على الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية

Journal of Business and Management Research, 2(11), 1.

- Huiguan D., Li, S., Liu, T., and Liu, B., 2010. A literature survey of research on environmental accounting: theoretical review and prospect. *International Journal of Financial Economics*, 2(1), 13-25.

- James, M. L., 2015. The Benefits of Sustainability and Integrated Reporting an Investigation of Accounting Majors Perceptions. *Journal of Legal & Regulatory Issues*, 81(1), 1-21.

- Jel, C., 2014. The integrated reporting framework: Between challenge and innovation. *Network Intelligence Studies*, 2(03), 85-94.

- Kamel, N. and Yousef, H., 2013. Determinants of corporate social responsibility reporting: Evidence from an emerging economy. *Journal of Contemporary Issues in Business Research*, 2(3), 56-74.

- Liza, M. and John, T., 2011. How Sustainable is your reporting? "Survey of sustainability reporting across the ASX30. *Sustainability & Climate Change.PCW*. Available at: <https://www.pwc.com/co/es/publicaciones/assets/how-sustainable-is-your-reporting.pdf>.

- Manoj G., 2014. Corporate Environmental Accounting: The Issue, Its Practices and Challenges; A Study on Indian Corporate Accounting Practices. *IOSR. Journal of Business and Management*, 16 (5), 36-42. (Electronic Copy) Available at: <http://www.iosrjournals.org>.

الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 323-365.

- محمد، مؤمن فرحات السيد. 2016. تقييم أثر الإفصاح عن الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة في إشارة للمؤشر المصري، دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي*، 10 (2)، 193، 281.

- مريع، هباش و غلاب، فاتح. 2017. الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. *المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر*. 6-7 مايو، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

(2) المرجع الأجنبية:

- Andrew, L., 2014. Web - based Corporate Social Responsibility Information Disclosure by Malawian commercial banks. *IOSR Journal of Business and Management*, 16(4), 8-15.

- Ben L, and Halioui K., 2012. Determinants of communication about corporate social responsibility: Case of French Companies. *International Journal of Contemporary Business Studies*, 3(5), 49-60.

- Brownell, P., 1995. *Research methods in management accounting*. Coopers, Lybrand and Accounting Association of Australia and New Zealand.

- D'Aquila, J., 2012. Integrating sustainability into the reporting process and elsewhere. *The CPA Journal*, 82(4), 16-44.

- Diane, L., 2013. Corporate social responsibility disclosure among large Korean companies. *Australian*

- Micheal, K. P., 2011. Integrated Reporting: If not Now, When. *Zeitschrift für internationale Rechnungslegung*, 6 , 271-276. Available at: <https://www.mikekrzus.com/resources/Krzus-IRZ-06-2011.pdf>.
- Michelle, R., 2014. Contrasting realities: corporate environmental disclosure and stakeholder-released information. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*. 4(1).
- Miheala C & Muel K., 2015. CSR standards and corporate ethical virtues: A normative inquiry into the way corporations integrate stakeholder expectations. *In Corporate social responsibility and governance*, 159-180. Springer, Cham.
- Nadia, N., Albu, C. N., Gîrbină, M. M., and Sandu, M. I., 2011. The implications of corporate social responsibility on the accounting profession: The case of Romania. *Amfiteatru Economic*, 13(29).
- Nasir, Q. Z., Kulshrestha, D., and Tiwari, S. B., 2012. Environmental accounting and reporting: An essential component of business strategy. *Asian Journal of Research in Banking and Finance*, 2(4), 85-95.
- Phillips, D., Watson, L., and Willis, M., 2011. Benefits of comprehensive integrated reporting: by standardizing disparate information sources, financial executive can eliminate the narrow perspectives of the elephant and the blind man parable--and "see" by standardizing disparate information sources", *Financial Executive*, 27(2), 26-31.
- Samuel, M, and Tong C, J., 2008. *A Framework for Environmental Reporting Through Financial Statements*. (Online) Available at: <http://dx.doi.org/10.2139>
- Scapens, R. W., 1990. Researching management accounting practice: The role of case study methods. *The British Accounting Review*, 22(3), 259-281.
- Sumit L., 2014. Corporate Environmental Reporting Media: A Case for the World Wide Web. *Electronic Green Journal*, 1(20).
- Tellis, W., 1997. Application of a case study methodology. *The qualitative report*, 3(3), 1-19.
- Toukabri M., Olfa, B. J., and Faouzi, J., 2014. Corporate social disclosure: Explanatory theories and conceptual framework. *International Journal of Academic Research in Management (IJARM)*, 3(2), 208-225. (Electronic Copy) Available at: www.elvedit.com.
- Yin, R. K., 1994. *Case study research and applications: Design and methods*. Sage publications. Inc, California.
- Yingjun L., 2014. Stakeholder's perceptions on social and environmental disclosure in China. *paper*, (online) <https://www.semanticscholar.org>
- Zuraida, Z., Houqe, M. N., and Van Zijl, T., 2018. Value relevance of environmental, social and governance disclosure. *In Research Handbook of Finance and Sustainability*. Edward Elgar Publishing .DOI: <https://doi.org/10.4337/9781786432636.00033>

ملحق رقم (1): جدول للمقابلات الخاصة بكل شركة

الشركة الأولى				
ت	القسم أو الإدارة المستقصى منه	يوم المقابلة	تاريخ المقابلة	توقيت المقابلة
1	إدارة المحاسبة	الأحد	2019 /12 /1	ساعة 12:00
2	قسم الأصول	الثلاثاء	2019/12/3	ساعة 11:30
3	قسم محاسبة التكاليف	الأربعاء	2019/12/4	ساعة 12:45
4	قسم الموازنات	الأربعاء	2019/12/11	ساعة 12:10
5	إدارة المحاسبة	الخميس	2019/12/19	ساعة 10:45
الشركة الثانية				
6	قسم التقارير	الأربعاء	2020/1/1	ساعة 12:45
7	قسم الميزانيات	الخميس	2020/1/2	ساعة 10:30
8	قسم التكاليف	الخميس	2020/1/2	ساعة 11:00
9	قسم الأصول والحسابات الختامية	الاثنين	2020/1/6	ساعة 1: 00
10	قسم التكاليف	الخميس	2020/1/16	ساعة 10:55
الشركة الثالثة				
11	قسم الميزانيات	الثلاثاء	2020/2/4	ساعة 1: 00
12	قسم الأصول	الأحد	2020/2/9	ساعة 12:45
13	قسم محاسبة التكاليف	الاثنين	2020/2/10	ساعة 12:45
14	قسم الموازنات	الثلاثاء	2020/2/11	ساعة 11:00
15	إدارة المحاسبة	الخميس	2020/13	ساعة 1: 00

ملحق رقم (2): جدول رقم (1) خاص بالأسئلة المتعلقة ببند المعلومات المالية البيئية الواردة ضمن تقارير الأعمال المتكاملة

ت	ماهي قدرة الشركة على تبني المعلومات المالية المتعلقة بالبيئة الواردة ضمن تقارير الأعمال المتكاملة؟
	(1) المصروفات البيئية:
1	مصروف عمليات الرقابة على الهواء.
2	مصروف الرقابة على المواصفات القياسية للجودة.
3	مصروف اختبارات استخدام المنتجات.
4	مصروف تحسين المظ//doi.org/هر الجمالي للشركة.
5	مصروف إهلاك الأصول البيئية.
	(2) الأصول البيئية:
1	المباني والإنشاءات المخصصة للرقابة على التلوث بأنواعه.
2	أجهزة الرقابة على التلوث بأنواعه.
3	معدات تقنية المخلفات السائلة.
4	النفقات الرأسمالية لتحسين المظهر الجمالي للبيئة.
5	مخزون مواد تقنية المخلفات السائلة.

ملحق رقم (3): جدول رقم (2) بنود المعلومات غير المالية البيئية الواردة ضمن تقارير الأعمال المتكاملة

ت	ماهي قدرة الشركة على تبني المعلومات غير المالية المتعلقة بالبيئة الواردة ضمن تقارير الأعمال المتكاملة؟
1	مبادرات الحد من الاستهلاك غير مباشر للطاقة بأنواعها.
2	وصف التأثيرات السلبية الناتجة من إنتاج المنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي.
3	الإفصاح عن المخاطر البيئية المحتملة وسيناريو إدارتها من قبل الشركة.
4	الخطط المستقبلية لإدارة الآثار البيئية على أن تكون ملحقمة بموازنة تقديرية وجدول زمني لمتابعة التنفيذ.
5	الخطط المستقبلية للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
6	مبادرات الحد من الآثار السلبية البيئية للمنتجات والخدمات.
7	توصيف المواد الخام.
8	مصادر المياه.
9	مصادر الطاقة.
10	وصف المخلفات الصلبة وطرق التخلص منها.
11	الترخيص البيئية المستوفاة.

د. عياد طاهر بن إسماعيل

قسم الإدارة العامة - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

دور النظرية في بحوث الإدارة العامة.

ملخص:

تحاول هذه الورقة الإجابة عن سؤال مفاده هل النظرية العلمية مهمة في البحوث العلمية لتخصص الإدارة العامة؟ وما هو دورها؟ وتكمن أهمية هذه الورقة في المساهمة في تحسين الدقة العلمية للبحث العلمي في مجال الإدارة العامة. واعتمدت الورقة على المنهج الوصفي للوقوف على المصادر الأساسية المتعلقة بالنظرية في الإدارة العامة ومنهجية البحث في العلوم الاجتماعية. وقدمت الورقة لمحات عامة وموجزة حول ثلاث نظريات هامة، المؤسساتية الجديدة، والوكالة، والحوكمة في حقل الإدارة العامة، لبيان كيفية عمل النظرية كنموذج وكأداة لبناء المعرفة، وتصميم البحوث، من خلال توفير فهم للظاهرة قيد التحقق، وتقديم كنموذج عقلائي يحاول شرح كيفية عمل جوانب الواقع الاجتماعي على مستوى العالم المشاهد والخبرة.

مقدمة:

العلوم الاجتماعية، التي من ضمنها الإدارة العامة، من خلال المساهمات التي يقدمها كل منهما للآخر، التي حددها بناء على ثلاثة أسس، تتمثل في الخطوات والوظائف والأهداف، فعلى مستوى الخطوات، تعتمد النظرية أو الإطار النظري للبحث على مفاهيم وفرضيات مستمدة من النظرية أو النظريات المستعملة، إضافة إلى أن مناقشة نتائج البحث تكون في ضوء النظرية أو النظريات التي تضمنها الإطار النظري للبحث. أما على مستوى الوظائف، فتتمثل وظيفة النظرية في التوجيه إلى أهداف البحث وتوضيح العلاقات بين المتغيرات المختلفة. ويسعى البحث العلمي للوصول إلى وصف الواقع وتفسيره من خلال منهجية دقيقة، تقوم بجمع وتحليل البيانات. وهذا لن يتم إلا من خلال إطار نظري، يتضمن النظرية أو النظريات التي سبق

تسعى العلوم الطبيعية والاجتماعية في مجملها، إلى بناء تعميمات مترابطة، تحاول من خلالها تفسير الظواهر التي تقع في نطاق اختصاصها، ويطلق على هذه التعميمات اسم النظريات، التي تعمل على شرح الظواهر التي تدرسها، ولكن استعمال النظريات يختلف بين العلوم المختلفة، نتيجة الاختلاف في الهدف والمنهج وطبيعة المعرفة (المغبري، 1994، 85-86)، فبناء النظريات هو هدف رئيس للعلوم؛ إذ تسترشد الملاحظات العلمية عموماً بالنظريات الموجودة مسبقاً، ولا تصبح علمية إلا من خلال الاختبارات التجريبية المستمرة.

يحدد حكيمة (2017: 272-274) العلاقة بين النظرية والبحث العلمي في

في الوقت، ورفض وجود فرضيات بديلة من خلال الاختبارات (باتشيري، 2015: 76-75).

ويشير Littlejohn و Foss (2011: 23-21) إلى أن النظرية عموماً تتألف من افتراضات فلسفية يمكن تصنيفها إلى الفئات التالية:

1. المعرفة Epistemology: فرع من الفلسفة التي تدرس المعرفة، أو كيف يعرف الناس ما يدعون معرفته، أي مناقشة جيدة للنظرية ستعود حتماً إلى القضايا المعرفية.

2. الأنطولوجيا Ontology: هي فرع الفلسفة الذي يتعامل مع طبيعة الوجود، حيث تسير المعرفة وعلم الوجود جنباً إلى جنب، لأن أفكارنا حول المعرفة تعتمد، إلى حد كبير، على أفكارنا حول من يقوم بالمعرفة، فتتناول الأنطولوجيا في العلوم الاجتماعية إلى حد كبير طبيعة الوجود الإنساني.

3. إكسيولوجيا Axiology: فرع الفلسفة المعنية بدراسة القيم، فتحدد ما هي القيم التي توجه البحث، وما آثار تلك القيم على نتائج البحث؟.

وتكمن أهمية الافتراضات الفلسفية المذكورة أعلاه في أنها نقطة الانطلاق لأية نظرية، لأنها تحدد كيف ستعمل النظرية، وفي الوقت نفسه توفر القدرة على فهم النظرية.

يرى Van (2017: 2-3) أن النظريات تتكون من العناصر التالية:

لها تفسير الواقع. أما على مستوى الأهداف، فإن النظرية تعتمد على البحث العلمي في مصداقيتها وتوسيع تعميماتها ووضع تفسير عام لسير الظواهر والتنبؤ.

تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال الأساسي وهو: هل النظرية العلمية مهمة في البحوث العلمية لتخصص الإدارة العامة؟ وما هو دورها؟ وتكمن أهمية هذه الورقة في المساهمة في تحسين الدقة العلمية للبحث العلمي في الإدارة العامة بشكل عام، والدراسات العليا بشكل خاص، وذلك من خلال توضيح مدى إمكانية الاعتماد على النظرية في الإدارة العامة للتعامل مع الظواهر الإدارية المختلفة.

اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي، حيث قام الباحث بدراسة بحثية مكتوبة، للوقوف على المصادر الأساسية المتعلقة بالنظرية بالإدارة العامة، ومنهجية البحث في العلوم الاجتماعية.

مفهوم النظرية:

النظرية عبارة عن شرح لسلوك طبيعي أو اجتماعي أو حدث أو ظاهرة، وتتكون من المفاهيم والاقتراحات (العلاقات بين المفاهيم)، التي تقدم شرحاً منطقياً ومنهجياً للظاهرة، عن طريق الافتراضات والشروط المحددة، فالنظرية توفر شرحاً حول سبب حدوث الظاهرة، إضافة إلى الوصف والتنبؤ. ويتطلب الشرح وجود تعليلات أو فهم لعلاقات السبب - التأثير. ويشترط لإنشاء التعليل وجود ثلاثة شروط، تتمثل في وجود معامل ارتباط، وأن يسبق السبب التأثير

ويشير باتشيرجي (2015:78) إلى الفوائد التي تتحقق باستخدام النظرية في البحث. فالنظريات تقوم بدور مهم في توضيح دوافع الظاهرة ونتائجها والأسباب المسؤولة عن وقوعها. كما أن النظريات تساعدنا على تكوين إطار نظري، يتضمن النتائج التجريبية السابقة، والتوفيق بين النتائج المتناقضة، والعوامل المسؤولة والمحتملة عن ذلك. إضافة إلى ذلك فإن النظريات تساعد في تحديد العلاقات التي هي بحاجة للمزيد من البحث، كما تساعد أيضا في بناء المعرفة (التراكم المعرفي) وإعادة تقييم النظريات.

يرى عارف (2002:74) أن تقييم النظرية يعتمد على مدى فائدتها في الشرح والتفسير وقدرتها على تحقيق المعايير التالية:

1. الوضوح في المفاهيم والمصطلحات.
2. الاتساق الداخلي وعدم التناقض بين المكونات.
3. الملاءمة الأمبيريقية.
4. قدرتها على التفسير الجيد.

النظرية في الإدارة العامة:

يمكن اعتبار نظرية الإدارة العامة بمثابة تقارب التاريخ والاقتصاد والتنظيم الإداري والاجتماع والسياسة والدراسات ذات الصلة، التي تركز على معاني الخدمة العامة أو البيروقراطية وهياكلها ووظائفها المختلفة. إن دراسة الإدارة العامة معقدة، نظرا لتعدد الظاهرة الاجتماعية، إلى درجة لا يمكن تفسيرها ولا يمكن فهمها من

● الافتراضات Suppositions:
(الافتراضات / الإدانات / البديهيات):
وتشير إلى الاحتمالات، وتدفع الناس لتحقيقها.

● التعريفات Definitions: وصف
المصطلحات المستخدمة في الافتراضات.

● المقترحات Propositions: تحدد
العلاقة بين المفاهيم / المصطلحات
المستخدمة من الافتراضات والتعريفات.
وهذه الاستنتاجات تشير إلى ما يمكن أن يحدث، إذا تجمعت مجموعة المطالب.

● الفرضية Hypothesis: تقيس
الفرضية المقترحات، وما إذا كانت قابلة
للتطبيق بدرجة كبيرة لموضوع معين. ولا
سبيل سوى البيئة العملية لإثبات صحة
فرضية من عدمها.

كيف يقوم الباحثون ببناء النظرية؟
يبين ستانفيلد وفولك، نقلاً عن باتشيرجي
(2015: 58-87) أربع طرق، هي:

1. تأسيس النظرية على الملاحظات التجريبية، وهو ما يطلق عليه البناء الاستقرائي (1).
2. بناء النظرية من خلال بناء التحليل المفاهيمي، من أسفل إلى أعلى، عن طريق البحث عن مسببات ذات علاقة بالظاهرة.
3. بناء نظريات جديدة على نظريات قائمة بالفعل، أو تعديل أو توسيع نظريات قائمة، وهو ما يعرف بالمنهج الاستنباطي.
4. تطبيق النظريات القائمة على سياقات جديدة، من خلال الاعتماد على أوجه التشابه بينها.

البعض. وتهتم نظرية الإدارة العامة دائماً بالممارسة، وتتعلق بمعالجة وتفسير الواقع والقيم، من أجل شرحها (توضيحها) وجعلها مقبولة أو غير مرغوب فيها. كما تتضمن نظرية الإدارة العامة أكثر من مجرد وصف ماذا حدث في الإدارة العامة ولماذا حدث، بل تشمل أيضاً الأفكار القيمية والأخلاقية لما يجب أن يكون ولماذا، فحقق الإدارة العامة تضمن النظرية المعيارية والتجريبية (Marume, et al., 2016:82).

وتكون النظرية في الإدارة العامة مفيدة ونافعة عندما تثبت قدرتها، لا على وصف الظاهرة المعقدة فحسب، بل على تفسير الظاهرة الموصوفة، لأن الوصف يشبه الصورة، التي ترتبط بالوضع السائد فقط وقت الصورة، والصورة قد تشوه الواقع. ولكن التفسير يلعب دوراً كبيراً في كشف التشويه الموجود في الوصف، فهناك فرق كبير بين مشاهدة الصورة وفهم الصورة، فالوصف يجيب عن سؤال: ماذا حدث أو يحدث؟ بينما يفشل في الإجابة عن سؤال: لماذا حدث هذا؟ (Frederickson, et al., 2012: 5).

وإذا كانت النظرية في الإدارة العامة تساعد على وصف الظاهرة وفهمها، فإنها بالتأكيد تساعد على التنبؤ بالشرح وتقديم الأنماط والاحتمالات والنتائج، من خلال التعريفات والمفاهيم والعلاقات المختلفة والرموز. فالنظرية في الإدارة العامة تقود الأنشطة والقرارات المختلفة، من خلال وصف وتفسير الفرضيات والملاحظة والإدراك والحدس الدقيق للسلوك الإنساني والمؤسسي وديناميكيات

خلال تحليل مفاهيم ومتغيرات مرتبة ترتيباً منطقياً، لذلك يُنظر إلى ظاهرة الإدارة العامة على أنها متعددة الأبعاد، تنطوي على التفاعل والاعتماد المتبادل والتعاون بين الحكومة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والقضايا القانونية والسياسات الاجتماعية والثقافية، ويتضمن كل من هذه المجالات شبكات مختلفة من العلاقات والأنشطة والتفاعل الإنساني (Van, 2017:9).

وكما يشير Jreisat (2011) تشكلت التطورات الفكرية لحقل الإدارة العامة من خلال تحليل الإدارة العامة وعلاقتها بالبيئة التي تعمل فيها، أو من خلال المقارنة عبر ثقافات مختلفة، تمثل البيئة المصدر الأساسي للاختلاف بين النظم الإدارية، لأن البيئة هي مصدر التأثير والتغير في الإدارة العامة. إن إسهامات الإدارة العامة المقارنة، كأحدى فروع الإدارة العامة، تكمن في توليد المعرفة عن النظم الإدارية، التي لم تكن معروفة لدى معظم الباحثين والطلاب خاصة، فأثرت الإدارة العامة المقارنة في بناء نظرية الإدارة العامة وتحسين الفهم العام للإدارة ووظائفها.

وتُعنى نظرية الإدارة العامة بشرح وتفسير الواقع، من خلال نظريات تجريبية، وتحاول أيضاً الإشارة إلى ما يجب أن يكون عليه الواقع ولماذا، أي النظريات المعيارية والأخلاقية. لذلك تشير نظرية الإدارة العامة إلى إطار عمل مفاهيمي، يتم من خلاله تقديم تعميمات، وأحياناً وصفات، لكيفية حدوث ظواهر الإدارة العامة وأسبابها وارتباطها ببعضها

المؤسسات وأنماط الاتصالات والثقافة (Frederickson, et al.,2012:6).

يتمثل الهدف من نظرية الإدارة العامة في تسهيل عمل الإداريين العاملين والباحثين لفهم الحقائق والأحداث والتنبؤ بها وتقييمها والسيطرة عليها، عن طريق البناء الرشيد للمبادئ التفسيرية العامة، في شكل تعميمات، تصبح تدريجية أكثر منها عمومية، ومن ثم تكون قادرة على توفير فهم عميق وتفسير وتنبؤ دقيق وسيطرة محتملة على التعدد المربك للظواهر الإدارية، أي الهياكل والمؤسسات والديناميات والإجراءات والآليات والعمليات، والعمل بشكل قانوني داخل المجتمع، وتسهيل واعتماد سياسة (سياسات) حكومية ضرورية ومناسبة، والتنفيذ الكفء والفعال للسياسات العامة، ومراقبة الأداء وتقييم نتائج السياسات (Marume, et al.,2016:83).

وتُبرز مراجعة أدبيات الإدارة العامة وجود منظورين، التقليدي والسلوكي فيما يتعلق باكتساب المعرفة والدقة الأمبيريقية في نظرية الإدارة العامة. ترى المدرسة التقليدية أن الإدارة العامة تتضمن أهدافاً إنسانية وسلطة، وهي غير موجودة في العلوم الطبيعية، ففي العلم الاجتماعي الحقائق يصعب قياسها وتصنيفها، لأنها مؤقتة، فالكثير من عناصر الإدارة العامة ذاتية Subjective. وينتقد المنظور التقليدي مؤيدي المنظور السلوكي بأنهم يقتصر على تحليل الأشياء، التي يمكن التحقق منها بواسطة تقنيات القياس، وينكرون على أنفسهم بعض أدوات القياس الأكثر فعالية، للوصول إلى جوهر الإدارة

العامة، كإنكار أهمية التخمينات البديهية والحكم والحكمة. يحتاج التقليديون بخطأ الفصل بين القيم والواقع، الذي يجعل من النظريات بعيدة عن دراسة الظاهرة في الإدارة العامة. هذه الحجة قوية بشكل خاص عندما يتعلق الموضوع بدراسة الأخلاق في الإدارة العامة. كما يرى المنظور التقليدي، أن نظرية الإدارة العامة لتكون أكثر علمية يجب أن تنأى بنفسها عن الأسئلة الكبيرة، التي تتعلق بالصواب والخطأ (Frederickson, et al.,2012:8).

وعلى النقيض من ذلك، تظهر حجة السلوكيين بأن السلوك الإنساني يمكن ملاحظته وتصنيفه وقياسه وتبويره. ويمكن القيام بذلك من خلال فصل الحقائق عن القيم (الوضعية المنطقية)، أو من خلال التعامل بشكل صريح مع التداخات القيمة للنظرية المشتقة من الواقع. إن تبسيط النماذج وفقاً لفرضيات واضحة يخدم تطور التجارب والنتائج الموثوقة. يرى السلوكيون، في حالة وجود خلاف بين افتراضات المنظرين، فالفرضية تبقى موضع بحث حتى يثبت صحتها وتكون نظرية، كما أن قضايا الأخلاق والحكمة والمفاهيم الغامضة الأخرى ليست خارج نطاق النظرية المشتقة تجريبياً (Frederickson, et al.,2012:9).

يناقش ماكس فيبر عالم الاجتماع، وفق المدرسة الوضعية التقليدية Positivist Tradition، أن السلوك البيروقراطي يظهر أنماطاً يمكن ملاحظتها ووصفها والتحقق منها، ويشير إلى أن الواقع الاجتماعي يتكون من أفكار

هناك صعوبة في التحكم في استخدام نظرية الإدارة العامة، ولكن الإداريين العاميين يستطيعون التأثير في استخدام النظرية، ويتحقق ذلك من خلال قدرة الباحثين في الإدارة العامة على تزويدهم بنظريات أكثر موثوقية. مجال الطب، مثلاً، لم يصل إلى تطورات كبيرة في اكتشاف الأدوية، وتحسين المستوى الصحي للبشرية، بدون الجهود التي قام بها علماء البيولوجيا ونظرياتهم المتطورة. يجب على الباحثين في الإدارة العامة بذل أقصى جهد لبناء نظرية موثوقة، لمواجهة المشاكل، وخلق فرضيات جديدة، لجعل الحكومة أكثر كفاءة وفعالية. يسأل ألبرت انشتاين: لماذا نجح عقل الإنسان في اكتشاف الذرة، ولم يتمكن من استخدام الوسائل السياسية لمنع الذرة من تدميرنا؟ يجيب انشتاين بقوله: لأن السياسة أكثر صعوبة من الفيزياء. ومع ذلك فإن الإدارات الحكومية نجحت في الخمسين سنة الماضية من منع الطاقة الذرية من تدميرنا والاستفادة منها في نواح كثيرة لخدمة البشرية. نظرية الإدارة العامة متطورة وموثوقة بشكل متزايد، وتحمل الوعد بمواصلة تقديم مساهمات مهمة لفعالية وكفاءة الحكومة.

أهمية النظرية في أبحاث الإدارة العامة:

يسعى العلم إلى شرح الظواهر ووضع النظريات التي تصف طبيعتها وتفاعلاتها والعلاقات القائمة بينها، وتصنيفها في أنواع مماثلة، يمكن تعميم بعض النظريات والقوانين عليها، فالعلم لا يقف عند تفسير الظواهر، من خلال البحث المخبري، ولكنه يمتد إلى التفسير والتحليل

ومعتقدات الفاعلين. ولذا يجب أن تكون مهمة العلوم الاجتماعية تفسير الفعل من خلال الذاتية Subjective. وترى النظرية الاجتماعية التفسيرية المتطورة اليوم أن البشر يتصرفون وفقاً للأفكار والمعتقدات المشتركة. ويمكن أن تشمل التفسيرية في العلوم الاجتماعية تفسير الماضي (التاريخ) وتفسير الأحداث (دراسة الحالة) وتفسير القرارات والإجراءات، من خلال الملاحظة بالمشاركة (Frederickson, et al., 2012:9).

يرى البعض أن الوصفية والتفسيرية والسلوكية متنافسة، ولا يمكن التوفيق بينها. ولكن فريدريكسون وآخرون يرون أن النظرية الاجتماعية المعاصرة، يمكن أن تقوم على الوصف التجريبي المنتظم والتفسير المنتظم. اليوم هناك تصالح بين المنظورين التقليدي والسلوكي في الإدارة العامة، من حيث الاعتراف بأهمية الملاحظة والتصنيف والمكانة المركزية للنظرية، كوسيلة للتعبير عن الواقع والتوجيه. الآن نظرية الإدارة العامة مستمدة من التحليلات التاريخية والدراسات المؤسسية والتحليل الإحصائي والنماذج الرياضية. ويعكس التوفيق بين المنظورين في الإدارة العامة أن العلم ليس بديلاً عن البصيرة، والمنهجية ليست بديلاً عن الحكمة (Frederickson, et al., 2012:10).

هناك سؤال يطرحه الباحثون يتعلق بمدى إمكانية الاعتماد على النظرية في الإدارة العامة للتعامل مع الظاهرة الإدارية. يبين فريدريكسون وآخرون (Frederickson, et al., 2012:11) أن

المبني على الدراسة النظرية للعلاقات والظواهر. هناك علاقة متبادلة ومعقدة بين النظرية والعلم والبحث. وتشكل كل من النظرية والبحث جزءاً من المنهج العلمي، وهي عملية يتم من خلالها اكتساب المعرفة وتصحيحها ودمجها في مجمل المعرفة القابلة للتحقق، فالنظريات تولد فرضيات، يمكن أن تثبت أو تدحض من خلال البحوث والنتائج (القحطاني وآخرون، 2004: 29).

ويُعرّف البحث العلمي بأنه "أسلوب فكري واع ومنظم، يهدف لبحث المشكلات والظواهر والتعرف على أسبابها وجوانبها، ودراسة العلاقات التي تنشأ بينها، والكشف عن حقائق علمية يتم طرحها في شكل فرضيات أو تساؤلات" (القحطاني وآخرون، 2004: 38).

يرى Kumar (2011) إمكان اعتبار البحث استقصاء منهجياً لاكتساب المعرفة وفهم الظاهرة محل الدراسة، ويمكن وصف البحث ببساطة بأنه رحلة تؤدي إلى اكتشاف معرفة جديدة أو مراجعة للحقائق والتطبيقات. ومن هنا يمكن وصف البحث العلمي بعدد من الخصائص تميزه عن غيره من الأبحاث، هي أن أي بحث علمي يجب أن يكون عملية منظمة وهادفة، تبدأ بسؤال، ويستند إلى منهجية علمية، تقوم على جمع البيانات وتحليلها والتحقق منها، من خلال الملاحظة أو التجربة، والوصول إلى اكتشافات وتفسيرات تجعل البحث يصدر تعميمات أو يتوصل إلى نظريات جديدة.

وتختلف البحوث العلمية باختلاف الموضوع الذي يدرسه الباحث وطبيعة المشكلة، وتتبع الأسلوب الكمي أو الكيفي أو كليهما معاً. البحوث الكمية هي البحوث التي تقوم على جمع البيانات، بأدوات القياس الكمية. أما البحوث الكيفية فتهتم بدراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية، وفيها يهتم الباحث بالعمليات والمعنى (القحطاني وآخرون، 2004: 50).

ويُعرّف تصميم البحث Research Design بأنه الخطة التي توضع لجمع البيانات وقياسها وتحليلها. تؤثر النظرية على تصميم البحث والقرارات المتعلقة بإمكانية القيام به، وتطوير أسئلته، وعلى الطريقة التي يتم بها تحليل البيانات وتفسيرها. فالنظرية أداة رئيسة في بناء المعرفة وإنتاجها ودعم تصميم البحث، لأنها توفر فهم الظاهرة قيد التحقق، وتقدم كنموذج عقلائي يحاول شرح كيفية عمل جوانب الواقع الاجتماعي، على مستوى العالم المشاهد والخبرة (Van, 2017:6).

يرى الهمالي (1988: 44-48) أن النظرية تلعب دوراً أساسياً في مجال البحث واستخدام النظرية في بحوث العلوم الاجتماعية، ومنها الإدارة العامة، في الجوانب التالية:

- 1- توجيه البحث إلى موضوعات ذات فائدة أكثر من غيرها للمجتمع.
- 2- تسهيل إدراك نتائج البحث، لكون نتائج البحث جزءاً من قضية بالغة التجريد، أكثر من كونها مجموعة حالات.
- 3- تتكون النظرية من توجيهات عامة تسهل على الباحث الوصول إلى الفروض.

- نظريات المؤسساتية الجديدة:

Neo-Institutionalism Theory

تستخدم النظرية المؤسساتية الجديدة للتفريق بينها وبين المؤسساتية القديمة، التي تعتمد على الأطر القانونية في دراسة وتحليل المؤسسات. والجديد في النظرية المؤسساتية الجديدة هو التركيز على إعادة اكتشاف المؤسسات، من خلال وضع الافتراضات حول المستهلكين الفرديين لفهم الأسواق، والناخبين لفهم السياسة، والبيروقراطيين أو الموظفين العاميين لفهم الإدارة العامة.

وفي شكل مبسط ترى المؤسساتية أن المؤسسات هي بنى اجتماعية محددة من القواعد والأدوار والمعايير والتوقعات التي تقيد اختيار وسلوك الفرد والجماعة. وتعرف المؤسسات بأنها القواعد والمعتقدات والنماذج والرموز والثقافات والمعرفة التي تحيط بالأدوار، وتدعمها أو تناقضها. وتتضمن المؤسسة أيضا أفكارا أساسية حول الإدارة العامة المعاصرة: النتائج والأداء والنتائج والهدف. فالمؤسساتية تفسر كيف تتصرف المؤسسات وكيف تعمل.

وتفترض المؤسسات أن التفضيلات ليست خارجية وغير مستقرة، ويتم تشكيلها من خلال الخبرة الجماعية والمؤسسات والتعليم، كما أن التفضيلات أو الخيارات ما هي إلا تعبير عن التوقعات. وتعد المؤسسات مفيدة لأن افتراضاتها لا تستند في المقام الأول إلى السيادة والسلطة، ولكن تعتمد على أنماط السياسة والنظام والمعنى المشترك

4- تشكل مفاهيم النظرية وتصوراتها توصيفا لما يراود ملاحظته ومشاهدته، وتمثل المتغيرات التي تستند عليها العلاقات الأمبيريقية.

بعض نظريات الإدارة العامة المعاصرة:

ليس الهدف من العرض في هذا الجزء تقديم مسح شامل لنظريات الإدارة العامة، وإنما هو تقديم لمحات عامة وموجزة حول ثلاث نظريات هي: المؤسساتية الجديدة، والوكالة، والحوكمة في حقل الإدارة العامة، لأن هذه النظريات تقوم بشرح السلوكيات وتفسيرها، وذلك عن طريق استخدام المقترحات والفرصيات، وكذلك المنطق الكامن وراءها. ومن ثم فإن الهدف من تناول هذه النظريات هو بيان كيفية عمل النظرية كأداة لبناء المعرفة، وتصميم البحوث، من خلال توفير فهم للظاهرة قيد التحقق، وتقديم كنموذج عقلائي يحاول شرح كيفية عمل جوانب الواقع الاجتماعي على مستوى العالم المشاهد والخبرة.

ويرجع السبب وراء اختيار النظريات المذكورة أعلاه بالذات، إلى إشارة بعض العلماء المتميزين في الإدارة العامة، مثل (Pollitt and Frederickson) إلى أن هذه النظريات ساهمت بشكل كبير في تكوين المعرفة في الإدارة العامة، ولها قيمة استكشافية مهمة. ولا تُعد هذه النظريات خاصة بالإدارة العامة، ولكنها تستخدم على نطاق واسع في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة.

الموجود في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (Pollitt, 2016:32).

1. نظرية الاختيار العقلاني:

Rational Choice Theory

تبدأ نظرية الاختيار العقلاني بالأفراد، بدلا من المؤسسات. وينصب التركيز الأساسي على كيفية قيام الأفراد باتخاذ الخيارات. هذه النظرية هي مثال لما يسمى في العلوم الاجتماعية بالفردية المنهجية - Methodological Individualism. هذا لا يعني أنها تتجاهل العوامل التنظيمية أو المؤسسية، ولكن يعني أن الفرد هو القلب النشط للنظرية، فالمؤسسات توفر إطارا من الحوافز والعقوبات والقواعد، التي من خلالها يقوم الأفراد بإجراء العمليات الحسابية (Pollitt, 2016:40).

ويعتمد الاختيار العقلاني على الافتراض بأن المصلحة الذاتية العقلانية هي الدافع الأساسي للعمل الهادف. وبشكل أكثر تحديدا فإن الاختيار العقلاني له افتراضان مركزيان هما:

أ- تعظيم المنفعة الفردية، التي تفترض أن الأفراد يعرفون تفضيلاتهم وترتيب تلك التفضيلات. وفي حالة توفر الخيارات سيختارون الخيار الذي يلبي تفضيلاتهم بأقل تكلفة.

ب- جميع القرارات والإجراءات الجماعية هي تجميع للقرارات والأفعال الفردية، التي ليس لها خصائص جماعية خاصة بها (Frederickson, et al., 2012:259).

من خلال فرضيات الاختيار العقلاني قام الباحثون في الإدارة العامة باستنتاج

تتوجه الموضوعات الرئيسية للنظرية المؤسسية الجديدة إلى التركيز على الدور الذي يلعبه هيكل المؤسسة وتنظيمها في تشكيل سلوك الجهات الفاعلة العامة، لاسيما كيفية تأثير التباين في الهيكل على عملية صنع القرار، وتنفيذ البرنامج، والنتائج والتغيير المؤسسي، وتغيير القواعد والسلوك. فالتركيز الأساسي للنظرية يقوم على كيفية عمل المؤسسات، وكيفية تشكيل المؤسسات الخيارات والمعتقدات والقيم لدى الأفراد العاملين بالمؤسسة، فتأثير المؤسسات على الأفراد كبير وشامل، فالمؤسسة لها ثقافتها وأعرافها وقيمها، ما يجعل من الصعب على الفرد العمل ضد هذه الثقافة. وتؤثر المؤسسات على سلوك الأفراد، من خلال دورها القوي والمؤثر في تشكيل قواعد أعضائها وقيمهم ومعتقداتهم وتفضيلاتهم، فالمؤسسات الجديدة لا تتجاهل أهمية القرارات الفردية، ولكن تركز على النظر إلى تلك القرارات في سياق تنظيمي قوي التأثير (Pollitt, 2016:32-34).

وتتكون النظرية المؤسسية الجديدة من ثلاثة اتجاهات هي: الخيار العقلاني، والمؤسسية التاريخية، والمؤسسية الاجتماعية، وجميعها تتفق على إعطاء أهمية محورية للمؤسسات، ولكن لكل منها مفاهيم خاصة يوظفها لدراسة وتحليل المؤسسات.

بالتماسك، حيث نجت من العديد من التغييرات في الحكومة والسياسة. وحاولت المؤسسات شرح هذا التماسك باستخدام مفهوم تبعية المسار - Path Dependence. في مسار التبعية توجد مؤسسة أو قواعد أو إجراءات تمضي وتستمر في مسار معين، محاط بالحوافز والموارد وردود الفعل الإيجابية، إلى حد يصبح فيه من الصعب اتخاذ مسار مختلف (Pollitt, 2016: 35).

وترى المؤسسات التاريخية أن نتائج السياسات العامة لا تعكس تفضيلات أو مصالح القوى الاجتماعية فقط، فاختيارات السياسة التي تم اختيارها في الماضي ما زالت تشكل اختيارات اليوم، ويتم توجيهها أيضا عن طريق الترتيبات السابقة والحالية. تعتمد المنظمات السياسية والإدارية والاتفاقيات والإجراءات التي تنظم العلاقات بين الجهات الاقتصادية الفاعلة والدولة على مسار التبعية. في مثل هذه السياقات تُعد التغييرات الجذرية والتطوعية في الإدارة العامة مسعى صعبا (المقاومة للتغيير)، لأن المؤسسات القائمة تقوم بتصميم القرارات بنفسها، فالاختيارات الأولية والخاصة ببناء المؤسسات ترتب عليها سياسات ونتائج. ومن ضمن هذه السياسات تطور وزيادة دور الجهاز البيروقراطي، الذي أصبح يشكل عائقا لكل تغيير (Thoenig, 2011: 2-3).

يرى Pollitt (2016: 35-36) أن وجود مسارات قوية ذاتية التعزيز لا يعني أنه لا يمكن حدوث أي تغيير، ولكن يحدث التغيير عندما يحدث كسر في المسار،

السلوك البيروقراطي، وكان لهذا تأثير كبير على ممارسة الإدارة العامة في نظرية الاختيار العقلاني، إذ يتخذ الأفراد خيارات، يعتقدون أنها ستزيد من فائدتهم إلى الحد الأقصى، وتفي بأفضل تفضيلاتهم، وغالبا ما يتم تصميم هذه العقلانية وفقا لحسابات دقيقة، يمكن أن تسفر عن تنبؤات دقيقة جدا (Pollitt, 2016: 41).

كما يوحي مفهوم الاختيار العقلاني للبيروقراطية بالحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة في القطاع العام، لتجنب تركيز السلطة في المؤسسات غير المنتخبة، ولإقامة صلة أقوى بين تفضيلات المواطن والإجراءات الحكومية، لجعل النظام السياسي عموما داعما لقيم المشاركة. مثل هذه الإصلاحات يجب أن تعتمد على إعطاء دور للقطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات العامة، فالتنافس والاختيار في سوق الخدمات العامة، وفقا لنظرية الاختيار العقلاني، يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات العامة، ويقلل من تكاليفها، ويزيد من رضا المواطنين وتحقيق تفضيلاتهم (Frederickson, et al., 2012: 260).

2. نظرية المؤسسات التاريخية: Historical Institutionalism Theory

تركز نظرية المؤسسات التاريخية على تأثير الاختيارات المتخذة في الماضي، وعلى تأثير المؤسسات على القرارات الحالية، كما تهتم بعمق بمسألة كيفية تطور المؤسسة مع مرور الوقت. تتميز بعض مؤسسات القطاع العام

والنماذج المعرفية التي توفرها، وتكون ضرورية للأداء وتفسير الواقع. لا يرى مؤسسو علم الاجتماع أصول الممارسات المؤسسية وتغيرها متجذرا في العقلانية والكفاءة، ولكن من خلال التأسيس الاجتماعي المشترك بين المؤسسات والإجراءات الفردية، حيث يتم اعتماد الممارسات المؤسسية لأنها ذات قيمة واسعة ضمن البيئة الثقافية الأوسع، وتعزز شرعية المؤسسة (Mackay, et al., 2009: 253-256).

لقد وفرت المؤسسية الاجتماعية الأساس لعدد من دراسات الإدارة العامة، من خلال مفهوم التشاكل المؤسسي Isomorphism، الذي يعني أن المؤسسات التي تعمل في نفس المجال تبني هياكل وتقنيات مشابهة لتصبح أكثر تماثلا، ومن ثم يمكن لهذا التقليد أو الموضة أن يجتاح قطاعات عامة كاملة، مثل إنشاء وكالات شبه مستقلة أو وحدات للتخطيط الإستراتيجي أو تبني إدارة الجودة الشاملة. قد يعتقد البعض أن الدافع من عمليات التشاكل المؤسسي هو اعتبارات وظيفية على أساس أن الأشكال والتقنيات الجديدة أكثر فاعلية أو اقتصادية (Politt, 2016: 36).

ويرى منظرو علم الاجتماع أن التفوق الوظيفي نادرا ما يظهر، وأن التفسير الأفضل للتشاكل المؤسسي هو البحث عن الشرعية. والطريقة الأخرى للتعامل مع التشاكل المؤسسي ترى أن النجاح الذي حققته إحدى المؤسسات، وخاصة تلك التي تتمتع بمكانة مرموقة، يحفز المؤسسات الأخرى، التي تعمل في نفس

ويكون التغيير المفاجئ (غالبا ما يطلق عليه Punctuations وهو الأوضاع الحرجة لتفسير التغيير والانطلاق في مسار جديد). هذه الأوضاع الحرجة تمثل نافذة لتغيير المسار، ولكن عندما تتوفر ثلاثة عناصر مجتمعة هي: المشكلات والسياسات والنشاط الإداري. من هنا يستطيع رواد الإصلاح رؤية الأوضاع الحرجة واستخدامها لتسهيل التغيير الجذري. إن مثل هذه النوافذ لا تضمن النجاح، ولكن في غيابها يكون التغيير المفاجئ أكثر صعوبة.

3. النظرية المؤسسية الاجتماعية: Sociological Institutionalism Theory

ظهرت المؤسسية الاجتماعية كواحدة من النظريات المؤسسية الجديدة، وشكلت تحديا لنموذج ماكس فيبر للبيريورراطية، وانتقدت ما يسمى الأساس العقلاني للأشكال والإجراءات المؤسسية الحديثة، لذلك يجب تحليل الأشكال المؤسسية، لا من حيث العقلانية والكفاءة، ولكن من حيث الطرق الثقافية التي تتخذها المؤسسات في أشكال محددة. تسعى هذه النظرية للحصول على تفسيرات لماذا تتخذ المنظمات مجموعات محددة من الأشكال أو الإجراءات أو الرموز المؤسسية، كيف تنتشر الممارسات بين المنظمات داخل الدولة أو عبر الدول.

ويشارك علماء النظرية المؤسسية الاجتماعية في فهم العلاقة بين المؤسسات والعمل الفردي، وفهم الأصول المؤسسية والتغيير، إذ تؤثر المؤسسات على السلوك من خلال البرامج النصية والفئات

وحل المشكلات التي يمكن أن تحدث في هذه العلاقة.

وتستخدم نظرية الوكالة في دراسة الهيئات التنظيمية والتنفيذية، فالقضية الرئيسية لهذه النظرية هي تحليل العلاقة الثنائية بين الموكل Principal (وزير-مالك - مدير) والوكيل Agent (المديرين-الموظفين المدنيين). يرى بوليت أن نظرية الموكل-الوكيل لها قوة رئيسية في تحليل العلاقات الثنائية الخاصة بين الطرفين، من خلال بيان كيف يمكن للموكل متابعة تنفيذ مصالحه مع الوكيل، الذي تدفعه بشكل طبيعي مصالحه الخاصة، بدلا من تفضيلات الوكيل؟ كيف يتعامل الموكل مع حقيقة مفادها أن الوكيل يحوز معلومات حول العمل أكثر منه؟ كيف يضمن الموكل امتثال الوكيل له؟ (Pollitt, 2016: 41-42).

وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة فرضيات تحلل المشاكل بين الموكل - الوكيل، وهي اختلاف التفضيلات والمصالح بين الطرفين، فكل طرف له مصلحة ذاتية، ويسعى إلى تحقيقها. وقد يؤدي تعارض الأهداف والرغبات بين الطرفين إلى أن يفضل كل طرف مسارا مختلفا في العمل، إضافة إلى الاختلاف في المعلومات بين الطرفين، حيث أن الوكيل يمتلك معلومات دقيقة بحكم الخبرة المهنية، ولكن الموكل يجد صعوبات في الحصول على المعلومات (Kiviso, 2007: 17-18).

التخصص لنسخ نفس الإصلاح (Pollitt, 2016: 37).

ويستخدم الباحثون مفهوم التشاكل المؤسسي للمساعدة في شرح الاتجاهات نحو التجانس المؤسسي. ويصف هذا المفهوم العملية التي تتبنى من خلالها المنظمة ميزات من منظمات أخرى في بيئتها المؤسسية، في كثير من الأحيان في محاولة لمواجهة عدم اليقين واكتساب الشرعية المؤسسية. ويمكن اعتبار سياسات تكافؤ الفرص هي الطريقة التي تقدم بها السلطة المحلية نفسها لأصحاب المصلحة، من خلال سياساتها وإستراتيجياتها، وكلمات وأفعال كبار الأعضاء والمديرين، كجزء من عمليات شرعية المؤسسة. كما يمكن أن تحدث عمليات التشاكل المؤسسي بثلاث طرق مختلفة: التقليد، حيث تقوم المنظمات بنسخ بعضها البعض، من أجل كسب الشرعية، والقسرية، حيث تلزم الدولة المنظمات بتبني ممارسات معينة، والمعيارية المرتبطة بتطوير قواعد جديدة لتشكيل الممارسات الجيدة (Mackay, et al., 2009: 258).

- نظرية الوكالة: Agent Theory

تصف نظرية الوكالة العلاقة بين طرفين الموكل - الوكيل. وتوجد علاقات الوكالة في سياقات اجتماعية مختلفة، تنطوي على تفويض السلطة. تتضمن الأمثلة الشائعة لعلاقات الوكالة علاقات مثل: صاحب العمل - الموظف، الطبيب - المريض، المالك - المستأجر، المواطن-السياسي. وتهتم نظرية الوكالة بتحليل

من العقود أو المعاملات بين مشتري الخدمات ومزود الخدمات. في هذا السياق العام يحاول الناخب "المشتري" تشكيل الخدمة وفقا لتفضيلاته، وحسب القوانين والتشريعات، أما البيروقراطي "بائع الخدمات" فيحاول خدمة العملاء وفق التشريعات النافذة وبما يمتلكه من خبرة مهنية وعملية. فنظرية الوكالة تُعد وسيلة مفيدة بشكل خاص لفهم العلاقة بين السياسة والبيروقراطية (الجهاز الإداري).

وتمثل المساءلة إحدى الآليات المهمة لمساءلة الجهاز البيروقراطي، ومن ثم فعلى البيروقراطية (الوكيل)، الالتزام بتقديم التقارير والإفصاح عن الأداء إلى الناخبين السياسيين (الموكل). هذه العلاقة تعزز قوة الموكل على الوكيل، وبمعنى آخر تطبيق نظرية الوكالة في الإدارة العامة يعزز فهم مدى خضوع البيروقراطية لآليات المساءلة.

- نظرية الحوكمة:

Governance Theory

ازدادت أهمية نظريات الحوكمة والمفاهيم المرتبطة بها لدى الباحثين في الإدارة العامة. وعلى الرغم من أن مفهوم الحوكمة غير محدد بالضبط، فإن من المؤكد أن الحوكمة تركز على دراسة التغير في العلاقة بين المجتمع والحكومة. لقد أجبرت هذه التغيرات علماء الإدارة العامة على مراعاة الحقائق الجديدة في أطرهم الفكرية، ثم القيام بمحاولات متنوعة تحت مظلة الحوكمة.

تتناول أدبيات الإدارة العامة السيطرة على البيروقراطية، وتقوم على سؤال أساسي هو: هل تمثل البيروقراطية للقانون أو لتفضيلات المشرعين أو المسؤولين التنفيذيين المنتخبين؟ وللإجابة عن هذا السؤال يقبل منظرو الرقابة السياسية على البيروقراطية شكلا من أشكال الانقسام أو الثنائية (السياسة - الإدارة)، وبمعنى آخر الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية. وتتمثل أهمية نظرية الوكالة في البيروقراطية في أنها تقدم تحليلا للإدارة العامة عن طريق التفاعل بين الأفعال أو الإجراءات السياسية والإدارية، أو بين الجهات الفاعلة السياسية والإدارية. هذا التفاعل مفيد من الناحية التحليلية، فالافتراض الأولي في هذه النظرية هو أن البيروقراطيات إما خارجة عن السيطرة، أو يصعب السيطرة عليها. هذه الفرضية مأخوذة أساسا من التحليلات الاقتصادية المبكرة للبيروقراطية، التي اعتبرت البيروقراطية كما لو كانت فردا، يسعى إلى تحقيق أقصى قدر، أو يسعى إلى تحقيق الذات في السوق. في هذا الافتراض تحشد البيروقراطية المعلومات، وتسعى للحصول على الاستقلالية (Frederickson, et al., 2012:16-18).

يـبين Waterman & Meier (1998:180-182) أن نظرية الوكالة تتفق مع الافتراض القائم في الإدارة العامة على الانقسام أو ثنائية العلاقة: السياسة - الإدارة. فالافتراض القائم على أن العلاقة بين القادة المنتخبين (الموكلين) وموظفي الخدمة المدنية أو البيروقراطيين (الوكلاء) هي هرمية، ويمكن فهمها على أنها سلسلة

والسلوكيات والتقاليد والرؤى والنتائج
(Jreisat , 2011).

ما الذي يجعل الحوكمة جيدة؟ حدد البنك الدولي عددا من جوانب الحكم الرشيد، مثل المساءلة السياسية، وحرية تكوين الجمعيات، والمشاركة، وحكم القانون، واستقلال القضاء، والمساءلة البيروقراطية، وحرية المعلومات، ونظام إداري سليم، والشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

يبين Jreisat (2011:10-13) القيم الأساسية للحكم الجيد في الإدارة العامة، وذلك على النحو التالي:

أ- تُعد أخلاقيات الوظيفة العامة، وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، من القيم الأساسية للحوكمة. إن مدونة أخلاقيات السلوك الوظيفي، التي أقرتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت حجر الزاوية للحوكمة من خلال تعزيز قيم النزاهة، ووضع أسس واضحة للمساءلة، وزيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام، وتحقيق أهداف السياسات العامة.

ب- خلق الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، والمشاركة في قيم الشفافية والعدالة والمساواة أمام القانون، من خلال المناقشة العلنية للقضايا والمعلومات وحرية الإعلام في مناقشة التقارير. يتلقى المواطنون معاملة متساوية على أساس الشرعية والعدالة، واستخدام الموارد العامة استخداما فعالا ومناسبا، والشفافية في صنع القرارات والإجراءات.

يـرى Frederickson, et al., (2012) أنه من الممكن تحديد ثلاثة مفاهيم للحوكمة على الأقل، هي:

أ- الحوكمة مجرد كلمة بديلة للإدارة العامة وتنفيذ السياسات. تحاول نظرية الحوكمة كمشروع فكري توحيد المواضيع الفكرية المختلفة التي تعمل في تخصصات متعددة، تحت مجال النشاطات الحكومية.

ب- تعني الحوكمة الإدارة العامة الجديدة New Public Management كحركة إصلاحية للقطاع العام، تبنتها بريطانيا والولايات المتحدة، تقوم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في إدارة القطاع العام، وتبرير ما ينبغي للحكومة أن تفعله وما ينبغي ألا تفعله، وإعادة تشكيل تقديم الخدمات العامة من خلال معاملة المواطن كزبون، وعلاج أمراض البيروقراطية وغيرها من المفاهيم.

ج- الحوكمة هي مجموعة من النظريات التي تفهم العلاقات الرسمية وغير الرسمية، وتدهور السيادة، والأهمية المتناقصة للحدود، والتحديات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات غير الربحية.

وتُعرف الحوكمة بأنها وظيفة تنظيمية شاملة، تشمل إضافة إلى الحوكمة المركزية، لاعبين آخرين، يتقاسمون مسؤوليات مع الحوكمة المركزية، مثل الإدارة المحلية والقطاع الخاص وجماعات المصالح والمنظمات التطوعية والجمعيات المدنية، فالحوكمة نظام من أبعاد كثيرة مستمرة، تقوم على تطوير وتطويع شبكة معقدة من الهياكل والعمليات والسياسات

وتنفيذها معقدة، نتيجة لما يواجه المجتمع من تحديات ومشاكل معقدة، ومن ثم فإن صنع وتنفيذ سياسات عامة فعالة يتطلب من الحكومة التعامل مع أطراف غير حكومية متعددة. هذا يؤدي إلى روابط وثيقة بين مفاهيم الحوكمة والشبكات والشراكة. ففي شبكات الحوكمة، تعتمد أطراف حكومية وغير حكومية على بعضها في مناقشة قضايا مختلفة. وهذه الشبكات تعمل من خلال الإقناع والتنسيق، ولا تخضع لسيطرة أي طرف ومنظمة ذاتياً.

بدأ الباحثون المهتمون بموضوع الحوكمة بمناقشة أسئلة تتعلق بأسباب حلول الحوكمة محل الحكومة؟ من أين جاءت الحوكمة؟ جادل أحد المؤسسين لدراسات الحوكمة أن موجات الخصخصة والتعاقد الخارجية، التي نفذت في بعض الدول، منذ منتصف عام 1980 فصاعداً ساهمت بشكل غير مباشر وغير مقصود في نمو الحوكمة. كما أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تجزئة الهياكل التنظيمية الهرمية، وخلصت الكثير من الخدمات العامة من السيطرة المباشرة للحكومة، ومن ثم أصبحت هناك حاجة لخلق التنسيق بين المنظمات. أدى هذا الواقع إلى انخفاض الصلاحيات المتاحة للحكومة. وأدت هذه الإصلاحات الموجهة نحو السوق إلى تفتيت الأشكال التنظيمية الهرمية السابقة، وتخليص الكثير من الخدمات العامة من السيطرة الحكومية المباشرة، ومن ثم خلقت حاجة إلى التنسيق بين المنظمات المستقلة نسبياً (Pollitt, 2016: 46).

ج- أهمية القيادة الكفؤة والأخلاقية في تأسيس الأهداف الجماعية والإستراتيجية، والتعبير عن القيم المشتركة، سواء داخل الحكومة أم بين الحكومة والمجتمع. فالوظائف الرئيسة للقيادة تتمثل في وضع آليات التواصل داخل المنظمة وخارجها، واختيار الموظفين على أساس الكفاءة، وتشجيع فرق العمل، وتبني الشفافية، والعناية بالموظفين، والاستجابة البناءة إلى ردود الفعل.

د- اللامركزية، وتقوم على تقاسم السلطة والمسؤولية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة، وزيادة المشاركة العامة، وتعزيز استجابة الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن اللامركزية تحفز التحولات في علاقات السلطة، لمنع تركيز السلطة في المستوى الأعلى. وعلى نحو غير مباشر تضعف اللامركزية السلطوية، وتدعم القيم الديمقراطية، والمنافسة الاقتصادية ووسائل التعليم والاتصالات. فالنظم المركزية، التي تديمها التقاليد والثقافة وغيرها من التدابير الاستثنائية، غالباً ما تكون مترددة أو بطيئة في تبني سياسات اللامركزية.

يرى Pollitt (2016: 45) أن محور التركيز في نظريات الحوكمة ليس الفرد أو المؤسسة، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك، وتركز على النظام بالكامل والمؤسسات العامة والشركات والمؤسسات غير الربحية والمواطنين، التي تشارك جميعها في اتخاذ القرارات، وتقديم الخدمات. وفقاً لنظريات الحوكمة أصبحت عملية صنع السياسة العامة

الهيكل المؤسسية على أداء الوظائف، ومدى تمثيل ومشاركة المواطنين في صنع القرارات.

2. العملية: Process

تحدد العملية قواعد وأساليب صنع القرار. نظريا تعزز عمليات صنع القرار النزاهة وشرعية القرارات والسياسات العامة ونتائجها والمصالح المشتركة. في الواقع نتائج العملية تختلف عن التوقعات، خاصة عندما تستولي على العملية المصالح الخاصة القوية، وتخدم أهداف جماعات المصالح. وعلى الرغم من أن العمليات الأساسية للحكم يتم تعيينها بموجب القانون أو الدستور، فإن تأثير التقاليد المؤسسية يبقى مهما في جعل عمليات صنع القرار شفافة وشاملة للجميع، وعندما يتمكن الناس من مساءلة أولئك الذين يقومون بصنع القرارات وتنفيذها.

3. النتيجة: Outcome

تقاس النتيجة بمدى تحقيق المصلحة العامة، وتقديم الخدمات العامة، وإدارة التنمية المستدامة، وتحسين فعالية المجتمع المدني، والمساواة في توزيع الموارد، وتطبيق القانون والعدالة في المجتمع.

قدم Peters في كتابه "مستقبل الحكم" أربعة نماذج للحكومة (Asaduzzaman, 2016:9)، ويرى أنها توفر إطارا تنظيميا، يساعد في تقديم خريطة أو دليل لفهم العلاقات المتغيرة بين المجتمع والحكومة وهي:

وجهة نظر أخرى تطرح السؤال التالي: من أين جاءت الحوكمة؟ وترى أن المجتمع أصبح أكثر تعقيدا، وطبيعة المشاكل التي تواجهها الحكومات تغيرت، من حيث وجود تنازع بين أصحاب المصلحة. تعاملت الدول مع الواقع من خلال إتاحة الفرص لأصحاب المصالح المختلفة لتنظيم أنفسهم، والاستماع إلى رغباتهم وأولوياتهم، والمشاركة في اتخاذ القرار. علاوة على ذلك شهدت العديد من الدول تعزيز استقلالية الحكومة المركزية والمحلية، ما أدى إلى تعدد أساليب الحكم متعددة المستويات وفاعلية أكثر (Pollitt, 2016:47).

يقدم Pollitt (2011:4) نموذجا لتحليل الحوكمة من خلال ثلاثة عناصر هي:

1. الهيكل: Structure

يقوم الهيكل التنظيمي بتحديد كيفية توجيه الأنشطة، كتوزيع المهام والتنسيق والإشراف، من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية. ويمكن هيكلة المنظمة بالعديد من الطرق المختلفة، وذلك بالاعتماد على أهدافها. وتقوم بنية المنظمة بتحديد الطرق التي تعمل فيها، بما يؤثر على العمل التنظيمي، من خلال توفير الإجراءات الأساسية للتشغيل القياسي، وتحديد مهام الأفراد، من حيث المشاركة وصنع القرار. عادة، تكشف الهياكل سمات محددة للنظام، مثل المركزية أو اللامركزية، ونوع التنظيم والمؤسسة، وتحديد خصائص المهام المنجزة، والنمط العام للسلطة، التي تربط بين المستويات المختلفة وقدرة

من تصورات وافتراضات، وتفسير العلاقات، لإظهار أهمية النظرية للباحثين في الإدارة العامة بشكل عام، وطلاب الدراسات العليا بشكل خاص. لقد ساهمت نظريات الإدارة العامة في زيادة فهمنا للواقع الذي نعيش فيه، بما تتضمنه من توجيهات عامة، سهلت على الباحث الوصول إلى الفروض، وقدمت أدلة وتصورات مفيدة لأداء الإدارة العامة.

الهوامش:

1. يشير الاستقراء Inductive إلى التحقق من صدق معرفة جزئية، والانتقال من الخاص إلى العام، أي من الحقائق والملاحظات والتفاصيل المعينة إلى اكتشاف الكليات والتعميمات التي تحكم الظاهرة، بينما يشير الاستنباط Deductive إلى العمليات التي تفسر الظواهر، مستندة إلى مقدمات عامة منطقية، أي التفسير الذي ينتقل من العام إلى الخاص، ويتعامل مع النظريات والقوانين على أنها احتمالية، حيث يترك للملاحظة والتجربة تأييدها أو تعديلها، وأن مناقشة أية نظرية أو قانون هي عبارة عن الحصول على أدلة أو شواهد تزيد من احتمال صدقها (Jreisat, 2011).

المراجع:

1. المراجع العربية:

- باتشيري، انول. 2017. بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات. ترجمة خالد بن ناصر آل حيان، عمان: دار اليازوري العلمية.
- حكيم، وشنان. 2017. النظرية العلمية وعلاقتها بالبحث العلمي البحث الاجتماعي نموذجاً. مجلة آفاق العلوم، العدد السابع.
- عارف، نصر محمد. 2002. استمولوجيا السياسة المقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

1. نموذج السوق: يمكن للقطاع الخاص تقديم خدمات للمجتمع أفضل من تلك التي يقدمها القطاع العام التقليدي.

2. نموذج المشاركة: المشاركة الجماعية والفردية في عمليات صنع القرار.

3. نموذج الحكومة المرنة: يجب أن تكون الحكومة مرنة، من خلال وضع سياسات عامة مناسبة لتلبية مطالب المواطنين ومواجهة التحديات والتغيرات المختلفة.

4. نموذج تخفيف اللوائح التنظيمية Deregulation: يجب أن تكون الحكومة أقل بيروقراطية، وذات حرية إدارية أكبر واتخاذ القرارات الجماعية.

الخاتمة:

تُعد العلاقة بين النظرية والبحث العلمي علاقة تفاعلية. ولا يمكن أن يستغني البحث العلمي عن النظرية، ولا يمكن للنظرية أن تستغني عن البحث العلمي. فالهدف من النظرية في الإدارة العامة هو تسهيل عمل الباحثين في تشكيل مفاهيم نظرية وتصورات لتوصيف ما يراد ملاحظته ومشاهدته، وتطوير أسئلة البحث والطريقة التي يتم بها تحليل البيانات وتفسيرها ومناقشة النتائج. والبحث العلمي يثري النظرية، بما يتوصل إليه من نتائج، تؤدي إلى إثبات النظرية أو دحضها أو تعديلها.

لم يكن هدفنا تقديم شرح كامل لجميع النظريات التي استخدمت في الإدارة العامة، بل تقديم بعض النظريات المعاصرة في الإدارة العامة، وما تضمنته

Namusi, C.W., & Madziyire, N.C., 2016. Theories and Theory of Public Administration. *Journal of Humanities and Social Science*, 21 (2): 81-87.

- Pollitt, C., 2016. *Advanced introduction to public management and administration*. Edward Elgar Publishing.

- Thoenig, J. C., 2003. Institutional theories and public institutions: Traditions and appropriateness. *Handbook of public administration*: 127-37.

- Van der Walddt, G., 2017. Theories for research in Public Administration. *African Journal of Public Affairs*, 9 (9): 183-202.

- Waterman, R. W., & Meier, K. J., 1998. Principal-agent models: an expansion?. *Journal of public administration research and theory*, 8 (2): 173-202.

- القحطاني، سالم والعامري، محمد وال مذهب، مجدي والعمر، بدران. 2004. *منهج البحث في العلوم السلوكية*. الرياض: جامعة الملك سعود.

- المغيربي، محمد زاهي. 1994. *قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية*. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

- الهمالي، عبدالله. 1988. *أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته*. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

2. المراجع الأجنبية:

- Asaduzzaman, M., & Virtanen, P., 2016. Governance theories and models. *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*. New York, USA: Springer.

- Frederickson, H. G., Smith, K. B., Larimer, C., & Licari, M. J., 2012. *The public administration theory primer*. Routledge.

- Jreisat, J., 2011. *Globalism and comparative public administration*. CRC Press.

- Kivistö, J., 2007. *Agency theory as a framework for the government-university relationship*. Tampere University Press.

- Kumar, A., 2011. *Research methodology in social science*. Sarup & Sons.

- Littlejohn, S. W., & Foss, K. A., 2011. *Theories of human communication*. Waveland press.

- Mackay, F., Monro, S., & Waylen, G., 2009. The feminist potential of sociological instituteionalism. *Politics & Gender*, 5(2): 253-262.

- Marume, S., Jubenkanda, R.R.,

اتجاهات حديثة في الاقتصاد السياسي:
تحليل الخطاب والسرد في محاولة إدارة الإصلاح
الاقتصادي في ليبيا (2003 - 2010)،
ودروس منه للمستقبل.

د.أنس أبوبكر بعيرة
قسم الإدارة العامة - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

ملخص:

يتناول هذا البحث اتجاها جديدا في تحليل الاقتصاد السياسي عبر إدخال مداخل الخطاب والسرد في السياسات العامة الحديثة، من أجل تقديم تفسير للديناميكيات الحقيقية التي تقف وراء توجهات التغيير الاقتصادي في الأنظمة الشمولية، حيث يركز هذا البحث على حالة الإصلاح الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2003-2010م. ينطلق البحث من ثلاثة أسئلة تركز على إخفاق التحليل الكمي للمؤسسات المالية الدولية في تفسير الإصلاح الاقتصادي المعلن في ليبيا خلال فترة البحث، والبحث في المؤثرات المنبثقة من السياق الليبي حيال الإصلاح المعلن ومدى تأثيرها في الفترة الانتقالية الحالية، و ينصرف السؤال الأخير منها إلى الاستفسار عن متطلبات التحليل التجريبي الكيفي المستقبلي، من أجل توطيد هوية مؤسسية مستقرة للإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا في ضوء التحليل الكيفي. كما ارتكز البحث على فرضية أساسية حول علاقة العجز التحليلي لأدوات التحليل الكمي لمؤسسات تقييم الإدارة الاقتصادية الدولية بشأن ليبيا وإغفاله عن توفير أدلة تجريبية نابعة من التحليل الكيفي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالسياق المؤسسي للإدارة الاقتصادية في ليبيا.

كما أن هذا البحث يستخدم منهج دراسة الحالة Case Study Research بالتطبيق على حالة ليبيا، و بتوظيف الأطر التحليلية والنظرية الجديدة للخطاب والسرد من أجل التحليل الكيفي لتغيير السياسات العامة في الإدارة الحكومية الاقتصادية، هذه الأطر هي إطار الخطاب المؤسسي Discursive Institutionalism وإطار السرد في السياسات العامة Narrative Policy Framework ، كذلك فقد اعتمد البحث في التحليل وجمع البيانات على تقنية الترميز Coding باستخدام برنامج NVivo للتحليل الكيفي، اعتمادا على الأطر التحليلية السابقة وإسقاط هذه الأطر على السياق المؤسسي الليبي . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، وأوصت بوضع دروس لواقع المرحلة الانتقالية الحالية في ليبيا، سعيا للوصول إلى نموذج مؤسسي مستقبلي إنطلاقا من سياسات الماضي المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي المعلن في ليبيا خلال الفترة 2003-2010م.

الكلمات الأساسية: الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح التنظيمي، الخطاب المؤسسي، إطار السرد في السياسة العامة، الحكم الرشيد.

1. مقدمة:

يلتفت البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وعلم الاقتصاد السياسي بشكل خاص بما يتضمنه من صلاتٍ بمجالات الإدارة الحكومية، إلى تقديم التحليل التجريبي Empirical Analysis والذي يمكن أن يُظهر ما إذا كان التخمين (الأسئلة والفرضيات التي نضعها) في العلوم الاجتماعية صحيحاً أم خاطئاً وفحص العلاقة السببية التأثيرية بين المتغيرات. إن اتباع المنهجية السليمة العلمية الملائمة لطبيعة الدراسة تساهم بشكل فعال في توليد البيانات وتحليلها بشكل يقدم الحقائق والحلول (Schwartz, 2012). فتصميم أي بحث هو الذي يقدم الأدوات المناسبة لفحص فرضية البحث والأسئلة بطريقة منهجية (Flick, 2006)، علاوة على ذلك تتطلب كل ظاهرة بحثية طريقة مناسبة خاصة بها لمعالجة الأسئلة والفرضيات التي تم تطويرها من الأدبيات. ويحدد تصميم البحث أيضاً تقنيات جمع البيانات لتحديد جودة التحليل، الأمر الذي يتطلب استخدام كل من التحليلين الكيفي والكمي Qualitative and Quantitative Analysis (Howe, 1992). وعليه فإن هذا البحث ينظر في مدى ملائمة التحليل الكيفي المعمق للتطبيق على دراسات الاقتصاد السياسي في ليبيا، الذي فشلت كثير من الدراسات الكمية في تقديم تفسيرات وافية حول التأثيرات السياسية والاقتصادية المحيطة بمؤسسات الإدارة العامة.

2. مشكلة البحث:

ترى Emilie Combaz (2014) من خلال دراستها الرائدة عن الاقتصاد السياسي الليبي بعد فترة فبراير 2011؛ أن مؤسسات السياسات والإدارة العامة قد افتقرت إلى التماسك والاستقرار منذ عام 2011؛ فمنذ ذلك التاريخ والبلاد تشهد تغييرات جذرية وتحولات في شتى المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لأن السياق المؤسسي الحالي لا يزال غامضاً غير واضح، فإن فهم الاقتصاد السياسي الليبي الجديد محفوفٌ كثيراً بالمخاطر المنهجية. وهو مُحاط أيضاً بمظاهر عدم اليقين Uncertainty ونقص كبير في الأدب النوعي المعمق، الذي يستطيع تفسير السياق المؤسسي السابق والحالي للإدارة الاقتصادية في ليبيا. وقد يُعزى السبب في ذلك إلى وجود معضلة في تفسير التغييرات التي ارتبطت بالإدارة الاقتصادية في ليبيا، ولا سيما خلال الفترة من عام 2003 إلى 2010. بموجب ذلك تبرز التساؤلات الأساسية البحثية لهذه المشكلة.

3. تساؤلات البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لأغراضه صيغت ثلاثة تساؤلات رئيسية هي:

التساؤل الأول: لماذا فشلت الأساليب الكمية التقليدية في تقديم تفسيرات وافية لديناميكيات السياسية والاجتماعية المؤثرة في أداء ومخرجات الإدارة الحكومية لمؤسسات القطاع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2003-2010)؟

التساؤل الثاني: ما هي أبرز المؤثرات المنبثقة من السياق المؤسسي الليبي (2003- 2010م) والتي لا تزال ذات تأثير بالسياق في مؤسسات الإدارة الحكومية الاقتصادية الانتقالية (2011- 2019م) ؟

التساؤل الثالث: ما هي متطلبات التحليل التجريبي الكيفي المستقبلي من أجل توطيد هوية مؤسسية مستقرة للإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا في ضوء التحليل الكيفي للإدارة الحكومية الاقتصادية (2003 - 2010 م) ؟

4. فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من التوقع التالي: "يعود العجز التحليلي لأدوات التحليل الكمي لمؤسسات تقييم الإدارة الاقتصادية الدولية بشأن ليبيا إلى إغفالها عن توفير أدلة تجريبية نابعة من التحليل الكيفي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالسياق المؤسسي للإدارة الاقتصادية في ليبيا".

5. هدف البحث:

يتمثل هدف البحث الأساسي في كونه يتطلع إلى تقديم مدخل لنقاش مستقبلي أوسع حول علاقة العجز التحليلي لأدوات التحليل الكمي لمؤسسات تقييم الإدارة

الاقتصادية الدولية بشأن ليبيا، والتي أغفلت توفير أدلة تجريبية تكون نابعة من التحليل الكيفي للتأثيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالسياق المؤسسي للإدارة الاقتصادية في ليبيا. يقدم هذا البحث بشكل أساسي التأثيرات السياسية.

6. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه أحد المحاولات الحديثة التي تتخذ اتجاهها جديدا في تحليل الاقتصاد السياسي، عبر إدخال مداخل الخطاب والسرد في السياسات العامة الحديثة، من أجل تقديم تفسير للديناميكيات الحقيقية التي تقف وراء توجهات التغيير الاقتصادي في الأنظمة الشمولية وباستخدام التحليل الكيفي.

7. مصطلحات البحث:

المصطلحات الرئيسية المستخدمة في إجراءات هذا البحث هي الآتي:

■ الإصلاح الاقتصادي:

يُعد الإصلاح الاقتصادي أحد أوجه الإصلاحات المؤسسية لمنظومة الحكم الرشيد من خلال التأكيد على حسن توظيف الموارد وإعادة هيكلة الاقتصاد (Bevir, 2009)، وهو أيضا ذلك التغيير الذي يشمل أربعة أوجه اقتصادية أساسية في مكونات نظام الإدارة العامة حيال الاقتصاد، وهي تبسيط وتسهيل إجراءات الأعمال، ومنح الائتمان، والتجارة عبر الحدود (Hvidt, 2011).

■ الإصلاح التنظيمي لإدارة العامة الاقتصادية:

يعتبر الإصلاح التنظيمي من مجالات الحكم الرشيد ، حيث يهتم بتفسير التغيير في السياسات العامة سعياً نحو اقتراح حلول لمشكلات الإدارة العامة خصوصاً في الأنظمة الشمولية (Holmberg, et al., 2008)، ويهتم أيضاً بتتبع الجودة التشريعية في الإصلاح الاقتصادي التي تلعب دوراً كبيراً في قيادة وتوجيه آليات التغيير الاقتصادي لدى صانعي السياسات العامة (Gamble, 2000) لأن التدابير التشريعية تمثل إحدى المكونات المؤسسية الرئيسة لإدارة الحكم الاقتصادي في الدولة، وتفتح مسارات بحثية مهمة لفهم الترتيبات المؤسسية لتسيير وإدارة الاقتصاد الوطني بحسب خصوصية الدولة والنظر إلى توزيع القوى فيها (Radaelli and De Franco, 2007).

■ الخطاب المؤسسي:

يعتبر الخطاب المؤسسي أحد الأطر التحليلية والنظرية الحديثة المستمدة من المداخل الاقتصادية المعاصرة، وهو الإطار الذي يقدم الربط الواقعي بين استحقاقات الترتيبات المؤسسية في دولة ما بصورة حقيقية من خلال ربط أفكار السياسات العامة بالفاعلين الرسميين وبالأطر المؤسسية القائمة، ويُمكن باحث السياسة العامة من التعرف على أفكار الإصلاح والتغيير المؤسسي للسياسات العامة، إلى جانب الخطط والبرامج المتعلقة بالإصلاح (Schmidt, 2008).

■ إطار السرد في السياسة العامة:

يعني سرد السياسات العامة دراسة وتحليل الظروف والأحوال والمواقف التي يتشكل فيها الخطاب المؤسسي للسياسات العامة، ويعني الإطار هنا وجود قاعدة نظرية وتحليلية واضحة لتحليل الخطاب المؤسسي، بما يتلاءم مع السياق الوطني المؤسسي لدولة ما. أي أن لكل سياسات عامة ضمن برنامج الإصلاحات المؤسسي "بعداً سردياً" (Narrative Dimension) لكي يتولى صانع القرار تبريرها وإقناع المستهدفين محلياً ودولياً بها (Mcbeth, 2010).

■ الحكم الرشيد:

يشير مصطلح الحكم الرشيد في البلدان النامية إلى كافة الإصلاحات والتعديلات المؤسسية والممارسات ومخرجات السياسات العامة، التي تكون مطلوبة من أجل تحسين الخدمة والتنمية في الدولة شاملة أبعاداً متعددة تقاس بواسطتها كل هذه الاعتبارات (Bevir, 2009).

8. تصميم البحث والمناهج والمداخل التي تستخدم في البحوث الكيفية حول الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية:

يوفر تصميم البحث خطوات منهجية ومنظمة نحو جمع وتحليل الأدلة التجريبية التي جمعها الباحثون (Remenyi, 1998)، هذا التعريف مناسب لتحليل سليم من قبل مدخل الخطاب المؤسسي (DI) وإطار السياسة العامة السردية (NPF)، حيث

يعالج تصميم البحث الأدوات المناسبة لفحص فرضية البحث والأسئلة بطريقة منهجية (Flick, 2006).

إن طبيعة البحث النظرية تتطلب التعمق في الأدب النظري وأدب الحكم الرشيد Good Governance، كما تتم كذلك الاستعانة بمدخل الخطاب المؤسسي Discursive Institutionalism من أجل تقديم أسلوب الترميز الكيفي لحصر موضوعات التحليل Coding of Them-، حيث ستركز هذه التقنية على تقنية NVivo وهو برنامج التحليل الكيفي الرائد الجديد، الذي يُقدّم من خلال هذا البحث لكافة التخصصات ذات الصلة بعلم الاقتصاد من أجل تدشين البحث الكيفي وبناء الدليل التجريبي.

9. الأساليب الكمية والكيفية في تحليل الإصلاح المؤسسي الاقتصادي: مدى الحاجة إلى التحليل الكيفي في دراسات الحالة.

1.9 قياس التغيير في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية:

لقد حثت التطورات في تعريف إدارة الحكم الرشيد للسياسات الاقتصادية العلماء على البحث عن "التعريفات الإجرائية Operational Concepts" كمسألة مهمة في البحث عن تدابير لفهم التأثير المؤسسي على تغيير السياسة العامة الاقتصادية، حيث استندت هذه الجهود إلى وضع بروتوكول منهجي واضح للقياس، لتوفير العوامل المحددة المكتسبة من التحليل التجريبي الكمي

(Kaufmann, et al., 2000)، وتزامنت هذه المحاولات مع جهود صندوق النقد الدولي (IMF)، والتي أعلنت في عام 1996 أن الركائز الرئيسية اللازمة للحكم الاقتصادي الجيد تشمل: سيادة القانون، والشفافية، والكفاءة، ومساءلة القطاع العام، ومكافحة الفساد، والإصلاح التنظيمي. ولقد أكد صندوق النقد الدولي أن إجراء أية تغييرات في السياسات العامة أو الإصلاح المؤسسي يجب أن يحدده المانحون وصندوق النقد الدولي. كما يجب مراعاة "الخصوصية المحلية Local Specificity" (IMF, 1997).

وفي عام 1997، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره المعروف بعنوان "الدولة المتقلصة Shrinking State"، والذي يتناول الأهداف الرئيسية لتغيير الحكم، من خلال معالجة دور الدولة المتقلص في القطاع العام. فقد أكد هذا التقرير على ضرورة تحقيق الانسجام بين الجهات الفاعلة الحكومية والعدالة الاجتماعية، وذكر أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة المواطنين. كما اهتم التقرير بهدف تحقيق مستويات الكفاءة في السياسات الاقتصادية. لذلك، تشير عملية تغيير الحوكمة Governance بشكل أساسي إلى شبكة المؤسسات الحكومية التي تستخدم لوائح تهدف إلى تحقيق اقتصاد مستدام يؤدي إلى الرخاء والرفاهية (UNDP, 1997).

تحديد الحكم الرشيد على أساس أبعاد مؤسسية قابلة للقياس والتي تشكل عنصر منهجيته. وفقاً لكوفمان وآخرين، يتم تعريف الحكم الرشيد على أنه: "التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين. ويشمل ذلك ما يلي: (1) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومحاسبتها ومراقبتها واستبدالها، (2) قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة وتنفيذ وإنفاذ سياسات ولوائح سليمة، (3) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم" (Kaufmann, et al., 2000). ولمزيد من الانتشار لهذا التعريف الواسع، تم إنشاء المنهجية التجميعية وتنظيمها في "مسائل الحكم الرشيد العالمية (WGI)" المعروفة على أساس بناء ستة مؤشرات مجمعة تتناول مسائل الحكم الرشيد، بدءاً من مقارنة تحليلية بين 150 دولة، وتقديم دليل تجريبي على التأثير السببي للحكومة على تغيير السياسة العامة (Kaufmann, et al., 1999). وتشمل أبعاد الحكم الستة التي تتضمن مؤشر "علو صوت المحاسبة والمساءلة" ومؤشر "عدم الاستقرار السياسي والعنف" و"فعالية الحكومة" و"حكم القانون" و"السيطرة على الفساد"، وأخيراً "الجودة التنظيمية والتشريعية".

إن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تغيير الحوكمة تُشابه كثيراً تعريف البنك الدولي، من حيث التركيز على الممارسة الجيدة للسياسة، لكن منظوره يفتقر إلى ضرورة توفير "تعريفات تشغيلية (إجرائية) للأداء المؤسسي للإدارة الحكومية الاقتصادية تستند إلى عمل تجريبي كمي جوهري Substantive Empirical Work. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي (DG) التي حددت الحكم الرشيد من "زاوية الديمقراطية"، مع التركيز على المساءلة والشمولية وأيضاً دعائم سيادة القانون، والشفافية، والاستجابة، والآراء، والعدالة، والكفاءة، والفعالية.

وفي الواقع، إن هذه المكونات لا تمثل سوى قائمة طويلة من الميزات المرغوب فيها للحكم الرشيد. وبدلاً من قياس الحوكمة، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "مقارنات تفاعلية Interactive Comparisons" تستند إلى جمع عمل المنظمات الأخرى، وخاصة القياسات التي قدمها البنك الدولي. ثم تم تقديم مبادرة الحكم الرشيد العربية الإقليمية (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR) التي تعكس دليلاً واضحاً على فشل هذا القياس - إذا جاز التعبير - حيث تم سحبه بالكامل في عام 2012 م بسبب عدم كفاية البيانات التي يمكن أن تفسر الحكم وتغيير السياسات في المنطقة العربية. ثم أطلق البنك الدولي "منهجية التجميع Aggregating Methodology" المعروفة في الوسطين المهني والأكاديمي (Kaufmann, et al., 2000)، وبدأ في

2.9 المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية International Financial Institutions-IFI وتحليل الإصلاحات الاقتصادية في ليبيا: نظرة في مظاهر العجز التحليلي في أدوات التحليل الكمي:

رغم أن المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق لنقد الدولي قدمت تعريفات محددة لمكونات الحكم الرشيد في الإدارة الاقتصادية؛ إلا أن البنك الدولي يُعد أكثر المؤسسات التي قدمت آليات قياس كمية للإدارة العامة الاقتصادية. ولذلك تم إنشاء هذه المنهجية في عام 1999م لتحديد وقياس مسائل الحوكمة وتضمنت ثلاث خطوات رئيسية. أولاً، يأتي تصنيف البيانات المكتسبة من الاستطلاعات وبيانات الاستطلاعات من المصادر الفردية إلى الأبعاد الستة المذكورة أعلاه. وتركز الخطوة الثانية على تحديد نطاق قيمة الاستجابات، ثم تصنيف الأنظمة من النطاق - 2.5 إلى + 2.5 نقطة على مقياس الإحصاء. تتعلق الخطوة الثالثة أساساً بتطبيق الأساليب الكمية لإدارة البيانات في توفير نتائج تغيير السياسة. في الفترة ما بين عامي 2000 و 2014 م، قام الباحثون المرتبطون بمشروع البنك الدولي بتوسيع نطاق دراستهم ليشمل 215 دولة، باستخدام مصادر بيانات مجمعة مقدمة من 25 مؤسسة معروفة في العالم، تم تجميعها وفقاً للأبعاد الستة المذكورة أعلاه (Kaufmann, et al., 2000, The World Bank 2013). تم استخدام البيانات المجمعة لتصنيف أداء السياسة في كل مكون من مكونات الحوكمة، مع درجات تتراوح بين (- 2.5 إلى 2.5)

أو (0 - 100) مئوية. كان السبب الرئيسي لإجراء هذا العمل هو فهم أوجه التشابه والاختلاف التي يمكن أن تبرر تغيير السياسة في جوانب مختلفة (Kaufmann, et al., 1999).

3.9 مشكلات القياس الكمية والانتقادات الموجهة لها:

يحمل تقييم البنك الدولي وبيانات العلماء المرتبطة به العديد من المزايا والعيوب لتحليل السببية (1)، من حيث الميزة الرئيسية المقدمة، قدم العمل عبر البلاد كمية كبيرة من البيانات الغنية والنتائج (Kaufmann, et al., 1999). في المقابل، وجهت العديد الانتقادات إلى هذا العمل مشيرة إلى الثغرات الرئيسية في هذا التحليل التقليدي للحكم وتغيير السياسة العامة مثل، وجود قيود تتعلق بالإهمال في شرح "السياق المؤسسي الوطني"، خاصة لكل حالة من الأنظمة غير الديمقراطية مثل ليبيا، علاوة على ذلك، كانت المقارنات القائمة على التصورات التي تم الحصول عليها من خلال استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية (الخبراء ورجال الأعمال) تستند بشكل أساسي إلى عدم "توفر البيانات المعقدة الكافية" وبالتالي أثارت مخاوف جدية من جودة البيانات وتغطيتها (Kaufmann, et al., 1999) وأثرها السلبي على تفسير ديناميات تغيير السياسات في سياق وطني معين، فضلاً عن ظهور فجوات في استطلاعات الرأي والاستطلاعات والأسئلة المتعلقة بطبيعة العمل، الأمر الذي يُضعف أسس "تحليل الإدراك Perception Analysis"، كما

أيضا الطريق لدراسات "المؤسسية الجديدة New Institutionalism" من أجل تقديم تفسير لسببية الإدارة الحكومية على السياسات الاقتصادية. علاوة على ذلك، فتح النقاش مسارات جديدة لقضايا السببية الجديدة التي تتعلق بسياق البلد مثل: هيكل القوى السياسية القائمة في الدولة والمجتمع وطبيعة المؤسسات السياسية والسياسات العامة ذات الجذور المجتمعية. كلها كانت مقترنة بالدعوة إلى تطوير آليات جديدة، تستند إلى دراسة الظروف الكامنة وراء شكل المؤسسات وعملية التفاعل المحيطة بالسياسات العامة (Sangmpam, 2007).

ومع ذلك، بقيت أسئلة ضبط المفاهيم وتوفير آليات القياس الكمي دون إجابة، مما جعل تأثيرات إدارة الحكم على السياسة الاقتصادية فكرة غير متفق عليها (Landman and Häusermann, 2003). في هذا الصدد جادل الفريق البحثي المكون من Kurtz and Schr- (2007) بأن التدابير السائدة للحكم الرشيد عانت من مزيد من "التحيز الإدراكي" بسبب تأثير السياق المؤسسي الوطني على الردود التي تم جمعها من استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية اللازمة للتحليل الكمي. وبرزت كذلك مشكلة أخرى في التحليل الكمي هي "الخلط المفاهيمي" فيما يخص اختيارات السياسة العامة. لقد قام هذا الاتجاه على المؤسسية الجديدة New institutionalism (Dellepiante-Avellaneda, 2009).

في الاستجابات المتعلقة بالممارسة السلبية للحكم في الأنظمة الاستبدادية، لأنها تأثرت بـ "التصورات الخاصة بكل بلد"، وبالتالي أعاقَت إجراء مقارنات سليمة (Kaufmann, et al., 1999)، بالإضافة إلى تباين النتائج السلبية والإيجابية. هذا يكشف عن الاختلافات بين الأنظمة كما في مستويات الدخل، والتي تبين وجود علاقة عكسية بين الحوكمة في تغيير السياسة. وقد جعل هذا التحليل من الصعب تقديم نتائج مقارنة متوافقة (Kaufmann, et al., 1999, La Porta, et al., 1999). كما انعكست الفجوة في تفسير السببية في غياب واضح لـ "آلية تحليلية كيفية" يمكنها تفسير آثار السياق المؤسسي على تغيير السياسة العامة.

10. ظهور الحاجة إلى التحليل المؤسسي الكيفي الجديد في الحالة الليبية بعد إخفاق التحليل الكمي:

كان ربط تحليل الأداء المؤسسي (أداء المؤسسات) بمخرجات أداء الإدارة الحكومية (السياسات الاقتصادية) أمرا حاسماً في الحصول على تحديد أفضل لتأثير السياق المؤسسي على قدرة أي نظام على الحكم الاقتصادي بطريقة فعالة (Peters, 2005)، كما دعت المؤسسية الجديدة في العلوم السياسية إلى تحليل أوجه التكامل المؤسسي (Hall and So- skice, 2001) و "الثقافة" بغية صياغة السياسات والنتائج الاقتصادية النهائية. كما شدد (North, 1997) على الدور الحاسم الذي تلعبه الثقافة والتاريخ في خلق نمو اقتصادي مثمر، لأنه يشكل السياق المؤسسي الوطني. لقد مهد هذا التوجه

هذا الصراع بين النخبة لاحقا في دراسة الحالة الخاصة بنا على ليبيا، على الرغم من انعكاسه في النزاعات حول الأدوار الخطابية السردية حول قرارات السياسات العامة. ثم ميزت دراسات أخرى بين السلطات "الرسمية" والسلطات "غير الرسمية" (Dellepiane - Avellaneda, 2009). يشير هذا إلى البحث عن مناهج نوعية للآليات التحليلية لتفسير تأثير الحوكمة على تغيير السياسات الاقتصادية. وقبل الحديث عن إخفاق التحليل الكمي في تقديم تفسير حول النزوع إلى إحداث التغيير في إدارة السياسات الاقتصادية في الحالة الليبية، يلزمنا أن نشير إلى أن الأدب الدولي في دراسة وتحليل التغيير في إدارة الحكم قد فشل في تقديم تفسير عن حالات الأنظمة الشمولية المشابهة للحالة الليبية (2003-2010). واستمر السؤال الرئيسي المتعلق بظهور "الجيل الجديد من الأنظمة الشمولية"، وكيف يميل حكام الإدارة العامة إلى الحفاظ على تأثيرهم على أي تغيير في القيادة، "فعدم اليقين Uncertainty" يُحيط باستقرار تلك الأنظمة الشمولية (Brownlee, 2007) وغالبا ما تسعى هذه الأنظمة الشخصية في الإدارة العامة إلى اختيار "بعض ميزات الإصلاح الاقتصادي" لتقديم نوع محدد من التغيير.

إن ذلك يقودنا أيضا إلى إبراز ما يعرف بتبني "مظاهر محددة" من الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية الاقتصادية دون غيرها، كما حدث في حالة ليبيا خلال الفترة 2003-2010م والتي عجز البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والبحث الكمي بها عن تقديم

وفي الواقع، هذا الاتجاه أشار صراحة إلى أن منهجية تجميع البنك الدولي على أنها تعاني من "عجز تحليلي Analytical Deficit" وفقا لإهمال الظروف التي تشكل السياق المؤسسي وتساعدنا على فهم العلاقة السببية. إن هذا التقصير تطلب زيادة الاهتمام بالقضية الأساسية المتمثلة في "تأثير السياق المؤسسي الوطني" على تغيير السياسات العامة. فلم تتم تغطية القضية بشكل كاف لتفسير "لغز السببية" الذي يتوفر فيها تأثير نمط الإدارة الحكومية على السياسات الاقتصادية. إن ما يؤثر المزيد من هذا القلق هو الدليل التجريبي القوي الذي يظهر أن بعض الأنظمة الشمولية التي تتشابه مع النمط الليبي السابق في إدارة الحكم ولكنها تنتج نموا اقتصاديا أكثر استدامة من غيرها (كالإمارات). لقد دعا هذا التوجه الجديد البحوث إلى التمييز بين "قواعد اللعبة"، وإستراتيجيات ومعتقدات "لاعبي اللعبة" أنفسهم، لقد استند هذا النقاش في الاقتصاد السياسي إلى موضوع "المؤسسات مقابل تغيير السياسات العامة" (Alesina, 1997).

ووفقا للأداء السياسي المثير للإعجاب في عدد من الأنظمة الآسيوية (الحكومات الشمولية بشكل رئيسي - بما فيها الصين) صاغ الباحثون إدعاءات حول الديناميكيات الحقيقية وراء "خيارات السياسة العامة" وكيف تأثروا بالسياق المؤسسي الوطني. من بين الأمثلة المقدمة في هذا العدد سمات عدم الاستقرار السياسي والنزاع السياسي بين النخب السياسية لمثل هذه الأنواع من الأنظمة (Mantzavinos, 2004) - سوف يظهر

العملية المجسدة لهذا التوجه - على سبيل المثال- محاولة الإدارة الحكومية آنذاك "إظهار وجود شريك موثوق به" مع اقتصاد مفتوح جذاب للأعمال التجارية الدولية (إتفاقية التعاون مع إيطاليا)، وكذلك إظهار ليبيا كدولة رائدة في التنمية الاقتصادية الإقليمية والقارية على مستوى أفريقيا. لذلك نفترض (أونتوقع) أن يتبنى قادة الدولة الشمولية مظاهر تخدم نواياهم وأهدافهم. وعلى ضوء السياق الوطني عندهم، نتوقع ألا يتم اختيار العديد من المبادئ المؤسسية التنظيمية ذات الأهمية المركزية في الأدبيات من قبل حكام نمط الشمولية مثل: "الضرورة"، "الاتساق"، "إمكانية الوصول"، "المساءلة"، "الاستشارات التعددية المفتوحة" (Argy and Johnson, 2003). واتفق معهم كذلك كل من (Radaelli and De Fra- ncesco, 2007).

إن ما سبق من معايير كلها ليست أولويات بالنسبة للإدارة الحكومية الاقتصادية لنظام شمولي مركزي في قراراته. يبدو في هذا الصدد أن القواعد الشمولية (القائمة على سيطرة المركز على مقاليد القرار) في البلدان النامية تعتمد نوعاً من الجودة التنظيمية Regulatory Quality تكون مرتبطة بشكل أساسي بالإصلاحات الاقتصادية Reforms ، التي قدمها البنك الدولي. في هذا السياق، توصلت الدراسات العلمية الكمية للبنك الدولي إلى وجود تباين ملحوظ بين الأنظمة الشمولية عند إجراء تحليلها للجودة التنظيمية. لكن ما كان مفقوداً بشكل ملحوظ في هذا الاتجاه هو تقديم "تفسير كيفي" Qualitative

تفسير واضح لهذه التفضيلات المحددة في زمن محدد. فلماذا يتم اختيار سياسات اقتصادية محددة من الإدارة الحكومية في السياسات الاقتصادية؟ وما موقف التحليل الكمي التقليدي من هذه الاختيارات؟ إن عدم وجود تعريف موحد متفق عليه للحكم الرشيد كان هو النقد الرئيسي الموجه لقصور التحليل الكمي عن تفسير مشكلات السببية العكسية في تحليل الحوكمة والسياسات الاقتصادية (Charron and Lapuente, 2011, Holmberg and Rothstein, 2012). وهنا يجادل (afors, 2013) بأن البحث عن تعريف واضح لجودة الحوكمة -Quality of Governance- يتطلب توضيح مكوناته لصالح مفهوم تشغيلي Operational Concept يمكن أن يقدم وزناً تجريبياً في تحليل تغيير السياسات العامة الاقتصادية.

إن الأنظمة الشمولية تركز على مكونات الحوكمة التي يمكن أن توفر سياسات اقتصادية ومالية يمكن التحكم فيها لتحقيق أهدافها. ولغرض تحقيق هذا الهدف، تبرز الجودة التنظيمية Regulatory Quality كأحدى أبرز جوانب الإصلاح المؤسسي الاقتصادي التنظيمي المحدود. وذلك بالنظر إلى التأكيد على أن الإدارة الحكومية الليبية (2003-2010م) قد أعلنت أن الإصلاح الاقتصادي هو وسيلة لإحداث تغييرات أوسع في إدارة الاقتصاد الليبي. فقد تم إعلان الإصلاح المؤسسي التنظيمي في بعض جوانب الاقتصاد الليبي "بشكل استباقي" لإظهار هوية جديدة للبلد في النظام الاقتصادي والمالي - وحتى السياسي - (الدولي). كان من المظاهر

Interpretation يكون كافياً للإجابة عن أسئلة لماذا وكيف توجد اختلافات بين الأنظمة الشمولية في تبني التغيير في الإدارة التنظيمية الاقتصادية؟

1.10 الحالة الليبية بين التحليلين الكمي والكيفي:

إن الحالة الليبية في إدارة الحكم خلال الفترة (2003-2010 م) قد مثلت حالة معقدة، لكونها استهدفت إحداث الإصلاح المؤسسي الاقتصادي لدولة تنتقل من الفترة الاشتراكية إلى فترة جديدة تكون قائمة على الانفتاح الاقتصادي والحريات النسبية في السياسات الاقتصادية. لقد مثلت ليبيا نظاماً شمولياً خلال أطول فترات عمر الدولة بها (1969-2011 م). فخلال الفترة من عام 2003 م إلى عام 2010 م، بدأ النظام الليبي ينزغ إلى مزيج غير واضح من نظام الحكم المركزي الشخصي وبعض مظاهر نظام التوريث بملاح غير مكتملة (Van de Walle, 1994)، من خلال إظهار إشارات في وراثة الحكم خلال الفترة من 2003 إلى 2010 م. بالإضافة إلى ذلك، سعى النظام السياسي إلى إضفاء الشرعية على التغيير الجديد وفق إستراتيجيات التحول نحو الإصلاح الاقتصادي التنظيمي إلى حد ما، والبحث عن "الشرعية الخارجية External Legitimacy" كاستجابة للضغوط الخارجية (Al-Sawani, 2013). ونظراً لأن ليبيا تعرض حالة النظام المركزي الشخصي غير الواضح في ملامح الوراثة السياسية، فإننا نلاحظ أن دراسات البنك الدولي عبر البلاد فشلت في تفسير أية ديناميكية للتغيير والاقتصاد

السياسي في هذا النظام. فقد كان البنك الدولي صامتاً عندما يتعلق الأمر بتقديم البيانات التوضيحية لقوى تغيير السياسات والديناميكيات ذات الجذور المجتمعية. تهتم الدراسات بالمقارنات الكبيرة، ثم لا تفسر التباين الملحوظ في تغيير الحوكمة المؤسسية التنظيمية والتقلبات التي شوهدت خلال الفترة من 1996 إلى 2014 م بشكل عام وفي الفترة من 2003 إلى 2010 م على وجه الخصوص. توقعنا أن يتم التعبير عن بحث النظام الليبي عن وسائل تكيف جديدة في المجتمع الدولي من خلال تقديم بعض إصلاحات الحكم. في هذا الصدد، تقدم "الواقعية الاقتصادية Economic Realism" أحد خيارات النظام السياسي الليبي آنذاك، خاصةً عندما واجهت ليبيا تحديات خطيرة مع عقوبات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (Hurd, 2005, Zoubir, 2009). ومع ذلك، بقيت أسئلتنا: لماذا وكيف؟ هل يهدف النظام الليبي إلى إنتاج بعض الحوكمة الرشيدة ومظاهر الإصلاح المؤسسي، التي بها تكتيكات وإستراتيجيات وأهداف ومؤسسات من أجل إظهار تغييرات إيجابية في السياسات الاقتصادية؟

2.10 الأبعاد والتدابير المختارة لإصلاح الإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا:

كانت "الإصلاحات التنظيمية" للإدارة الاقتصادية هي التدابير الرئيسية المقدمة لإثبات بعض سمات إصلاح السياسات الاقتصادية في ليبيا بين عامي 2003 و2010 م، وتبين البيانات المجمع المقدمة من البنك الدولي أن ليبيا تمثل واحدة من

للشركات الأجنبية والمستثمرين (الجريدة الرسمية الليبية 2003-2010 م).

بالإضافة إلى ذلك، هدفت اللوائح الأخرى إلى إرسال إشارات إلى الأطراف الخارجية بشأن عملية توسيع نطاق تحرير القوانين الحالية، كما في حالة تعديل القانون رقم (21) لعام 2001 م فيما يتعلق بممارسة الأنشطة الاقتصادية في ليبيا. وشملت مجموعة أخرى من اللوائح المتعلقة بالتحول نحو الخصخصة وفتح الاقتصاد القانون رقم (1) لعام 2005 م للمصارف الذي مثل جوانب من تدابير السياسة الجديدة لكل من الخصخصة والاستثمار (الجريدة الرسمية الليبية 2005). وجدنا نوعاً آخر من اللوائح التي اقترحتها حكومة شكري غانم (اللجنة الشعبية العامة 2003 - 2006) مثل القانون رقم (2) لعام 2005 م بشأن مكافحة "غسل الأموال" (الجريدة الرسمية الليبية 2005) الذي صدر من أجل توفير عناصر جديدة من "الشفافية" و "السيطرة على الفساد" بعد أن أظهرت ليبيا تصنيفاً متدنياً جداً على مؤشرات البنك الدولي ومنظمة الشفافية لتقييم الحوكمة الاقتصادية. في الواقع، عثرنا على "جوانب محدودة من عنصر الشفافية" بالإضافة إلى القانون رقم (3) لعام 2005 م بشأن شركات القطاع العام لتنظيم وتحديد أنشطة شركات القطاع العام، من حيث أهداف النظام (الجريدة الرسمية الليبية 2005). لقد هدف هذا القانون أساساً إلى التأكيد على وجود هذه الهيئات في الاقتصاد الخاضع لسيطرة القطاع العام وتوجيهه (الجريدة الرسمية الليبية 2006)، وكذلك قرار اللجنة الشعبية العامة رقم

أكثر المؤشرات انخفاضاً وتغيراً في جودة التشريعات، حيث تم تصنيف الدولة في أقل درجات الربع الإحصائي المئوي الأول ما بين 0% - 10% خلال الفترة الممتدة من عام 1996 وحتى عام 2005، ثم تحسنت بشكل مضطرب خلال الربع الإحصائي المئوي ما بين 10% إلى 25% في منتصف الفترة من 2003 إلى 2010م، لكن يُلاحظ هنا أن بداية ونهاية الفترة قد اتسمت كل منهما بانخفاض ملحوظ في هذا المؤشر (البنك الدولي، 2013). لقد كانت هناك حاجة واضحة لتفسير هذا اللغز الكمي: "لماذا وكيف تم اختيار هذه التدابير لإنتاج مواقف جديدة لبعض التغيير في الحكم؟" فلم تكن الأساليب الكمية المقدمة عبر استطلاعات البنك الدولي كافية أو حتى متضمنة لأية تفسيرات عميقة بالخصوص.

3.10 التغيير في الإدارة الاقتصادية الليبية من خلال الإصلاح التنظيمي الاقتصادي:

لقد تمثلت هذه الملاحظات في التغيير الذي طرأ على التشريعات واللوائح الصادرة بغرض تنويع الاقتصاد الليبي المغلق وفتح قطاعات اقتصادية جديدة بخلاف إنتاج النفط، وخاصة تلك التي نشأت من توجيهات قيادة البلاد. فقد كان كل مؤسستي مؤتمر الشعب العام (البرلمان المشرع آنذاك) واللجنة الشعبية العامة (الحكومة) نشطين في الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2010 م لإصدار قواعد جديدة لتحديد التدابير الرئيسية لدعم الأنشطة الاقتصادية الجديدة، لا سيما تحديد القطاعات المدنية

(118) لعام 2007 م بشأن ملكية الشركات العامة (الجريدة الرسمية الليبية 2007)، والتي تظهر مبدئياً وجود "الانتقائية Selectivity" للدولة الليبية حول تصنيف الأنشطة الاقتصادية التي تسيطر عليها الحكومة.

يلاحظ أن الدولة الليبية لم تحسم موقفاً واضحاً آنذاك تجاه الأبعاد الإجرائية الموجهة للمستثمرين الأجانب والشركاء التجاريين المحتملين مثل: القانون الأساسي رقم (7) لعام 2003 م لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية. كذلك، لوحظ ورود "عنصر الشفافية المالية" مرة أخرى في قرار مؤتمر الشعب العام رقم (20) لعام 2007 م بشأن الشفافية، والذي ورد متأخراً للغاية وبطريقة غير متسقة. كذلك صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (3) لعام 2007 م بشأن إنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، ولوحظ أنه كان مخصصاً فقط لتنفيذ إستراتيجية برنامج ليبيا الغد لسيف الإسلام القذافي غير الرسمية Informal Initiative حول الإدارة الاقتصادية الجديدة (الجريدة الرسمية الليبية 2007 م). لم نشهد من خلال الملاحظة والتقصي أي تبني لإصلاحات مؤسسية حقيقية وجذرية ومستقرة فيما يتعلق بعناصر تغيير السياسة الاقتصادية مثل لوائح تتعلق بـ: الحرية الاقتصادية الفردية، والحيات الاقتصادية. ثم لاحظنا صدور لوائح أخرى مطلوبة لإصلاح اقتصادي مفتوح وديناميكي في وقت لاحق مثل القانون رقم (23) لعام 2010 م بشأن الأنشطة التجارية. وفيما يتعلق بحقوق العمال، تم تقديم القانون رقم (12) لعام 2010 م بشأن

علاقات العمل في ليبيا ليتضمن إيراد تفاصيل جديدة بشأن تنظيم علاقات العمل في القطاعين العام والخاص، لكننا لاحظنا أن لغة "الاقتصاد الاشتراكي" لاتزال قائمة في هذا القانون حتى في مرحلة الشراكة مع إيطاليا (الجريدة الرسمية الليبية 2010) (2).

بالإضافة إلى ذلك، كان قرار مؤتمر الشعب العام رقم (134) لعام 2006 م بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية الليبية ونظامه الأساسي خطوة أخرى نحو تنظيم الاقتصاد الحديث وإعداده للشركاء الأجانب التجاريين المحتملين (الجريدة الرسمية الليبية 2006). مع الإقدام على هذه الخطوة؛ كانت الإدارة الحكومية الليبية "انتقائية للغاية" و "بوتيرة بطيئة" في إنشاء هذه الهيئة. ظهر ذلك جلياً من خلال التأخر في إصدار القانون رقم (11) لعام 2010 م بشأن سوق الأوراق المالية الليبية (الجريدة الرسمية الليبية 2010). علاوة على ذلك، كان الحضور المستمر للإصلاح التنظيمي الاقتصادي قوياً للغاية في العمل التنسيقي خلال المرحلة النهائية من فترة بحثنا.

وقد تجلّى ذلك في صدور القانون رقم (23) لعام 2010 م بشأن الأنشطة التجارية في ليبيا (والذي تضمن أيضاً إعادة تعديل الأنظمة السابقة)، والقانون رقم (10) لعام 2010 م بشأن الجمارك (الجريدة الرسمية الليبية 2010). كما بينت الملاحظة البحثية للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية التنظيمية خلال الفترة (2003-2010 م) ظهور "حملة وزخم الاستثمار" في الإطار التنظيمي الاقتصادي الذي طرحه العقيد

11. متطلبات بناء الدليل التجريبي الكيفي . ماذا نتوقع من التحليل الكيفي بعد إخفاقات التحليل الكمي في الحالة الليبية ؟

1.11 ماذا نتوقع؟

هناك حاجة واضحة لإطار سياسة نظري وتحليلي جديد يمكنه أن يوفر تفسيراً أفضل للعلاقات والإستراتيجيات الخاصة بإصلاح الإدارة العامة في ليبيا إزاء السياسات الاقتصادية. كان هناك العديد من مظاهر التغيير في السياسة الاقتصادية الليبية في جوانب مثل: "الخصخصة والاستثمار"، و"كسر احتكار القطاع العام" كسمات أساسية للإصلاح الإقتصادي في ليبيا. نتوقع أن ينظر بحثنا عن التغيير في نمط الإدارة العامة في ليبيا في أبعاد مثل: 1. المواقف العملية للجهات الفاعلة السياسية. 2. مدى وجود "إرادة معلنة" للتغيير من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العامة. 3. المتطلبات التنظيمية والقانونية للإصلاح وتغيير السياسة الاقتصادية. 4. تحديد دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وشبه الرسمية (إن وجدت) في المواقف العملية تجاه تحقيق الإصلاح المقصود الجديد. 5. فهم المواقف والأفكار الرئيسية التي تؤثر على إصلاح الحكم. 6. تحديد أنماط التفاعل بين النظام وجميع الأجزاء المشاركة في عملية الإصلاح، بما في ذلك الجهات الدولية الفاعلة. في نهاية المطاف، نتوقع أن تبني الخطاب الموجه نحو السياسة كآلية تحليلية مبنية على دليل تجريبي يستند إلى خطاب تغيير السياسة العامة. بذلك يمكن أن يتوفر لدينا فهم

القذافي وغانم وسيف عبرما أطلق عليه "الإعداد التنظيمي المستمر". شملت هذه المظاهر كلا من قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم (433) لعام 2006 م بشأن تحديد بعض الأحكام الخاصة بأداء الشركات الأجنبية وأنشطتها في ليبيا. كذلك، لوحظت بعض "المحاولات التنظيمية المبتكرة" في مراحل لاحقة من خلال إعلان القانون رقم (9) لعام 2010 م بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا (الجريدة الرسمية الليبية 2010 م) والذي صدر عن الجهة التشريعية سابقة لوضع تغيير اقتصادي جديد. كما استهدفت بعض القرارات التنفيذية تقديم المزيد من جوانب الإدارة الاقتصادية الجديدة من خلال ما تضمنه من "إشارات الشفافية" و"تحسين كفاءة القطاع العام". تضمنت هذه اللوائح: القرار رقم (108) لعام 2006 م بشأن حقوق الملكية، والقرار رقم (533) لعام 2007 م بشأن العقود الإدارية الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة، لتعكس طبيعة الرقابة الإدارية على الإدارة الاقتصادية الجديدة (الجريدة الرسمية الليبية 2006 و 2007 م).

بنهاية ملاحظتنا حول الإصلاح التنظيمي الليبي للإدارة العامة الاقتصادية، نقول إن هذا الاتجاه قد اتسم بوجود العديد من "التحولات ونقاط التحول" ونمط مستمر من "التعديلات غير المتسقة". كل هذا سيظهر حتماً عندما ندخل سرد وخطاب السياسات العامة كمدخل كفي في التحليل يتعمق أكثر في الملاحظات السابقة.

التفاعلي من الخطاب يرتبط بشكل أساسي بالأعمال الجماعية والاتصال فيما بين الجهات الفاعلة في تغيير السياسات العامة.

1.2.11 دخول الأطر التحليلية والنظرية للخطاب والسرد على التحليل الكيفي للإدارة الحكومية الاقتصادية:

(1) الخطاب المؤسسي:

Discursive Institutionalism (DI)

وهو إطار حديث للاقتصاد السياسي طورته الباحثة الأمريكية (Vivien Sch-midt) بشكل أساسي لتفسير التغيير في إدارة السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية، في وقت لاحق من عملها وسعت الباحثة من مقاربة تفسير السياسة العامة والحكم بشكل عام، ووفقاً لـ Schmidt ، أصبح DI في السنوات الأخيرة واحداً من المداخل الرائدة في فهم وتحليل الإصلاح المؤسسي. إن النقطة الرئيسية هي أن تحليل الخطاب المؤسسي مفيد بشكل خاص في تحليل الأنماط السردية (الفكرية والتفاعلية) في العمل على تغيير السياسة في بيئة مؤسسية معينة. تتمثل أبرز المساهمات في إطار عمل إطار الخطاب المؤسسي في قدرته على ربط المؤسسات والجهات الفاعلة والأفكار من خلال الخطاب في سياق مؤسسي معين، فهو يتيح لباحثي السياسات والإدارة العامة فرصة التعرف بشكل أفضل على الأفكار الخاصة بالإدارة الاقتصادية بشكل عام، حيث تعرض الأنظمة خططا وبرامج وسياسات التنمية الاقتصادية (Schmidt, 2008).

حقيقي عميق للمكونات المذكورة أعلاه من "قصة السياسة العامة"، ومن ثم يُسَدُّ ثغرات تحليل الأدب الكمي التقليدي. نحن نعلم الآن أن الأنظمة الشمولية تنتج نمواً اقتصادياً مستداماً في بعض الحالات. هل هذا بسبب إصلاحات الحكم؟ أي من أبعاد الإصلاح المؤسسي بالتحديد؟ نؤكد أيضاً أن هذه الاختيارات الانتقائية للجودة التنظيمية ستكون فعالة سببياً للقادة الشموليين إذا تمكنوا من إقناع المجتمع الدولي والمواطنين بوجود نوع من الإصلاح المؤسسي. بالتالي فإن تحليل الخطاب أساسي هنا لأنه يعرض الإصلاح المؤسسي على المستهدفين به محلياً ودولياً. لكن هذا هو المكان الذي لم نجد فيه ما يقول الأدب فيه الكثير وهي الإضافة البحثية المرجوة. هذا أيضاً هو المكان الذي يجد فيه مشرونا البحثي الحالي أقوى دوافعه.

2.11 توظيف مداخل التحليل الكيفي حول الخطاب والأفكار والنص والسرد من أجل التعمق في فهم التغيير في الإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا:

إن الخطاب وتحليل النص يتضمن جانباً الأفكار والتفاعل الشفهي أو المكتوب، علاوة على ذلك، يأتي الخطاب بأشكال مختلفة: نماذج السياسات، والسرد، والقصص السببية وسرد السياسة العامة، وفقاً لجوانب التفكير والتفاعل في نفس الوقت. ففي جانب تحليل التفكير، يسعى صناع القرار في الإدارة العامة إلى إضفاء الشرعية على قرارات السياسات العامة (Hay and Rosamond, 2002)، في حين أن الجزء (Radaelli, 2004)،

يتطلب هذا المفهوم التكيف عندما تنتقل من الديمقراطية الليبرالية إلى الأنظمة الشمولية، لأن المؤسسات ومنتديات التخطيط الاقتصادي لا بد أن تكون مختلفة في المضمون والوظيفة. علاوة على ذلك، تعكس أفكار التنسيق الترتيبات المؤسسية بين الجهات الفاعلة في بيئة مؤسسية معينة مثل "مجلس مستشاري السياسة العامة". أما فيما يتعلق بالخطاب المؤسسي التواصلي فيتعلق بالإجراءات المتخذة "لشرعة الأفكار الجديدة"، وقيام مداولات الأفكار، والتمثيل الاجتماعي للإصلاح (Schmidt, 2002). في هذا الصدد يهدف الخطاب التواصلي إلى "الإقناع والشرعية"، مع التركيز على إقناع الأطراف الداخلية والخارجية بالتغيير المقترح أو الجاري في السياسات العامة (Schmidt, 1996, Mutz, et al., 2008). ومن خلال الوظيفة التواصلية للخطاب، تسعى الحكومات إلى إقناع جمهورها بالتغيير الاقتصادي من خلال إنشاء إطار يوضح الأحداث المستقبلية وتغييرات السياسة الاقتصادية. وفي حالات الأنظمة الشمولية يتجه الخطاب التواصلي نحو "الإقناع الخارجي" للسياسات الجديدة أكثر منه نحو المجتمع المحلي.

(2) إطار سرد السياسات العامة الاقتصادية:

Narrative Policy Framework (NPF)

يقر إطار NPF بأن مشكلات السياسة، وفرص التغيير، وحتى مفهوم "الحكم الرشيد Good Governance" موجودة فقط من حيث المعاني المشتركة

ويرتكز الخطاب المؤسسي بشكل رئيسي على نوعين أساسيين من الخطاب هما: "الخطاب التنسيقي Coordinative Discourse" للنخب، و"الخطاب التواصلي-Communicative Discourse" للأطراف الخارجية، على الرغم من أن النخب في الخطاب التنسيقي تحاول تأمين الشرعية لإصلاحاتها السياسية قبل نقلها للمجتمع الخارجي. لتحديد الخطاب التنسيقي، تشير Schmidt إلى "الأفراد والمجموعات في" مركز بناء السياسات العامة "الذين يشاركون في وضع وتطوير وتبرير سياسات جديدة وأفكار برامجية" في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية. كما أوضحت Schmidt مساهمة هذا النوع من الخطاب من حيث توفير المعلومات التي تفسر التفاعل بين الجهات الفاعلة الرئيسية وموظفي الخدمة المدنية والهيئات التشريعية المنتخبة في السياسة وخبراء السياسة والناشطين. إن الحكومات تنشر الخطاب المؤسسي الاقتصادي التنسيقي عندما تبحث عن بناء توافق في الآراء بشأن سياسة عامة جديدة على مستوى النخب، فيما ينصرف الخطاب التواصلي إلى السعي لإضفاء الشرعية نحو جمهور المواطنين محلياً وكذلك الجمهور الدولي (Schmidt, 2002). يترتب على ذلك أن الخطاب التنسيقي لا يتعلق فقط بالأفكار التي تستخدمها النخب، بل أيضاً عن المؤسسات والمنتديات التي تتفاعل فيها النخب ومناقشة الإصلاحات الناشئة وتغيير السياسات العامة بشكل عام.

ب- عنصر الشخصيات، مقدمو الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية، الهوية المؤسسية المطروحة - Characters, Na-rrators and Institutional Identity حيث يلتفت هذا العنصر إلى دور الشخصيات المؤثرة وعلاقاتهم السببية في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية (مثل: "من فعل ماذا وحيال من؟") ضمن مخطط حبكة الإصلاح الاقتصادي (سابقة الذكر Jones and McBeth, 2010, Ney, 2006, Stone, 2002). تحدد المعتقدات الأساسية للسياسة في النزاع السياسي الأبطال والأشرار Heroes and Allies, Villains and Enemies. بالاعتماد على مفاهيم بديهية عن "الضحية" و "البناء الاجتماعي للسكان المستهدفين"، لدينا ثلاث فئات أساسية: الأبطال والحلفاء والأشرار والأعداء المناصرون والمعارضون للإصلاح المؤسسي، وضحايا النزاع حول الإصلاح (Ney, 2006, McBeth, et al., 2005). كل ذلك ضمن تحليل تفاعل الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية معا.

ج- عنصر تحليل معتقدات السياسة والإصلاحات Policy Beliefs، وتعني الأدلوجيات والأفكار السياسية والاقتصادية التي يحملها صانعو الإصلاحات، حيث تكون المعتقدات السياسية مستقرة نسبيا بمرور الوقت وتظهر الخلافات السياسية عندما يكون هناك خلاف بين التحالفات المتعلقة بالمعتقدات الأساسية (Sabatier and Jenkins-Smith, 1999: 122). بالإضافة إلى ذلك، يجادل فريق (McBeth, et al.,

أو المتنازع عليها ضمن مجموعة معينة من الجهات الفاعلة في السياسة العامة الرسمية وغير الرسمية. وبالنسبة لبحاث مجال الإدارة العامة المشتغلين بإطار NPF، من الممكن اختبار ما إذا كانت الفرضيات صحيحة أو خاطئة. في هذا المعنى عمل الفريق الأمريكي المكون من (Jones and McBeth, 2010) أيضا على تشغيل مفاهيم تتعمق في التحليل الكيفي للسياسات الاقتصادية مثل الهيكل السردي Narrative Sturcture واختبار الفرضيات، وتبني كل من استنباط الفرضيات من النظريات واستخدام كل من الأساليب الكمية والنوعية معاً للبحث التجريبي لتعميم النتائج. إن هذا الإطار الأخير يقدم تفسيرات واقعية عميقة لسلوك ومواقف وأفكار صناع القرار الاقتصادي من خلال الاعتماد على عدد من العناصر القابلة للتحليل الكيفي التجريبي القابلة للاختبار بواسطة المقابلات والخطاب والتحليل القانوني وهي العناصر التالية:

أ- عنصر الحبكة السببية من وراء الإصلاح الاقتصادي (أسباب الإصلاح) Causal Plot التي تعني وجود سيناريو سببي (سبب ونتيجة) وقصة للإصلاح الاقتصادي تقف خلفه مسببات سياسية ثم مسببات ودواعي الإصلاح المؤسسي الاقتصادي. إن هذا المكون السردي هو الذي يفتح أدوات البحث الكيفي الجديدة مثل برنامج NVivo للتحليل الكيفي الذي يستخدم تقنيات "العقد Nodes" و "التدوين أو الترميز Codification" (Bazeley, 2008).

و- عنصر تحليل سيناريوهات يوم النهاية Domsday Scenarios إن لم يحدث الإصلاح، يخلق هذا المكون قوة دفع للعمل العاجل من خلال إظهار النتائج السلبية للغاية لعدم إصلاح الاقتصاد. من الناحية التجريبية ، يمكننا أن نتصور وجود سيناريوهات مختلفة فيما يتعلق بالتخلف الاقتصادي، وخطر أن تصبح أكثر عزلة.

ز- عنصر تحليل تحويل اللوم في تبرير الإصلاح الاقتصادي Blame / Devil Shift ، وهو عنصر يشير إلى التكتيكات السردية المبنية على التقليل من قوة النظام لصالح المبالغة في تقدير قدرات المعارضين من أجل تحويل اللوم في إستراتيجية السرد.

ح- عنصر تحليل الترتيبات والإعدادات المؤسسية (Institutional Settings context)، يشير الترتيب المؤسسي للنظام السياسي والاجتماعي إلى ما يحيط بمجموعات السياسات بشكل أساسي من خلال سياق السياسة وجذور هذه السياسة، حيث لا ينبغي فصل السياسة السردية عن هذا السياق المؤسسي ، بصرف النظر عن الجغرافيا أو المستوى المؤسسي (McBeth, et al., 2005, 2007) وكذلك طبيعة الفاعلين الرسميين وشبه الرسميين وغير الرسميين المؤثرين في الإصلاحات المؤسسية. إن تجميع البيانات الكيفية عبر خطاب الفاعلين والنصوص القانونية ووثائق المؤسسات كلها تمتزج مع الخطابين التنسيق والتواصل المندمجين أساساً في العناصر السابقة عبر ما يعرف بـ "تقنية الترميز التحليلي للبيانات

(2010) بأنه يمكن تحديد المعتقدات الأساسية عند طرح أسئلة مثل: من يجب أن تكون لديه القدرة على اتخاذ القرارات السياسية الخاصة بالإصلاح المؤسسي الاقتصادي؟ ، ومن (أو ما الذي سوف) يتضرر من الوضع الراهن للإصلاحات المؤسسية ؟ ، وعلى أي أساس يجب تقرير الإصلاح المؤسسي والسياسات العامة المنبثقة عنه ؟.

د- عنصر الإجراءات العاجلة في الإصلاح الاقتصادي Urgent actions TimeK يمثل هذا الجانب الإجراءات السياسي "العاجل" و "الفوري" لمواجهة العواقب والآثار المحتملة (Jones and McBeth, 2010: 341؛ Stone, 2002). في هذا السياق تبرز قضيتان أساسيتان هما: الأولى هي دور المضامين الأخلاقية، وكذلك دور الوقت كما هو محدد في قصة التغيير والإصلاح، حيث تبرز هنا وتبرز مفاهيم خطابية من المسؤولين مثل تسريع الأحداث والإلحاح والضرورة في الإصلاح المؤسسي.

هـ - عنصر تحليل القواعد / القيم الاقتصادية والسياسية الحاكمة Norms and Values ، يقدم أسئلة أساسية للتحليل مثل: ما هي المعايير التي تحفز تغيير السياسة الاقتصادية في ليبيا؟ وما هي القيم والمعايير الدولية لإصلاح الإدارة الاقتصادية التي ألهمت الدولة الليبية؟ وهل تتبع ليبيا نفس معايير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وغيرها؟ كيف تدعم هذه القيم قضية الإصلاح المؤسسي؟

2. وحدة التحليل: Unit of Anaylsis

فيما يتعلق بحدود هذا البحث، من المهم الإشارة إلى أنها مقتصرة على "الخطاب الموجه للسياسة العامة Policy Oriented Discourse" في إطار التحليل DI و NPF دون اعتبارات عملية السياسة الأخرى. وبالتالي يركز البحث على النص الخطابي كوحدة للتحليل من خلال الجهات الفاعلة والأنشطة المشاركة في مكونات السرد الخطابية.

3. تحليل البيانات و تقنيات الترميز الكيفي:

تتعلق هذه المسألة أساسا بالتحليل التجريبي، الذي يهدف إلى اختبار الأسئلة والفرضيات. وفي تحديد تقنيات تحليل البيانات، يشير (Yin 2009) إلى "فحص أو تصنيف أو جدولة أو اختبار أو إعادة تجميع الأدلة بطريقة أخرى، لاستخلاص استنتاجات مبنية على أساس تجريبي". عند اختيار الأسلوب المناسب للتحليل، من المهم ضمان التوافق مع الأطر المفاهيمية والتحليلية التي تبررها الأدبيات. ويتم في هذا البحث استخدام "الرموز" المحددة مسبقا لتلعب دورا في إنشاء التحليل كموضوعات أساسية Main Themes وفق أطر العمل النظري والتحليلي DI و NPF المعتمدة من الأدبيات، حيث توفر موضوعات أساسية تُسهل بناء تحليل سرديّة التواصل والتنسيق من خلال مكونات NPF في وظيفة الترميز Coding ، يُسهل برنامج NVivo إقامة الروابط بين موضوعات إطار السرد NPF ضمن التحليل التجريبي استنادا إلى

Codification". جدير بالذكر أن كل هذا التفاعل بين مكونات الأطر السردية يكشف العديد من إستراتيجيات الصراع داخل الاقتصاد السياسي للدولة مثل إستراتيجية التحكم في صراع الخاسرين والفائزين Identifying Winners and Losers وإستراتيجية المنافع والتكاليف الناجمة عن الصراعات Benefits and Costs وكذلك إستراتيجية بث الرموز Policy Symbols خلال عملية الإصلاح المؤسسي.

3.11 استخدام منهجية التحليل الكيفي وأسلوب الترميز من أجل دراسة وفهم التغيير في الإدارة الاقتصادية الليبية (2003-2010م) و استشراف المستقبل:

تعتمد منهجية البحث الكيفي التجريبي على متطلبات توفير الدليل التجريبي الكيفي سابقة الذكر، القائمة على توفير بيانات كيفية عن تفاعلات الإصلاح الاقتصادي في ليبيا، واندماج الخطابين التواصل والتنسيقي في عناصر السرد سابقة الذكر. بموجب ذلك تقوم المنهجية الكيفية على الأركان التالية:

1. دراسة الحالة: Case Study

هي فترة الإصلاحات الاقتصادية المعلنة في ليبيا خلال مشروع ليبيا الغد الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2010م.

"التحولات والتبدلات في الخطاب"، "نقاط التحول" في خطاب الإصلاح الاقتصادي، "الإشارة إلى الوقت المناسب للإصلاح المؤسسي"، "التكرار في العبارات" و "الصمت" و "الإغفالات" و "النهايات" و "التناقضات" (Bazeley, 2008)، إلى جانب الميزات الأخرى التي اكتشفناها من خلال التقاط عقد إطار سرد السياسات الاقتصادية NPF محددة مثل "الأبطال" و "الأشرار". و "الحبكة السببية"، "سيناريوهات يوم النهاية"، والعقد الأخرى.

البيانات المنبثقة من المصادر الكيفية، فيمكن إجراء تحليل لعلاقات موضوعات NPF من خلال الخطوات التالية: في الخطوة الأولى، ركزنا على اللغة المستخدمة في الخطاب، لأنه من المهم تتبع الإجراءات الخطابية للجهات الفاعلة في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية الليبية بالتوازي مع التغيرات التشريعية والتنظيمية. تستند الخطوة الثانية من تحليلنا التجريبي على تحديد السمات السردية للنصوص المشفرة للخطابين التنسيق والتواصل في الإصلاح الاقتصادي الليبي بما في ذلك ما يظهره مضمون العقد Nodes من خلال:

الشكلان (1 و 2): عقد الترميز الكيفي Nodes في استخدام برنامج Nvivo للتحليل الكيفي والذي يدمج إطار الخطاب المؤسسي DI و إطار سرد السياسات العامة الاقتصادية NPF وشكل (2): ترميز عقدة الحبكة السببية Causal Plot الاقتصادية خلال الفترة: 2003 - 2010م

Nodes

Look for

Search In

Nodes

Find Now

Clear

Advanced Find

Nodes

Name

Sources

References

Created On

Created By

Modified On

Modified By

ARGUMENT

12

53

07/12/2013 09:30

AMB

24/05/2015 12:38

AMB

CAUSAL PLOTS

67

162

04/12/2013 15:54

AMB

24/05/2015 12:38

AMB

CHARACTERS

10

21

05/02/2014 15:58

AMB

24/05/2015 12:38

AMB

CONFLICT

9

27

29/01/2014 13:46

AMB

24/05/2015 12:38

AMB

DEVIL-SHIFT

5

13

29/01/2014 13:43

AMB

12/04/2015 18:55

AMB

DOOMS-DAY SCENARIO

10

23

04/12/2013 15:55

AMB

12/04/2015 18:44

AMB

HEROES & VILLAINS

36

68

04/12/2013 15:54

AMB

12/04/2015 20:13

AMB

IDENTITY

31

77

04/12/2013 15:54

AMB

08/04/2015 03:52

AMB

INSTITUTIONAL SETTINGS

10

14

16/01/2014 18:02

AMB

24/05/2015 12:38

AMB

METAPHORS

8

8

07/12/2013 08:52

AMB

12/04/2015 18:54

AMB

MORAL IMPLICATIONS

2

4

29/01/2014 13:46

AMB

12/04/2015 17:12

AMB

NARRATIVE STRUCTURE

9

42

29/01/2014 13:49

AMB

24/05/2015 14:43

AMB

NORMS VALUES and BELIEFS

9

21

04/12/2013 15:54

AMB

24/05/2015 12:38

AMB

POLICY PROBLEM

14

40

29/01/2014 13:49

AMB

24/05/2015 12:38

AMB

TERMS OF REFERENCE

6

8

29/01/2014 13:55

AMB

12/04/2015 18:54

AMB

THE PRESENTATION OF SELF

21

27

19/10/2014 07:25

AMB

12/04/2015 18:49

AMB

TIME-PATHOS-DRAMA

8

26

04/12/2013 15:55

AMB

12/04/2015 18:46

AMB

TYPES OF SUPPORT FOR CHOICE

7

15

29/01/2014 13:45

AMB

24/05/2015 12:38

AMB

Sources

Nodes

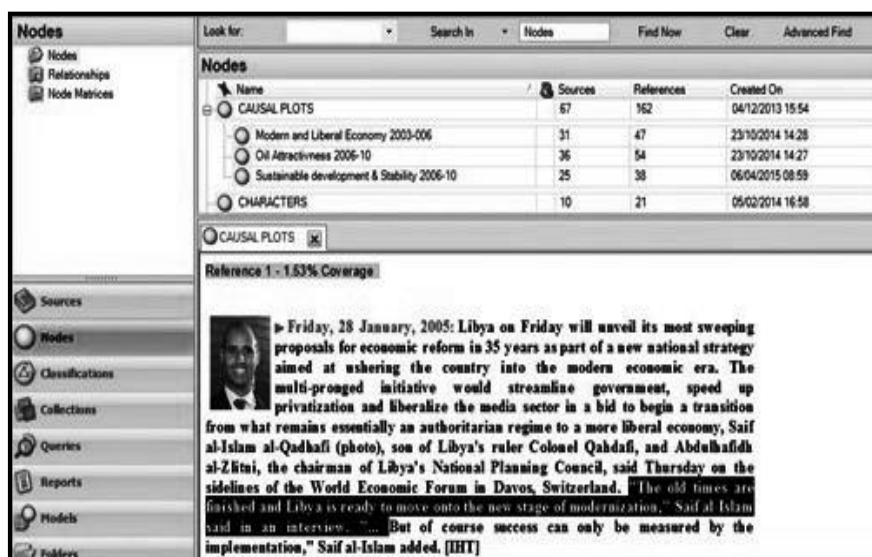
Classifications

Collections

Queries

Exports

شكل رقم (2)



الجدول رقم (1) بناء الدليل التجريبي للخطاب التنسيقي Coordinative-CRD في تقنية NVivo

مصدر البيانات الكيفية	اللغة	عدد الكلمات	صيغة الملف	الفاعلون الرسميون وغير الرسميون	عنوان الدليل التجريبي التنسيقي الكيفي	الخطاب والروايات التنسيقية رقم الدليل
VLC-فيديو مسجل	العربية	7078	Word	خطابات القذافي	- دعوة لإيجاد مصادر بديلة للنفط الليبي- أبريل 2003. - خطاب الدعوة لتفكيك القطاع العام في الاقتصاد - يونيو 2003. - خطاب أمام مؤتمر الشعب العام حول الإصلاحات - يناير 2006. - خطاب أمام مؤتمر الشعب العام حول الإصلاحات - يناير 2008.	CRD.1,4,26,27
VLC- فيديو مسجل	العربية	1107	Word	أمين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الحكومة السابق) د.شكري غانم 2003-2006.	- برنامج الإصلاح الاقتصادي للجنة الشعبية العامة 2003-2006. - قدم في جلسة استماع أمام مؤتمر الشعب العام في يناير 2005.	CRD.2

يتبع الجدول رقم (1)

CRD.3	حوار حول الإدارة الاقتصادية الجديدة للدولة.	عدد من وزراء القطاعات الاقتصادية (الأمناء)، منتدى حوار.	Word	1000	العربية	مجلة التجارة الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة في عام 2004.
CRD.5	خطاب سيف الإسلام أمام المنظمة الوطنية للشباب الليبي.	سيف الإسلام القذافي منتدى غير رسمي	Word	4001	العربية	قناة الليبية مسجل في 20 أغسطس 2005.
CRD.6	ليبيا والقرن الواحد والعشرون	سيف الإسلام القذافي / مبادرة غير رسمية للإصلاح الاقتصادي (كتاب).	Word	4000	العربية	كتاب صادر في عام 2002 بعنوان: ليبيا والقرن الواحد والعشرون.
CRD.7-14	أخبار حول اقتصاد ليبيا 2010-2003.	فاعلون، مؤسسات، أفكار.	Word	2547	English	Extracting coordinative discourse segments in Libya News Items: http://www.libya-watanona.com/libya1/oldnews.htm
CRD.15-22	مجلس التخطيط الوطني في ليبيا.	NPC	PDFs	11196	العربية	تقارير مجلس التخطيط الوطني 2010-2003.
CRD.23	مذكرة بشأن الإصلاح التنظيمي الاقتصادي.	Formal مجلس التخطيط العام	Word	1000	العربية	وثائق السياسات العامة بمجلس التخطيط الوطني.
CRD.24	الاستراتيجية الوطنية الاقتصادية NES في ليبيا.	مجلس التخطيط الوطني مجلس التطوير الاقتصادي	PDF	10000	English	ملف ورقي PDF+
CRD.25	ليبيا 2025: ثقافة نهوض وتنمية مستدامة.	مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والاستشارات.	Word	2000	Arabic (Translated)	وثيقة صادرة عن مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي.

الجدول رقم (2) بناء الدليل التجريبي للخطاب التواصلي Communicative-CMD في تقنية NVivo

الخطاب والروايات التواصلية رقم الدليل	عنوان الدليل التجريبي التواصلي الكيفي	متلقي رسالة الإصلاحات الاقتصادية	صيغة الملف	عدد الكلمات	اللغة	مصدر البيانات الكيفية
CMD.1	The New Libya-2003	المجتمع الدولي	Word	3339	English	SBS News and Politics videos - series of policy change discourse- News item- October2003: https://www.youtube.com/watch?v=H3yARINeA-0

يتبع الجدول رقم (2)

CMD.2	Libya-Gaddafi's Gamble	المجتمع الدولي	Word	4669	English	ABC videos of Foreign corresponds 22-6-3004: http://www.abc.net.au/foreign/content/2004/s1137968.htm
CMD.3	Interview with Muammar Gaddafi	أمريكا والمجتمع الدولي	Word	1420	English	Newsweek 2003 http://www.libya-watanona.com/news/n2003/n12jan3a.htm
CMD.4	Talking To Muammar Gaddafi's Son-National Review Online-2003.	سيف الإسلام القذافي / منتدى غير رسمي	Word	4001	English	قناة الليبية مسجل في 20 أغسطس 2005.
CMD.5	مقابلة مع د.شكري غانم حول الإصلاح الاقتصادي وتفكيك القطاع العام في ليبيا	المجتمع الدولي	Word	1000	بالعربي	الجزيرة يونيو - 2003: http://www.aljazeera.net/programs/today-interview
CMD.6	Libya, Past Present And Future. LSE Lecture	المجتمع المحلي والدولي	Word	1500	English	Lecture presented by Saif Gaddafi Source 2010 : https://www.youtube.com/watch?v=CkYeKYtzZhA .
CMD.7	Saif Gaddafi lecture on the Libyan reform issues at AUC speech	I & D Audience	Word	1059	English	Transcribed Video: May- 2003
CMD.8-16	Libya :News & Views	المجتمع الدولي	Word	1000	English	Extracting Communicative discourse segments in Libya News Items: http://www.libya-watanona.com/libya1/oldnews.htm
CMD.17	Prime Minister El Baghdadi El-Mahmoudi Statement to Pana-press regarding the Libyan Economy (2006).	لمجتمع الدولي	Word	500	English	Pana-press Archives: http://www.panapress.com/pana-10-lang3-index.html

يتبع الجدول رقم (2)

CMD.18,19,20, 21,22,23	Speeches/Statements of M.Gaddafi: - Gathering of U.S and Libyan Academics, 2006 - Statement on the Union for the Mediterranean-July 2008 - Speech to the UN General Assembly - September 2009 - Press conference with the Italian president Giorgio Napolitano 2009 - Gaddafi's statement in the African-European Summit-2010 - Statement to the Summit of the community of Sahelo-Saharan States-June 20	المجتمع المحلي والدولي	Word Transcript	5000	English	Muammar Gaddafi speeches Recorded and transcribed.
---------------------------	---	------------------------	-----------------	------	---------	--

ضوء الفشل السابق للإطروحات الاشتراكية. تعزز ذلك بنص الأدلة الكيفية كل من: (6. 1,4,5, CRD). من الناحية النظرية، كان هناك تركيز كبير على "التغيير التنظيمي التشريعي" باعتباره نمط التغيير الذي يغطي الأفكار "الحديثة" الجديدة للخصخصة والاستثمار وكسر احتكار القطاع العام، تمشيا مع مفردات الحوكمة في المنظمات الدولية مثل البنك الدولي.

وتتعلق "التعديلات التنظيمية" التي تجسدها اللوائح السابقة والجديدة للحكم بالأنشطة الاقتصادية، والخدمات المصرفية، والحد من لوائح غسل الأموال، والاستثمار الأجنبي وترتيبات إنشاء سوق الأوراق المالية الجديد، وإعادة تعديل

12. التحليل التجريبي للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية (2003-2010م) عبر ترميز الخطاب والسرد في السياسات العامة:

تم اختيار فترة دراسة الحالة هذه من عام 2003م، وكانت تلك هي سنة خطاب العقيد معمر القذافي، في 14-6-2003 م أمام صانعي السياسة الليبيين. أشار الخطاب إلى التغيير الاقتصادي من هيمنة القطاع العام على الإدارة الاقتصادية إلى اعتماد نظام أكثر ليبرالية للاقتصاد. لقد ظهر هذا الإعلان الخطابي بالتوازي مع مبادرة الابن (سيف الإسلام القذافي) غير الرسمية المتمثلة في ظهور كتاب "ليبيا والقرن الحادي والعشرون"، لتبرير مدى ملائمة الإصلاح المؤسسي الجديد في

السردية التنسيقية في تحليل كيفي متكامل فوجدنا "تقطعا" بين النخبة المحلية على مستوى المعتقدات المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية الاقتصادية أو من حيث الصراع الجوهري داخل النخبة. لم يكن وضع سيف الإسلام واضحا كفاعل رسمي مستقر في هيكل الدولة الليبية بسبب أن موقعه "غير محدد المعالم" داخل دوائر القرار في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية الجذرية. لم يكن السرد والمقترحات التي اقترحها سيف في كتابه (ليبيا والقرن الواحد والعشرون) مكملة تماماً لروايات والده الرسمية عن الإصلاح المؤسسي الاقتصادي. فعندما حان وقت الدفع بقرار الإصلاحات الفعلية في عام 2010، لم يكن لدى مؤتمر الشعب العام أي شك بشأن "التعليمات الرسمية" التي يجب اتباعها وفق المعتقدات الراسخة لفلسفة القطاع العام والاشتراكية لدى رأس الإدارة الحكومية وصاحب القرار (القذافي).

وبمرور الوقت وجدنا إخفاقا في السرد التنسيقي حول حسم الإصلاحات المؤسسية في اتجاه إيجابي، أي تثبيت المعتقدات داخل النخب الحاكمة. لقد عززت ذلك لدينا الأدلة الكيفية التجريبية- (CRD.1,2,6,7-14,15-22,24). وأظهر تحليلنا المتعمق للخطاب المؤسسي التنسيقي في اندماجه مع إطار سرد السياسات الاقتصادية NPF أن الحبكة السببية لإعداد مرحلة الإصلاح الاقتصادي قد تضمنت دورا واضحا لاتجاهين: الأول "إتجاه رسمي Formal" يقوده مؤتمر الشعب العام وينصاع تماما لتعليمات العقيد معمر القذافي في صنع

اللوائح السابقة المستمدة من عهد الاشتراكية. عزز ذلك كل من الدليلين التجريبيين - (23 & CRD.2). إن أبرز الشخصيات الأساسية - Primary Chara- cters في الإدارة الحكومية الليبية وفي سيناريو التحليل الكيفي للإصلاحات المؤسسية المعلنة تمثلت في شخصيات الدولة الليبية السابقة ومن أبرزهم العقيد معمر القذافي (كفاعل رسمي)، رئيس الوزراء الأسبق د.شكري غانم (فاعل رسمي)، رئيس الوزراء الأسبق د.البغدادي المحمودي (فاعل رسمي)، رئيس مجلس التخطيط الوطني الأسبق د.محمود جبريل (فاعل شبه رسمي بسبب الطبيعة الاستشارية شبه الرسمية لمجلس التخطيط الوطني التي تمزج بين الجانبين الرسمي وغير الرسمي)، وسيف الإسلام القذافي (كفاعل غير رسمي). كما تمثلت الأطر والسبل المؤسسية في عددٍ من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية مثل مجلس التخطيط الوطني (شبه رسمي)، ومؤتمر الشعب العام (مؤسسة التشريع الرسمية)، واللجنة الشعبية العامة (مؤسسة التنفيذ الرسمية)، والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي (مؤسسة فنية رسمية) والمنظمة الوطنية للشباب الليبي (مؤسسة غير رسمية).

لقد تم النظر بتعمق في سرديات التغيير المؤسسي الاقتصادي والرؤى الجديدة للإصلاحات المؤسسية العاجلة (على رأسها تفكيك القطاع العام المعلن) وفحص مدى استقرار المعتقدات داخل النظام. لقد قمنا بتقييم توقعاتنا على أساس الأدلة التجريبية التنسيقية وفق رمز (CRD). لقد قمنا بتحليل المواضيع

السياسة التنظيمية بناء على استمرار المعتقدات الإستراتيجية الراسخة والقطاع العام ، و"اتجاه ثاني غير رسمي Informal" أراد تنفيذ إصلاحات انفتاح اقتصادي صعبة التنفيذ في وقت قصير تأسيسا على فكرة "الفعل العاجل" المستند على نشر تعبيرات "الآن أو أبدا". ورد ذلك من الأدلة الكيفية (CRD.1,2,3,5,6,15,22).

لقد استنتجنا من التحليل الكيفي المعمق أيضا أنه قد تم نشر الخطاب التنسيقي "للحفاظ على الشرعية في الداخل". لكن في الواقع يفيدنا التحليل الكيفي للسرد أن متطلبات التغيير والإصلاح الاقتصادي الحقيقي تتضمن تغييرا كاملا في المواقف من الناس وأن يتضمن هذا التغيير وجود ملكية للمواطنين. قد يتوفر الحماس من مؤسسات وفاعلي الدولة للإصلاحات الاقتصادية الجديدة. ولكن من الصعب تخيل أية ملكية للمواطنين في هذه الخطوة، حيث لم يتم منحهم الحريات الفردية أو حقوق الإنسان. لقد قمنا بتحليل عنصر الوقت لتمثيل ضرورة التغيير - نذكر هنا أن في خطاب الفترة (2003-2006) م ، قد وجدنا أنه "يجب تفكيك القطاع العام فوراً" - وهو شيء غير منطقي من الناحية الواقعية - وذلك بالنظر إلى أن تفكيك كل القطاع العام يستغرق سنوات. في وقت لاحق من الفترة التي لاحظناها، يعود خطاب الوقت إلى تقديم "شعور بالإحباط" لأن بعض المطالب الخطابية والعملية الأكثر طموحا حول دعائم الإصلاح كالتنمية المستدامة (CRD.25) أصبحت تتلاشى تماما في الخطاب. لذلك أصبحت خطابات

"الضرورة" و "الإلحاح" صامتا بمرور الوقت، بل تلاشت مع قدوم الأعوام 2008، 2009، 2010 م. لقد عززت ذلك الأدلة التجريبية الكيفية: (-2,7, CRD.22,25,15,14). لقد تم تضخيم الضرورة الملحة للتغيير وضرورة ذلك من خلال تحليلنا الكيفي "السيناريو يوم النهاية" فتظهر عقد التحليل الكيفي (Nodes) عبر NVivo أشكالاً مختلفة ضمن موضوع سيناريو يوم النهاية مثل خطاب "الهدر الهائل المحتمل للموارد" (إن لم يتحقق التغيير) ، وخطاب "إعادة إنتاج الفساد" على نطاق واسع ويفقد لحظة التغيير المؤسسي المواتية. وجدنا كل ذلك مُعززا بالأدلة الكيفية: (CRD.1,2,3,4,5,6).

في الختام أثبت التحليل الكيفي التنسيقي للحبكة السببية وجود "محتوى فقير جدا Poor Content لخطاب الإصلاح المؤسسي الاقتصادي" (CRD.21 & 22)، حيث كانت الفجوة السردية كبيرة جدا بين التغييرات التي تخيلها نظام الحكم مثل "تفكيك القطاع العام على الفور" أو "إنشاء شكل جديد من أشكال الرأسمالية" في ليبيا في بضع سنوات لدولة طال فيها أمد الاشتراكية وبين مضمون الصنع الفعلي للسياسات الاقتصادية. هناك فجوة بين ما طلب من الناس القيام به وما أعطاهم من حيث الملكية الحقيقية للإصلاحات المؤسسية الجارية.

لقد أصبحت كل هذه التناقضات أكثر حدة بسبب حقيقة أن السرد التنسيقي فشل في "تثبيت الأدوار والمعتقدات" الجديدة

والتهديدات الخارجية والضغط على نظام إدارة الحكم. وتم التركيز أكثر على التخفيف من الضغوط الدولية عن طريق الترويج استناداً إلى فكرة "دفع الثمن The price to pay" لتصبح ليبيا شريكاً اقتصادياً دولياً لبعض الدول ذات المصلحة (الإتفاق مع إيطاليا) أكثر منه إصلاح اقتصادي حقيقي. لقد لاحظنا انتقال سرد النظام السياسي في الترميز الكيفي من "فتح الاقتصاد" إلى "الجاذبية" حيال الموارد: بذلك تصبح الإمكانات الكامنة للغاز والنفط حقيقية، ويصبح هذا هو الأساس الجديد للعلاقات التجارية مع الشركاء والثقة الشاملة لليبيا من الناحية الاقتصادية، على أن يتم التفاوض عن بعض التنازلات السياسية لها في مكونات الحكم الرشيد (CMD. 2,3, 8-16).

13. إجابة تساؤلات البحث:

إنطلق التقصي الكيفي لهذا البحث من التساؤلات الأساسية الثلاثة التالية:

التساؤل الأول:

لماذا فشلت الأساليب الكمية التقليدية في تقديم تفسيرات وافية للديناميكيات السياسية والاجتماعية المؤثرة في أداء ومخرجات الإدارة الحكومية لمؤسسات القطاع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2003-2010)؟

تتمثل الإجابة عن هذا التساؤل في أنه يوجد إخفاق واضح وفشل كبيرين من الدراسات الكمية في تقديم تفسيرات عميقة وافية حول التأثيرات السياسية والاقتصادية المحيطة بمؤسسات الإدارة

داخل النخبة الحاكمة في ذلك الوقت (CRD.5). وهو ما يعطي تفسيراً حقيقياً بل وواقعياً جداً للمؤشر الكمي، الذي أنتجه البنك الدولي حول تدني فاعلية السياسات الاقتصادية وكذلك مؤشر الارتفاع الطفيف للجودة التشريعية (2003 - 2006 م) ثم إصابة ذلك المؤشر بانتكاسة جديدة للأسفل مجدداً خلال الفترة ما بين عام 2006 م وعام 2010 م. ويظهر تحليلنا المتعمق للخطاب التواصلي Communcative في اندماجه مع إطار سرد السياسات الاقتصادية NPF أن المؤثرات السياسية المحلية والدولية قد لعبت دوراً حاسماً في تقرير مسار الإصلاحات الاقتصادية المعلنة. لقد قمنا بتحليل السرد التواصلي من خلال تجميع الدليل (CMD) عبر إدخال سياق الإصلاح الليبي والأحداث الدولية التي أثرت سياسياً على اختيار الحكم الاقتصادي كمجال لتطبيع العلاقات مع القوى الدولية، فوجدنا تركيزاً أكبر في تسويق الإصلاح الاقتصادي دولياً من متخذي قرار الإدارة العامة "لاكتساب الشرعية الخارجية" خلال تلك الفترة أكثر منه كاهتمام "بالشرعية الداخلية" مما أدى إلى ارتفاع التكلفة السلبية للأطراف المحلية الداخلية (على سبيل المثال، الغضب الذي تولد بقوة في يوم 17 فبراير 2011 م) كان بسبب قيام مشكلة خطيرة من الشرعية وإنهيار مصداقية الإصلاح المؤسسي الاقتصادي لدى المجتمع. كل ذلك تعزز بالدليل التواصلي الكيفي- (CMD.1,2,3,4,5,6,7,8-16).

كما وجد أيضاً استخدام سردي للموارد الاقتصادية للدولة (مثل الغاز والنفط) التي يمكن أن تُخفّض من التكاليف

التساؤل الثاني:

ما هي أبرز المؤثرات المنبثقة من السياق المؤسسي الليبي (2003-2010م) والتي لا تزال ذات تأثير بالسياق في مؤسسات الإدارة الحكومية الاقتصادية الانتقالية (2011-2019م)؟

تتمثل الإجابة عن هذا التساؤل في أنه ونظرا لأن ليبيا كانت تقدم حالة النظام المركزي الشخصي غير الواضح في ملامح الوراثة السياسية، فإننا نلاحظ أن دراسات البنك الدولي عبر البلاد Cross-Country Research فشلت في تفسير أية ديناميكية للتغيير والاقتصاد السياسي في هذا النظام، فقد كان البنك الدولي "صامتا" عندما يتعلق الأمر بتقديم تحليل البيانات التوضيحية لقوى تغيير السياسات والديناميكيات ذات الجذور المجتمعية. تهتم الدراسات بالمقارنات الكبيرة، لكنها لا تفسر التباين الملحوظ في تغيير الحوكمة المؤسسية التنظيمية والتقلبات التي شوهت خلال الفترة من 1996م إلى 2014م بشكل عام وفي الفترة من 2003م إلى 2010م على وجه الخصوص. لقد أثبت بحثنا الكيفي باستخدام الخطابين التواصل والتسقي وجود تأثير واضح مباشر للعوامل والمؤثرات السياسية واعتبارات السياق الوطني المؤسسي وإعداداته المؤسسية الرسمية وغير الرسمية وحتى شبه الرسمية.

العامة (كما في دراسات الفساد، الإصلاحات الاقتصادية السابقة، تبني إصلاحات مؤسسية دون الأخرى) كما ورد في مؤشرات البنك الدولي التي وردت بأرقام ونسب كمية عن ليبيا دون أن يصاحبها تفسيرات معمقة للتأثيرات المحيطة بالتغييرات التي ارتبطت بالإدارة الاقتصادية في ليبيا كما في حالة الإصلاح الاقتصادي المعلن 2003-2010م.

لقد كشف استعراضنا لأدبيات الإصلاح المؤسسي الكمية وكذلك منهجية التحليل الكيفي التجريبية عدم وجود تعريف موحد متفق عليه للحكم الرشيد وأدواته في الإصلاح المؤسسي، كذلك النقد الرئيسي الموجه لقصور التحليل الكمي ووجود الفجوة في تفسير السببية (أي تفسير تأثيرات إدارة الحكم في الإصلاحات الاقتصادية والسياسات العامة)، وهذا ما انعكس في غياب واضح لـ "آلية تحليلية كيفية" يمكنها تفسير آثار السياق المؤسسي على تغيير السياسة. لقد قدم هذا البحث إلى حد كبير تفسيرات كيفية قدمت تأثير العوامل والاعتبارات السياسية والدولية في تقرير الشكل الذي يتخذه الإصلاح المؤسسي الاقتصادي بين "أن يكون حقيقيا Genuine Reform" بمشاركة بين الدولة والناس أو أن يكون اختياريًا محددًا Selective. لقد نجح تحليل الخطاب والسرد كثيرا في تقديم هذا التفسير المعمق.

التساؤل الثالث:

ما هي متطلبات التحليل التجريبي الكيفي المستقبلي من أجل توطين هوية مؤسسية مستقرة للإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا في ضوء التحليل الكيفي للإدارة الحكومية الاقتصادية (2003-2010م)؟

تكمّن الإجابة عن هذا التساؤل في أنه من المؤكد أن تسليط الضوء على الانتقال الحالي في ضوء نتائجنا هو أمر صعب، لكن يمكننا أن نتعلم كثيراً من فشل السرد الشمولي، خاصة بالنظر إلى إهمال ملكية الناس للإصلاح المؤسسي الاقتصادي. لقد تم احتكار متخذي القرار لترتيبات الإصلاح المؤسسي الاقتصادي الجديدة، وكانت رؤية التغيير تدور أساساً حول تفضيلاتهم ومصالحهم السياسية وليس تفضيلات الناس، وبدلاً من المرور عبر دوائر شرعية وديمقراطية أوسع لإشراك الشعب الليبي لكي يكون مشاركاً في تصميم الإدارة العامة للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية. لم تكن هناك ملكية للشعب الليبي في هذا الإصلاح. كانت المهمة مستحيلة Mission Impossible وتفتقر إلى الواقعية Lack of Realism وهو ما فشل التحليل الكمي للمؤسسات الدولية في أن يدلّ به وصمت بشأنه -إذا جاز التعبير-. إن الهيكل السردى والخطابي قدم لنا توزيعاً واضحاً وغير ديمقراطي للسلطات التي ستجري الإصلاح المؤسسي الاقتصادي، ولم تكن هناك مؤسسات حقيقية. لقد كانت الخطة الإصلاحية متسارعة وسيئة جداً لإحداث تغيير اقتصادي حقيقي يلمسه الليبيون: لم تكن العملية شاملة ولا عملية. وبالطبع فقد كان الهدف الرئيسي وراء سرد وخطاب

الإصلاح المؤسسي هو التنازل للطرف الدولي بأقل قدر ممكن والحفاظ على الوضع السياسي والأمني المحلي، بحيث يكون محمياً من أي تغيير أو تهديد محتمل لنظام إدارة الحكم بالدولة.

بالتفكير في المرحلة الانتقالية الحالية والصعبة وكيف يمكن أن ينجح التحليل الكيفي في تقديم حلول، فإننا نقدم الدروس التالية للانتقال الحالي من أجل تطوير نموذج مستقبلي للإصلاح المؤسسي:

1. يجب أن يستفيد الخطاب التنسيقي من وجود "رؤية مؤسسية واضحة" أكثر من مجرد إعلانه لأهداف رئيسية في الإصلاح المؤسسي، فالتنسيق هو المرحلة التي يمكن للنخبة من خلالها النظر في التفاصيل والتفكير في محتوى الإصلاحات. فإلى أن تبدأ مؤسسات السياسة والسيادة والإدارة العامة المحترفة ومؤسسات الأمن عملها بشكل صحيح، لا جدوى من التخطيط لـ "تنظيم أفضل" واقتصاد مستدام ومبادرات الخصخصة الرئيسية بدون قيام هذه المؤسسات الأساسية في جسد الدولة الليبية.

2. يجب أن يكون التنسيق "حاساساً" للترابط بين السياسة والإدارة العامة". يجب على السياسيين العمل مع الخطط التي تتقاسمها الإدارة الحكومية المحترفة. يتعين على المدراء العاميين مناقشة تفاصيل التنفيذ المحترف ويستمتع لهم السياسيون.

المحيطة بالسياق المؤسسي لإدارة الاقتصادية في ليبيا "

لقد توصلنا عبر التحليل الكيفي المعمق إلى "قبول كامل لفرضية البحث"، معززة بدليل التحليل التجريبي الكيفي الكافي للخطابين التنسيقي والتواصل، مندمجين في إطار سرد الإصلاح المؤسسي الإقتصادي. لقد عزز التحليل التجريبي حقائق نوعية جديدة حول التأثيرات السياسية والاقتصادية النابعة من السياق المؤسسي للإصلاح المؤسسي الإقتصادي.

15. النتائج والتوصيات:

(1) النتائج:

1. الإصلاح المؤسسي "التنظيمي الإقتصادي" يبدو هو المفضل من قبل زعماء الإدارة الحكومية في الأنظمة الشمولية، وثبت ذلك في الحالة الليبية مع الحاجة لمزيد من الدليل المجمع. لذلك تم تبني مظاهر تخدم نوايا وأهداف إدارة الدولة وعلى ضوء السياق الوطني عندهم. ولم يتم اختيار العديد من المبادئ المؤسسية التنظيمية ذات الأهمية المركزية مثل: "الضرورة"، "الاتساق"، "إمكانية الوصول"، "المساءلة"، "الاستشارات التعددية المفتوحة". إن ما سبق من معايير كلها ليست أولويات بالنسبة للإدارة الحكومية الاقتصادية لنظام شمولي. وهو ما يطرح درساً للنظام الانتقالي بضرورة دراسة التطبيق الجوهرية لهذه المعايير في مستقبل الإدارة العامة للدولة.

3. الإصلاحات المؤسسية يجب أن تكون مُصممة بشكل مُحكم ومن ثم يقوم التواصل لشرعنتها، هنا هو مكان الخطاب التواصل. ينبغي أن يستند التنسيق المستقبلي للإصلاحات السياسية أساساً إلى خطاب سياسي مُتنسق ومتناسك ومُحكم Coherent Discours لقادة الإدارة العامة لكي يعكس التزاماً سياسياً واضحاً وموثوقاً بالحوكمة الرشيدة والإصلاحات المؤسسية. على الصعيد الداخلي، ينبغي أن يزيد الخطاب من "الإجماع" حول المصلحة الوطنية العليا وترسيخ الهوية المؤسسية المستقرة.

4. داخليا في ليبيا لن يكون هناك بُد من قيام قواعد التعددية Pluralistic Rules لإشراك أصحاب المصلحة الحقيقية خصوصاً في مستويات الحكم المحلي. وقد يتم ذلك في إطار تسوية دستورية واضحة ومستقرة بنصوص حاسمة. أما خارجياً، فتواجه ليبيا التحدي الكبير المتمثل في أن يشعر الشركاء الدوليين بوجود "دولة مؤسسات" في ليبيا - وهو شيء فشلت الدولة الليبية في تحقيقه حتى الآن. هذا هو الحد الأدنى المطلوب مسبقاً لبناء الخطاب التواصل.

14. تقييم فرضية البحث:

إنطلق هذا البحث من الفرضية التالية:

"يعود العجز التحليلي لأدوات التحليل الكمي لمؤسسات تقييم الإدارة الاقتصادية الدولي بشأن ليبيا إلى إغفالها عن توفير أدلة تجريبية نابعة من التحليل الكيفي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية

التسرع والانتقائية السياسية، التي طبعت كثيرا من السياسات والبرامج الاقتصادية خلال الفترات السابقة، يجب أن ينعكس رسوخ هذه الهوية في تماسك الخطابين التواصلين والتنسيقي للدولة.

3. نوصي بضرورة تعميق البحث التجريبي الكيفي في الإصلاح الاقتصادي، لتقديم وضوح أكثر حول الرؤية المؤسسية للاستفادة من دروس الماضي. إن بناء الدليل الكيفي المجمع يقوم على المزيد من الدراسات والبحوث، حول المؤثرات السياسية والاجتماعية في الإدارة الاقتصادية للدولة وتأثير سياسات الماضي في الحاضر والمستقبل.

4. التوصية في المجال التطبيقي للإدارة العامة الليبية بضرورة إنهاء "نمط المركزية الشديدة" السابقة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، واستبدالها بنمط قواعد القرار المتعددة للسياسات العامة Pluralistic rules of policy decision-making.

5. التوصية بالعمل على خلق رؤية مؤسسية وطنية تتأسس على قيام "ترابط فعلي بين أهداف السياسة والإدارة العامة" في عمل الدولة، مع فصل الشق المهني المحترف للإدارة الحكومية وأن يقتصر على قادة الإدارة العامة القادرين عليه فنيا ومهنيا، بشرط أن تتوحد رؤيتهم مع صناع القرار السياسيين حيال قضايا المصلحة الوطنية العليا.

2. اتسم الإصلاح المؤسسي التنظيمي بوجود العديد من التحولات ونقاط التحول ونمط مستمر من "التعديلات غير المتسقة"، وقد تعزز ذلك أكثر من خلال الترميز عندما ظهرت "الانتقائية" في تدابير التغيير الاقتصادي الليبي وصلة هذا التغيير بالمؤثرات السياسية.

3. كشف التحليل الكيفي للخطاب وجود تأثير مباشر للعوامل والمؤثرات السياسية واعتبارات السياق الوطني المؤسسي واعداداته المؤسسية الرسمية وغير الرسمية وحتى شبه الرسمية.

4. إن ملكية الإصلاح الاقتصادي Ownership of Economic Reform لم تكن لدى الشعب الليبي وبالشراكة بين القطاعين العام والخاص، لذلك أصبح محتوى السرد حول الإصلاح الاقتصادي فقيرا ومحدودا بسبب الافتقاد إلى الواقعية Lack of Realism واستحالة تفكيك القطاع العام خلال سنوات قليلة.

(2) التوصيات:

1. ضرورة إجراء دراسات موسعة حول الإصلاح التنظيمي في الاقتصاد الليبي عبر كل من التحليلين الكمي والكيفي، وباستخدام معايير الجودة التنظيمية المتعارف عليها والمذكورة في النتائج. الإدارة الحكومية الليبية في الحاضر والمستقبل عليها النظر بعين الاعتبار للتطبيق الجوهري لهذه المعايير.

2. التوصية بضرورة الاتفاق على هوية مؤسسية واضحة ومستقرة لشكل وهيكل النظام الاقتصادي، تكون بعيدة عن

الهوامش:

134 لعام 2006 بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي ونظامه الأساسي.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2007. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة الإجراءات*. القرار رقم 20 لعام 2007 بشأن الشفافية.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2007. *الجريدة الرسمية الليبية 2007: مدونة الإجراءات*. القرار رقم 118 لعام 2007 بشأن ملكية الشركات العامة.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 9 لعام 2010 بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 10 لعام 2010 بشأن الجمارك في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق الأوراق المالية الليبي.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 12 لعام 2010 بشأن علاقات العمل في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 23 لعام 2010 بشأن الأنشطة التجارية في ليبيا.

2. المراجع الأجنبية:

- Agnafors, Marcus. 2013. Quality of Government: Toward a More Complex Definition'. *American Political Science Review*, 107 (03).

- Alesina, Alberto. 1997. *the Political Economy of High and Low Growth*. World Bank Washington, DC.

- Al-Sawani, Youssef Mohamed. 2013. *Libya: Revolution and Challenges of State Building*. Beirut: Centre for Arab Unity Studies.

1. أي تحليل التأثير السببي لمكونات الحكم الرشيد على السياسات الاقتصادية.

2. تنص المادة (2) على أنه "يجب تحرير علاقات العمل من عبودية الأجرة"، كإشارة للحفاظ على المعتقدات الأساسية للأنظمة الاشتراكية ضد الرأسمالية واقتصاد السوق.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 1997. *الجريدة الرسمية الليبية 1998: القانون رقم 5 لعام 1997* بشأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2000. *الجريدة الرسمية الليبية 2001: مدونة التشريعات*. القانون رقم 9 لعام 2000 لتنظيم مناطق العبور والتجارة الحرة في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2001. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة التشريعات*. القانون رقم 21 لعام 2001 بشأن ممارسة الأنشطة الاقتصادية في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2005. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة التشريعات*. القانون رقم 1 لعام 2005 بشأن المصارف.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2005. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة التشريعات*. القانون رقم 2 لعام 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2005. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة التشريعات*. قانون رقم 3 لعام 2005 بشأن شركات القطاع العام.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2006. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة الإجراءات*. قرار أمانة المؤتمر الشعبي العام رقم 108 لعام 2006 بشأن حقوق الملكية.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2006. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة الإجراءات*. القرار رقم

- Argy, Steven and Johnson, Matthew .2003. *Mechanisms for improving the quality of regulations: Australia in an international context*. Productivity Commission.
- Bazeley, Patricia .2008. *Qualitative Data Analysis with NVivo*. Sage Publications Limited.
- Bevir, Mark .2009. *Key Concepts in Governance*. Sage Publications, California.
- Brownlee, Jason .2007. Hereditary Succession in Modern Autocracies'. *World Politics*, 59 (4), 595-628.
- Charron, Nicholas and Lapuente, Victor .2011. Which dictators produce quality of government?. *Studies in Comparative International Development*, 46 (4), 397- 423.
- Combaz, Emilie .2014. *'Political Economy of Libya after the Qadhafi Regime*. GSDRC.
- Dellepiane-Avellaneda, Sebastian .2009. Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom. *British Journal of Political Science*, 40 (1), 195-224.
- Flick, .2006. *An Introduction to Qualitative Research*. Third edn, London Sage Publications Limited.
- Gamble, Andrew .2000. *Debating governance*. Oxford University Press .2000.
- Hall, P. A. and D. Soskice .2001. *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage*. Oxford University Press.
- Hay, Colin and Rosamond, Ben .2002. 'Globalization, European Integration and the Discursive Construction of Economic Imperatives. *Journal of European Public Policy*, 9 (2), 147-67.
- Holmberg, Sören, Rothstein, Bo, and Nasiritousi, Naghmeh .2008. *Quality of Government: What You Get? QoG Working Papers Series*. The Quality of government Institute, University of Gothenburg.
- Holmberg., Sören and Rothstein, Bo .2012. *Good Government: The Relevance of Political Science*. Edward Elgar Publishing.
- Howe, K.R., 1992. .Getting Over the Quantitative-Qualitative Debate. *American Journal of Education*, 236-56.
- Hurd, Ian .2005. The Strategic Use of Liberal Internationalism: Libya and the UN Sanctions, 1992-2003. *International Organization*, 59 (3), 495.
- Hvidt, Martin .2011. Economic and Institutional Reforms in the Arab Gulf Countries. *The Middle East Journal*, 65(1): 85-102.
- IMF, International Monetary Fund .2003. Libya Accepts Article VIII of IMF Obligations: Press Release No. 03/122 '.
- Jones, M. D. and M. K. McBeth .2010. A Narrative Policy Framework: Clear enough to be wrong?. *Policy Studies Journal*, 38(2): 329-353.
- Kaufmann, Daniel, Kraay, Aart, and Zoido-Lobaton, Pablo .1999.

Aggregating Governance Indicators (2195): World Bank Publications.

- Kaufmann, Daniel, Kraay, Aart, and Zoido-Lobaton, Pablo .2000. *Aggregating Governance Indicators* (2195): World Bank Publications.

- Kurtz, Marcus J and Schrank, Andrew .2007. Growth and Governance: Models, Measures, and Mechanisms. *Journal of Politics*, 69 (2), 538-54.

- Landman, Todd and Häusermann, Julia .2003. 'Map-making and Analysis of the Main International Initiatives on Developing Indicators on Democracy and Good Governance. unpublished manuscript, University of Essex.

La Porta, Rafael, et al. 1999. The Quality of Government. *Journal of Law, Economics, and Organization*, 15 (1), 222-79.

- Mantzavinos, C., 2004. *Individuals, institutions, and Markets*. Cambridge University Press.

- Mutz, Diana Carole, Sniderman, Paul M, and Brody, Richard A., 1996. *Political Persuasion and Attitude Change*. University of Michigan Press.

- Ney, Steven .2006. *Messy issues, Policy Conflict and the Differentiated Polity: Analyzing Contemporary Policy Responses to Complex, Uncertain and Transversal Policy Problems*. The University of Bergen.

- North, Douglass C., 1997. Where have we been and where are we going?' *World Bank Policy Research Working Papers*.

- Peters, B Guy, Pierre, Jon, and King, Desmond S .2005. the Politics of Path Dependency: Political Conflict in Historical Institutionalism. *Journal of Politics*, 67 (4), 1275-300.

- Radaelli, Claudio M., 2004. Policy Change and Discourse in Europe: Conceptual and Methodological Issues. *West European Politics*, 27 (2), 183-210.

- Radaelli, Claudio M and De Francesco, Fabrizio .2007. *Regulatory Quality in Europe: concepts, measures and policy processes*. Manchester University Press.

- Remenyi, Dan .1998. *Doing Research in Business and Management: an Introduction to Process and Method* (Sage).

- Sabatier, Paul A and Jenkins-Smith, Hank C., 1993. *Policy change and learning: an advocacy coalition approach*. theoretical lenses on public policy (POD).

- Sangmpam, SN .2007. Politics Rules: The False Primacy of Institutions in Developing Countries. *Political Studies*, 55 (1), 201-24.

- Schwartz-Shea, P. and D. Yanow .2012. *Interpretive Approaches to Research Design: Concepts and Processes*, Routledge.

- Schmidt, Vivien A., 2002. Does discourse matter in the politics of welfare state adjustment? *Comparative Political Studies*, 35 (2), 168-93.

- Schmidt, Vivien A., 2008. Discursive Institutionalism: the explana-

tory power of ideas and discourse.
Annual Review of Political Science,
11, 303-326.

- Stone, Deborah A., 2002. *Policy Paradox: the Art of Political Decision Making*. Norton & c..

- UNDP, United Nation's development Programme .1997. *The Shrinking State*, a report on Governance New York.

- Van de Walle, Nicolas .1994. *Neopatrimonialism and Democracy in Africa, with an Illustration from Cameroon. Economic Change and Political Liberalization in sub-Saharan Africa*, 129-57.

- Verweij, Marco, et al., 2006. Clumsy Solutions for a Complex World: the Case of Climate Change. *Public Administration*, 84 (4), 817-43.

- World Bank, WB .1994. *Governance: the World Bank's experience* (World Bank). Governance Matters : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc>
5-9-2013.

- Yin, R.K., 2009. *Case Study Research: Design and Methods*. (5; London: Sage Publications, Incorporated).

- Zoubir, Yahia H., 2009. Libya and Europe: economic realism at the rescue of the Qaddafi authoritarian regime. *Journal of contemporary European studies*, 17 (3), 401-15.

عرض الكتب

التسويق المستدام: مدخل التسويق الشامل وتطبيقاته في المنظمات العربية والأجنبية

المؤلف: شيرين حامد أبو وردة
الناشر: دار تنوير للنشر والتوزيع - القاهرة
تاريخ النشر: 2017م.
عدد الصفحات: 750 صفحة.

عرض: د. مريم محمد حسن
قسم التسويق، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

أما الفصل الثالث من الكتاب، فقد تناول تأصيلاً لمفهوم التخطيط التسويقي الإستراتيجي المستدام، متطرقاً إلى الفروق بين التسويق التشغيلي والتسويق الإستراتيجي المستدام، وبين عملية التخطيط التسويقي الإستراتيجي، وبين عملية التحليل التسويقي الإستراتيجي، وتضمن كيفية التدريب على إعداد إستراتيجية تسويقية مستمرة، مستند في عرضه على حالات عملية لتأصيل رسوخ الفكرة بشكل عملي، وناقش الفصل الرابع نظريات ونماذج سلوك المستهلك، والعوامل المؤثرة في سلوك المستهلك المستدام، إضافة إلى عرض وتحليل حالات تطبيقية للسلوك الشرائي للمستهلك النهائي.

بينما اهتم الفصل الخامس من الكتاب بتحليل مفهوم تجزئة الأسواق المستدامة، وعرض الإستراتيجيات البديلة لاختراق تلك الأسواق، موضحاً فوائد تجزئة السوق المستدام. وتضمن الفصل السادس عرضاً للتسويق الموجه بالقيمة للعميل كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة لمنظمات الأعمال، حيث تم تناول مفهومه ومدى ارتباطه بالمفاهيم التسويقية المعاصرة،

إن أهم ما يميز هذا الكتاب أنه يتيح فرصاً جيدة لتفهم التسويق المستدام بطريقة مبسطة ومتكاملة، حيث يتضمن هذا الكتاب أحد عشر فصلاً، في الفصل الأول تم استعراض التطور التاريخي للمداخل التسويقية (مدخل التسويق الاقتصادي، والذي يتضمن مرحلة التوجه بالإنتاج والتوجه بالمنتج، والتوجه بالبيع، والتوجه بالتسويق والتوجه بالسوق، ومدخل التسويق الاجتماعي، والذي يتضمن التوجه بالأطراف ذوي المصلحة، ومدخل التسويق البيئي، والذي يتضمن التوجه بالابتكار، والتوجه بخلق القيمة بالمشاركة مع العميل، وأخيراً مدخل التسويق المستدام) بطريقة واضحة وسلسة.

خصص الفصل الثاني من هذا الكتاب لغرض بناء تأسيس علمي حول مفهوم التسويق المستدام، حيث تم تناول هذا المفهوم بشكل دقيق مفرقاً بين تعريفه القاموسي والاشتراطي والإجرائي، ومحددات أهدافه وأهميته ومكوناته وأبعاده وممارساته في منظمات الأعمال المنتجة للسلع أو المقدمة للخدمات الهادفة وغير الهادفة للربح، كما تناول ممارساته أيضاً في الشركات الناشئة والصغيرة.

القرارات التسويقية لاخترق أسواق هذه المنتجات، وحرصت الكاتبة على شمول الكتاب لحالات وممارسات وتجارب لمنظمات الأعمال المتميزة بالدول العربية والأجنبية من خلال تشخيص المشكلات المتعلقة بهذه المنتجات، والحلول وكيفية التطبيق.

وأخيرا، يعتبر هذا الكتاب متميزا بتقديمه مدخل شامل للأطر النظرية والتطبيقية للتسويق المستدام، وخصوصا في ظل عدم وجود كتابات أو بحوث عربية متخصصة تناولت وناقشت هذا المفهوم، بشكل علمي مميز ومتكامل ومتناسق وواضح، الأمر الذي يعود لخبرة الكاتبة الطويلة والعملية في مجال الاستدامة الإدارية والتسويقية. وبالتالي فإن هذا الكتاب يعتبر مرجعا هاما لكل من الأساتذة المتخصصين والممارسين وكذلك طلاب الدراسات الجامعية الأولى والدراسات العليا.

إضافة إلى تحديد مزيج القيمة للعميل، وكيفية تعظيمها، من خلال استعراض حالات للشركات التي استخدمت هذا المدخل لكسب ميزة تنافسية.

أما الفصول الأربعة التالية من الكتاب، فقد غطت عناصر المزيج التسويقي المستدام، حيث خصص الفصل السابع لعرض القرارات التسويقية المرتبطة بالمنتج المستدام، ودورة حياته، وكيفية إدارة مزيج المنتجات المستدامة وتميزها وتعبئتها وتغليفها. وتعرض الفصل الثامن لقرارات التسعير المرتبطة بالتسويق المستدام متناولا تعريفه وأهدافه والعوامل المؤثرة في تحديد أسعار المنتجات المستدامة، وطرق وسياسات تسعيرها، منتهيا بتحديد إستراتيجيات تسعير هذه المنتجات.

وتناول الفصل التاسع التوزيع المستدام بداية من تطوره التاريخي، مروراً بتعريفه وعملياته، وخصائصه، والقنوات المستخدمة في هذا النوع من التسويق، منتهيا بتحديد إستراتيجياته في توزيع المنتجات. أما الفصل العاشر فقد خصص لعنصر الترويج المستدام من حيث تعريفه وبيان أهميته وأهدافه، وتوضيح مفصل لعناصر المزيج الترويجي المستدام وإستراتيجياته.

ويتضمن الفصل الحادي عشر والأخير من الكتاب عرض للقرارات التسويقية لتسويق المنتجات المستدامة عالية التكنولوجيا، موضحا بداية مفهوم تسويق المنتجات عالية التكنولوجيا، وخصائص هذه المنتجات، وكيفية تطوير

الملخصات

أ. أسامة صالح نجم

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد

جامعة بنغازي

أ. الزروق أحمد هويدي

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد

جامعة بنغازي

العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا:
تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة
(1970-2010).

ملخص:

الاختلال في التوازن في السنة الحالية يُصَحَّحُ في السنة اللاحقة عند كل صدمة. وأوضح اختبار جرانجر للسببية أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي، تتجه من الناتج إلى الصادرات. بناءً عليه فإن النتائج التي تم التوصل إليها تدعم فرضية أن النمو يقود الصادرات بدلاً من أن الصادرات تقود النمو في ليبيا.

الكلمات الرئيسية: الصادرات، النمو، التكامل المشترك، السببية.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا من خلال دراسة فرضية أن الصادرات تقود النمو، باستخدام البيانات السنوية للفترة 1970-2010، استخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي كمتغير تابع، والصادرات والواردات وإجمالي تراكم رأس المال ومعدل التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة. كما استخدمت اختبارات جذر الوحدة لـ Dickey Fuller و Phillips-Peron لاختبار استقرار المتغيرات، وطبق منهج التكامل المشترك ذي فترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب ARDL لتقدير النموذج.

وأظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن جميع المتغيرات مستقرة في مستوياتها $I(0)$ ، باستثناء معدل التبادل فقد كان مستقرًا في فرقه الأول $I(1)$. في حين إن اختبار التكامل المشترك أكد وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. كما طُبِّقَ نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة قصير الأجل، وأظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ علامته سالبة، وقيمتة مرتفعة جداً، وذو دلالة إحصائية، ويبلغ حوالي - 0.98، الأمر الذي ينص على أن 98% من

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير
من الفترة 1-1- 2019 إلى 31-12-2019

(1) مسار الرسالة:

عنوان الرسالة	اسم الطالب	القسم	تاريخ المناقشة
أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في ليبيا: 2010-1975.	أكرم المبروك اسماعيل	الاقتصاد	2019.09.15
تأثير الإنفاق العام وعرض النقود على معدل النمو في القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية خلال الفترة 2010-1970.	عمر عبد الجليل محمد	الاقتصاد	2019.09.25
تمكين العاملين وأثره على جودة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية على عينة من العاملين في الإدارات الرئيسية بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي.	وفاء علي عبدالسلام	الإدارة	2019.04.07
المناخ التنظيمي وعلاقته بسلوكيات المواطنين التنظيمية.	عبدالله عبدالسلام سعيد	الإدارة	2019.05.04
معوقات تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) في المصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي وسبل الحد منها.	نسرین حمد إبراهيم	الإدارة	2019.11.10
أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات الاستثمار.	أحلام محمد بوعجيلة	المحاسبة	2019.02.19
مدى إدراك محلي الائتمان بالمصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي لإجراءات المحاسبة الإبداعية.	وليد كرم ناجي سلومة	المحاسبة	2019.05.04
مديونية الخزانة العامة وأثرها على الأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي.	سالمه أميدة شعيب	المحاسبة	2019.06.05
مدى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية.	أحمد محمد شعبان	المحاسبة	2019.07.28

2019.07.31	المحاسبة	سعاد عبدالهادي عبدالرحمن	دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال: دراسة تطبيقية على الإدارات العامة وإدارات المناطق بالمصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي.
2019.10.30	المحاسبة	علاء الدين محمد خليل	دور الإجراءات التحليلية في تقليل مخاطر المراجعة: دراسة تطبيقية على المراجعين الليبيين.
2019.11.28	المحاسبة	سمية حمد محمد	مدى استخدام الفاحص الضريبي الليبي للمراجعة التحليلية وأثرها في الكشف عن التهرب الضريبي.
2019.12.29	المحاسبة	نهى خليفة سليمان	مدى استخدام المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
2019.09.26	العلوم السياسية	ريما صالح محمد	تقييم السياسة العامة للتحويل نحو القطاع الخاص في التعليم العالي في ليبيا.
2019.11.07	العلوم السياسية	خالد علي عبدالله	دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في تركيا خلال الفترة 2002-2015.
2019.11.18	العلوم السياسية	يوسف الرفاعي يوسف	التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015.

(2) مسار المواد:

اسم الطالب	القسم	تاريخ الحصول على الدرجة
مفتاح فتحي مفتاح	المحاسبة	2019.01.31
نجيب حسن مفتاح	المحاسبة	2019.01.31
محمد سعد علي	المحاسبة	2019.01.31
هاجر ابراهيم عمر	المحاسبة	2019.01.31
نجلاء سعد اسماعيل	المحاسبة	2019.01.31
عبدالسلام سالم عبدالسلام	المحاسبة	2019.01.31
ايمان ضيف محمود	المحاسبة	2019.01.31
عوض محمد الشريف	المحاسبة	2019.01.31
صلاح علي عبدالعزيز	المحاسبة	2019.01.31
عبدالسلام سليمان محمد	المحاسبة	2019.01.31

المصدر: مكتب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد.



Articles

Relationship between Exports and Economic Growth in Libya:
Time Series Analysis Over the Period (1970 - 2010).

Osama S. Nagem

Zarroug A. Howaidi

Abstracts

The Impact of Fluctuations on Some Macroeconomic Variables
in the Libyan Economy: GDP- Inflation.

Dr. Hassan Al Dami Badr

Attitudes of Managers Towards Implementing the Concept of Intellectual Capital:
Case Study Brega Oil Marketing Company Working in Benghazi City.

Hussein Ali Mohamad

Possibility of Adopting Integrated Business Reports as a Tool for Accounting
Disclosure Environmental Activities: An Empirical Study on the Companies
Subordinate to National Oil Establishment.

Dr. Khaled Z. Al Fadhil

Dr. Fatma W. Ben Mrad Douagi

Role of Theory in Public Administration Research.

Dr. Ayad T. Ben-Ismail

Modern Trends in Political Economy: Analysis of Discourse and Policy Narrative
of Economic Reform in Libya (2003 - 2010), Lessons for Future.

Dr. Anas Abubakr Buera



Journal of
DIRASAT
IN ECONOMICS
AND BUSINESS

Editor- in - Chief

Dr. Faisal S. El kikhia

Managing Editor

Dr. . Ali A. Zagoub

Editorial Board

Dr. Khaled K. Al Tira

Dr. Abdulsalam M. Almegrabi

Mr. Khaled K. Al Sahati

Editorial Secretary

Mr. Saleh F. Al Shaeri

Advisory Board

Prof. Attia E. El feituri

Prof. Abduljaleel A. El Mansouri

Prof. Idris A. Shetewi

Prof. Ali saeid Ali

Prof. Salem M. Al Gamati

Contents

Introduction

○ Articles

- ❑ Relationship between Exports and Economic Growth in Libya: Time Series Analysis Over the Period (1970-2010).....1
Osama S. Nagem Zarroug A. Howaidi

○ Abstracts

- ❑ The Impact of Fluctuations on Some Macroeconomic Variables in the Libyan Economy: GDP- Inflation.....25
Dr. Hassan Al Dami Badr
- ❑ Attitudes of Managers Towards Implementing the Concept of Intellectual Capital: Case Study Brega Oil Marketing Company Working in Benghazi City.....26
Hussein Ali Mohamad
- ❑ Possibility of Adopting Integrated Business Reports as a Tool for **Accounting** Disclosure Environmental Activities: An Empirical Study on the Companies Subordinate to National Oil Establishment.....27
Dr. Khaled Z. Al Fadhil Dr. Fatma W. Ben Mrad Douagi
- ❑ Role of Theory in Public Administration Research.....29
Dr. Ayad T. Ben-Ismail
- ❑ Modern Trends in Political Economy: Analysis of Discourse and Policy Narrative of Economic Reform in Libya (2003 - 2010), Lessons for Future..... 30
Dr. Anas Abubakr Buera

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research, through publication of Journal of " Dirasat in Economics and Business " **volume 39 for the year 2020**. This volume includes several researches, and essays, which were submitted and accepted for publication during **2020**. These articles are in the area of economics, management, accounting, political science, marketing, finance, and public administration.

In addition to the above this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period **of January-December 2019**, for the purpose of facilitating research function by post graduate students in Libya.

This journal accepts, theoretical and applied researches in related fields of interest. It also welcomes all scientific criticism, comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be a scientific mean for communications between all interested parties in the field of scientific research in the area of economics, business, political science, and applied quantitative method in Libya and abroad.

The Editors

ARTICLES

**Relationship between Exports and
Economic Growth in Libya:
Time Series Analysis Over
the Period (1970 - 2010).**

Osama S. Nagem
Economics Dept, Faculty of
Economics, University of Benghazi.

Zarroug A. Howaidi
Economics Dept, Faculty of
Economics, University of Benghazi.

Abstract:

The main purpose of the paper is to investigate the relationship between the exports and economic growth in Libya by examining the export-led growth (ELG) hypothesis using annual data for the period 1970-2010, Real non-oil GDP was used as a dependent variable, exports and imports, total capital accumulation and the terms of trade as independent variables. The unit root tests of Dickey Fuller and Phillips-Peron were used to test the stability of the variables, and the cointegration approach of the Autoregressive Distributed Lag through the ARDL method was used to estimate the model. The results of unit root tests showed that all variables are constant in their levels (0)I, except for the terms of trade, it was stable in its first difference (1)I. Whereas, the cointegration test confirmed a long-run, equilibrium relationship between variables. The error correction model was applied to estimate the short-run relationship and the results showed that the error correction term has a negative sign, its value is very high, and statistically, it is about -0.98, which states that 98% of the disequilibrium in the current year is corrected in the next year in each shock. Granger's causality test showed that there is a one-way relationship between exports and economic growth going from output to exports. Accordingly, the results of the study support the hypothesis that growth leads exports rather than exports driving growth in Libya.

Keywords: Exports, Growth, Cointegration, Causality.

1. Introduction:

The importance of increasing exports as an engine for economic growth has long been the subject of considerable debates in the economic development and growth literature. However, economic growth is one of the requirements for raising the standard of living and increasing the per capita GDP. There are different strategies and policies that enable an economy to grow such as export promotion and import substitution.

Exports are one of the key factors in promoting economic growth. This view suggests that an increase in productivity provides more efficient use of resources, increases specialization of export products, increases the level of skills in the export sector, and improves overall efficiency (Balassa, 1985; Ghatak, et. al., 1997). In addition, increasing productivity reallocates the economic resources from less productive sectors to more productive one based on comparative advantage and increases the sales of export products in domestic and foreign markets, and this, in turn, should generate

technological improvements in response to competition in international markets (Balassa, 1978; Feder, 1982; Ram, 1985, 1987; Abu-Qarn, 2004).

Empirically, the Export-Led Growth Hypothesis (ELG) has been supported by many Newly Industrialized Countries, which have doubled their standard of living in the last decades. Numerous of studies have found a significant positive relationship between exports and economic growth, and concluded that exports are highly correlated with economic growth (e.g. Emery, 1967; Balassa, 1978; Fajana, 1979; Feder, 1982; Kavoussi, 1984; and Ram, 1985, 1987).

There are many countries, including Libya, that have adopted the export policy as a major instrument for economic growth. Based on the international trade theory these countries should benefit by specializing in producing and exporting commodities according to their comparative advantage. Libya is an oil-based economy that adopted the export policy as the fundamental strategy for economic growth. Almost all of Libyan exports are

from crude oil production, thus the total oil revenues are used to cover government expenditures and imports from abroad.

The objective of this paper is to measure the relationship between exports and economic growth in Libya over the period (1970-2010), to determine whether there is a long-term equilibrium relationship and to prove if there is a causal relationship between real non-oil GDP (RNOG) growth and real exports (REX) in Libya.

This paper is organized as follows: A review of literature is provided in Section II; Data Source and Unit Root test is reported in Section III; Section IV Model Specification and Methodology; In Section V Empirical Results; Section VI Conclusion of the Findings.

2. Literature Review:

Since the late sixties extensive studies have shown and confirmed a strong relationship between the growth of trade and the growth of income, suggesting that trade is the engine of growth. The trade links between

the rate of growth of industrial production in developed countries and the rate of growth of output in developing countries. However, trade is regarded as the facilitating rather than the driving force in the development process. In this case, if the supply-side factors are sufficiently favorable in developing countries, there can be a very rapid growth rate of exports from such countries against unfavorable world trade trends (Evans, 1991).

In this section, we review previous studies related to the relationship between export and economic growth for selected countries around the world. Several empirical studies have been done using cross-section and time series data, aimed mainly at testing the export-led growth hypothesis. Numerous of these studies supported this hypothesis, emphasizing that exports do have a strong positive impact on economic growth. However, few studies suggested that exports did not cause economic growth.

Most of the early studies tested the relationship between real output growth as regressed variable on export levels, export/GDP shares or export growth, and also examined the correlation coefficient between exports and economic growth. They found that export and growth are highly correlated, supporting the export-led growth hypothesis (see for example, Emery, 1967; Michaely, 1977; Balassa, 1978, 1981; Fajana, 1979; Feder, 1982; Ram, 1985; Chow, 1987; Kunst and Marin, 1989; Asafu-Adjaye and Chakraborty, 1999; Abu Eusuf, M. and Ahmed, M. 2007). However, these studies suffer from several significant weaknesses:

- All of these studies are based on production functions; some of them have included labour growth and capital growth or investment growth to measure the externality and productivity generated by this sector, which stimulated the domestic economy .
- They ignored the issue of causality and only relayed on positive correlation between exports and economic growth as

an evidence of causality. In addition, they assumed that the causality runs from exports to GDP, but did not test that empirically.

- These studies used cross-sectional analysis to a single-equation production function, assuming that all countries have identical production functions, but this is not true in reality.

The recent studies used different techniques than the previous ones. Specifically, they used the co-integration tests, vector autoregression (VAR), and Granger causality tests. These techniques are important to determine the links between exports and economic growth and to verify the direction of causality. Moreover, most of these studies used time series data for each country, which casts doubts on the long-run positive impact of export expansion on economic growth. Therefore, recent studies are not as conclusive as they were previously. In addition, some of the finding of these studies have indicated that no long-run relationship between exports and economic growth, and they suggested that it arises

only from a positive short-term relationship between exports growth and economic growth (see for example, Fung, 1994; Al-Yousif, 1997; Islam, 1998; Kimberly, 2011; Dreger and Herzer, 2012; Medina-Smith, 2001; Koc-yigit, 2015; and Ahmad, 2016; Chia Yee Ee 2015; Guntukula 2018).

However, other studies have concluded that there is no relationship between export growth and GDP growth, to name a few (Jung and Marshall, 1985; Dodaro, 1993; Riezman, et al., 1996 in trivariate; Ghatak and Wheatley, 1997; Asafu-Adjaye and Charaborty, 1999; Chandra, 2003; Sharma and Panagiotidis, 2005; Kumari and Malhotra, 2014; Olivia and Jin, 2015; Jin and Jin, 2015). In addition, the size of the export sector in the country is very small and it has a weak linkage with other sectors in the economy. Therefore, it is unlikely that export expansion could boost the economic growth.

The paper focus on the effect of export on economic growth in general, and tests the export-led growth hypothesis in Libya in particular, we use time series

technique to explore the relationship between Real Exports (REX) and Non-Oil GDP (RNOG) in Libya.

3. Data Sources and Data Stationary:

The relevant data were obtained from the Central Bank of Libya and the International Financial Statistics (IFS). The study covers the period 1970–2010. It is necessary however, before starting to perform any empirical estimations of the model, to analyze the time series data as to whether they are stationary or non-stationary. The stationarity properties of a time series (the absence of trend and long-run mean reversion) are examined by applying the unit root test to avoid spurious or nonsense regressions. There are a number of methods available for conducting a unit root test; however, we have applied the Augmented Dickey-Fuller (ADF) unit-root test and Philips Perron test.

3.1 Unit Root Test:

Nelson and Plosser (1982) argue that almost all macroeconomic time series usually have a unit root. In the absence of a unit root (constant), the series fluctuates around a long-term constant mean, indicating that the series has a limited time-dependent variation. On the other hand, the non-stationary series does not tend to return to the inevitable long-term path, and the variation of the series depends on time. The unstable series suffers from permanent effects of random shocks and thus follows a random path (Glynn, et. al., 2007). Therefore, the researcher should perform several statistical tests when dealing with time series data because it usually shows a trend of time series data over time. Also, the nature of the data indicates the type of test (s) that can be appropriate choice for the application. Therefore, you must verify that the data is stable before deciding on the method (s). For this purpose, we use different statistical tests to examine and confirm the unit root property of the variables in question (Ahmad, et. al., 2016).

The tests used in our study are the Augmented Dickey Fuller test (Dickey and Fuller, 1979, 1981), and the Phillips-Peron test (1988), to check whether the data are constant in level or have a time trend that appears over time,

3.1.1 Augmented Dicky Fuller Test (ADF):

Because the error term is unlikely to be white noise, Dickey and Fuller extended their testing procedures, indicating an added version of the test that includes additional lags for the dependent variable in order to eliminate autocorrelation. The length of lags in these additional conditions is determined either by the Akaike Information Criterion (AIC) or the Schwarz Bayesian Criterion (SBC), or more usefully by the length of lags necessary to white noise. Dickey and Pantula (1987) proposed a series of unit root tests, starting with the largest number of roots under investigation (ρ), and each time the null hypothesis is rejected the lag one period should be reduced until the null hypothesis is accepted, which means the residuals of the

ADF regression are uncorrelated (white noise), then the procedure discontinued, when the

null hypothesis is accepted. The possible three equations of ADF test are:

$$\Delta y_t = \mu y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \pi_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t, i = 1, 2, \dots, \rho \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta y_t = \lambda + \mu y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \pi_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t, i = 1, 2, \dots, \rho \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta y_t = \lambda + \theta t + \mu y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \pi_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t, i = 1, 2, \dots, \rho \dots \dots \dots (3)$$

Where λ is a drift, t represents a time tren, $\Delta y_{t-1} = (y_{t-1} - y_{t-2})$, $\Delta y_{t-2} = (y_{t-2} - y_{t-3})$, etc, and ρ is a large enough lag length to ensure that ε_t is a white noise process. Akaike information Criterion (AIC) is used to determine the optimal lag length or ρ . The null hypothesis that the variable y is non-stationary ($H_0: \mu = 0$ or $\pi = 1$) is rejected if μ is significantly negative, versus the alternative hypothesis of $\mu < 0$ or $\pi < 1$, (stationary series), where $\mu = \rho - 1$. Non-rejection of the null hypothesis implies that the time series y is non-stationary, hence, applies the standard distribution t -statistic be unsuitable, therefore, the ADF τ - statistic is applicable. On the other hand, rejection of the null hypothesis signifies the

time series is stationary. The difference between the three regressions is the presence of deterministic elements λ and θt , Therefore, the important question now is, whether it is more appropriate to estimate equation (1), (2) or (3)?. Dolado et. al., (1990) propose a procedure starting from estimating the more general model presented by equation (3) (Asteriou and Stephen, 2011).

3.1.2. Philips Perron Test:

The distribution theory that supports the Dickey-Fuller tests is based on the assumption that the error conditions are statistically independent and have constant variance. Therefore, when using the ADF methodology, we

have to make sure that the error conditions are not related, and that there is a real difference in reality. Thus, Philips and Perron (1988) developed a generalization for an ADF test that allows fairly light assumptions regarding error distribution. Therefore, unlike the ADF method, PP test deal with serial linking in errors using a non-parametric serial linkage correction operator, which is based on a consistent assessment of the long-term variation of the error procedure (Castro, et. al., 2013). The test regression for the PP tests is:

$$\Delta y_{t-1} = \lambda_0 + \lambda_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

While the ADF test corrects the top-level serial correlation, by adding varying decelerating conditions on the right side, the PP test corrects the t – statistic of the y coefficient of regression to calculate the serial correlation in the (ε_t) or residuals (errors-term). Therefore, PP t -statistic is just modifications to ADF t -statistic, which take into account the less restrictive nature of the error process. However, since many statistical packages have procedures available to calculate these statistics, it is good for the

researcher to test the integration order of the PP test procedure chain as well. The non-asymptotic distribution of PP t -statistic is the same as ADF τ – statistic and therefore the critical values for the PP test are the same as for the ADF test, and depend on whether the DF regression has an interrupt or a time trend (Pesaran and Pesaran, 2009). The regression results of the ADF and PP unit root tests are reported in Table 1. were each time series is stationary at level, except terms of trade, but the all series have been set to be stationary at first difference, which means that, the series integrated of order one $I(1)$.

Table (1): ADF and PP unit roots tests

Variables	ADF unit root test				PP unit root test				Conclusion
	Level		First Difference		Level		First Different		
	Intercept	Intercept and Trend	Intercept	Intercept and Trend	Intercept	Intercept and Trend	Intercept	Intercept and Trend	
LRNOG	-4.24 (s)	-4.22 (s)	-6.22 (s)	-6.13 (s)	-4.01 (s)	-4.48 (s)	-6.98 (s)	-6.87 (s)	I(0), I(1)
LREX	-6.57 (s)	-6.83 (s)	-7.58 (s)	-6.09 (s)	-6.57 (s)	-6.98 (s)	-13.08 (s)	-12.85 (s)	I(0), I(1)
LRIMC	-7.05 (s)	-7.04 (s)	-7.57 (s)	-7.46 (s)	-7.07 (s)	-7.10 (s)	-14.07 (s)	-13.85 (s)	I(0), I(1)
LCAP	-4.28 (s)	-4.26 (s)	-6.40 (s)	-6.32 (s)	-4.19 (s)	-4.14 (s)	-8.32 (s)	-8.11 (s)	I(0), I(1)
LTOT	1.02 (NS)	-2.33 (NS)	-5.69 (s)	-5.89 (s)	1.00 (NS)	-2.33 (NS)	-5.70 (s)	-5.89 (s)	I(1)
Notes: 1. For ADF and PP tests -4.15,-3.50 and -3.18 denote critical values at 1%, 5% and 10% respectively. 2. S = stationary, NS = non-stationary.									

4. Model Specification and Methodology:

Several researchers believe that mixed and conflicting evidence about the relationship between exports and economic growth (ELG) may be caused by omitted variables. In this study, we go beyond the traditional bivariate approach and follow Asafu-Adjaye and Chakraborty

(1999), Abu-Qarn and Abu-Bader (2001), Awokuse (2005), and Kimberly (2011), by adding the variables of capital stock, capital imports, and terms of trade so as to test the existence of ELG hypothesis in Libyan economic. So the equation can be written as following:

$$LRNOG_t = F(LREX_t, LRIMC_t, LCAP_t, LTOT_t, \dots) \dots\dots\dots (1)$$

Where LRNOG: Real Non-Oil Gross Domestic Product; LREX: Real Exports (+); LRIMC: Real Imports of Capital Goods (+); LCAP: Capital stock (+), LTOT: Terms of Trade (+/-).

To empirically analyze the ELG hypothesis in Libyan economic, the method of joint integration and error correction model was adopted, using the Auto-Regressive Distributed Lag Method (ARDL), which has been developed by Pesaran and Shin (1999) and Pesaran, Shin and Smith (2001). The ARDL method is distinguished from other traditional methods of cointegration, such as that of Engle-Granger (1987), Johansen (1992) and Johansen -Juselius (1990) in different aspects. First; it can deal with time series variables regardless of whether they are integrated at I(0), or/and I(1), but none of them is integrated from the second order I(2), since the existence of such a situation would result in meaningless consequences, and the system would collapse. Accordingly, we must know the order of integration of the variable strings

in the model before extracting the result (Nkoro and Uko, 2016).

Second, the ARDL method is more suitable and efficient and provides better results than the traditional models in the case of small samples. Third, this method is also dynamic and gives the opportunity for explanatory and dependent variable to become an internal variable with different lagged. In addition, the model reduces the problem of multicollinearity. The lagged values of the dependent variable were introduced to take into account the assignment of the dependent variable to the changes that occur in the explanatory variables (Asida, et. al., 2014). Therefore, the ARDL method enables us to separate the effects of the long and short term. The ARDL method can be written as following:

$$\begin{aligned} \Delta LRNOG = & \mu + \alpha_0 D_{1t} + \beta_0 D_{2t} + \delta_1 LRNOG_{t-1} + \delta_2 LREX_{t-1} + \delta_3 LRIMC_{t-1} + \delta_4 LCAP_{t-1} + \delta_5 LTOT_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \beta_{i1} \Delta LRNOG_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{i2} \Delta LREX_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{i3} \Delta LRIMC_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{i4} \Delta LCAP_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \beta_{i5} \Delta LTOT_{t-1} + \omega_t \dots\dots\dots(2) \end{aligned}$$

Where μ and ω are the constant and white noise error (residuals), respectively, δ_i , $i=1, \dots, n$ are the long-run multipliers, $\beta_{i1}, \dots, \beta_{i5}$ are the corresponding short-run dynamic coefficients of ARDL model. D_1 and D_2 are dummy variables introduced to calculate the effect of restrictions imposed by the United States of America during the period 1981-2003, and to calculate the effect of increase in oil prices in the international market during the period 1980-2002, on real-non-oil GDP respectively.

According to Pesaran, et. al., (2001), the ARDL method requires a two-step procedure for estimating the long-run relationships. The first step is to examine the existence of a long-run relationship among the variables in the model, and this can be achieved by utilizing the F -test. For this purpose, Pesaran, et al (2001) developed two sets of critical values for a certain level of significance. The first

group assumes that all variables have a rank of $I(0)$ [Lower Bound (LB)], whereas the second group assumes that all variables have rank $I(1)$ [Upper Bound (UB)]. If the statistical value of $F > UB$, then the null hypothesis, $H_0: \delta_1 = \dots = \delta_5 = 0$, that there is no common integration will be rejected and we accept the alternative hypothesis, $H_1: \delta_1 \neq \dots \neq \delta_5 \neq 0$, that there is a common complementarity between the model variables, and vice versa. If the value of F statistic lies between the two extremes ($UP > F > LB$), then the result in this case is inconclusive. The second step, after ascertaining the existence of the long-term equilibrium relationship between the variables of the model, we can estimate the long-term and short-term parameters of the dynamic error correction model.

5. Empirical Results:

5.1 Bounds Test:

Based on the bounds test, the value of *F-statistic* is calculated and the result is summarized in table (2). It shows that the value of the calculated *F-statistic* is larger than the upper (critical) value ($F = 4.80 > UP = 4.01$) at a significant level of 5%, indicating rejection of the null hypothesis

and acceptance of the alternative hypothesis which indicates that there is a long-term balance relationship. Subsequently, we can capture the ARDL test for the long term parameters (elasticities) and a related correction model, where Akaike Information Criteria (AIC) is used to choose the lagged periods in ARDL.

Table (2): Results of Bounds Testing to Cointegration

Bounds Test Results (Null Hypothesis: No levels relationship)			
F-statistic	Critical Value	Percent Level	
		5%	1%
4.80	Upper Bound I(1)	4.01	5.06
	Lower Bound I(0)	2.86	3.47
Source: Obtained by researchers using Eviews.			

5.2 Long-run and Short-run Dynamic Results:

Table 3 illustrated the long run dynamics from the ARDL (1, 4, 4, 4, 4) model, selected by the Akaike Information Criterion. The results indicate that the real exports significantly affect the real non-oil GDP in a negative way. This result was due to the fact that the Libyan economy is heavily dependent on its oil sector, where its oil exports account

for more than 90% of the total exports during the study period, and this have undermined the growth of other sectors, in particular, the tradable-sector such as that of agriculture and manufacturing sectors. Specifically, the contribution of these sectors in total GDP did not exceed, on average, 3% and 5% respectively during the period of study.

The impact of real capital import is found to be positive and statically significant. A one percentage point increase in real capital import appreciates the real-non-oil GDP by 1.07 percent. Meanwhile, capital formation negatively contributes to the real-non-oil GDP, but it is statically insignificant. This result is inconsistent with the theory that states that capital increase should produce higher output at any

time due to increased production capacity and resource utilization (Balassa, 1985; Berman, et. al., 1998). A reasonable explanation can be provided for this, in terms of the fact that capital productivity in the Libyan economy as a whole did not exceed 0.26%. While, in the oil, agriculture, and manufacturing sector is did not exceed 2.4%, 0.29% and 0.01% respectively (Al-Gayzani, 2017).

Table (3): Long-run Estimated Results of ARDL (1,4,4,4,4)

Dependent Variable is LRNOG				
Independent Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LREX	-0.88	0.46	-1.90	0.079**
LRIMC	1.07	0.43	2.45	0.029*
LCAP	-0.22	0.26	-0.88	0.394
LTOT	0.61	0.48	1.29	0.219
μ	4.78	2.19	2.18	0.048*
D1	-0.44	0.22	-1.98	0.069**
D2	-0.67	0.33	-2.01	0.064**
Source: Obtained by researchers using Eviews.				
*denotes 5% of significance. ** denotes 10% of significance.				

Finally, the terms of trade sign depends on whether the terms of trade of a country improve (positive) or deteriorate (negative). High trade rates implies that more goods can be purchased from export earnings and thus promote economic growth. In general, Libya as developing co-

untry, which is highly dependent upon primary goods to exports, it is influenced by a global deterioration of their commodity export-prices. Furthermore, developing countries import most of capital products and manufactured products whose prices rise in the international market.

If this argument holds, a negative sign for terms of trade coefficient is most likely. The results show that the terms of trade coefficient positively affect the real-non-oil GDP, but statically insignificant. The results also show that, at 5% level of significant, the D1 and D2 are negatively affected real-non-oil GDP, and they are significant at 10% significant level.

The short run dynamics of the ARDL-ECM is estimated based on the lag structure specified by the AIC, and the results of ECM are summarized in table

(4). The short-run results do not correspond to the long-term effect, as the results indicate that the parameters of all variables are consistently important, and in harmony with the theory, except for the parameter of real capital imports, which was negative and significant. This can be explained by the fact that most capital imports are mainly directed at the oil sector. The physical commodity sectors have been neglected and lack of maintenance, which has resulted in poor capital productivity in these sectors, which negatively affected the growth of GDP.

Table (4): Error correction model Results of ARDL (1,4,4,4,4)

Dependent Variable is LRNOP				
Independent Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Probability
D(LREX)	0.54	0.18	2.97	0.010*
D(LREX(-1))	1.94	0.38	5.12	0.000*
D(LREX(-2))	1.63	0.32	4.97	0.000*
D(LREX(-3))	1.40	0.30	4.64	0.000*
D(LRIMC)	-0.33	0.12	-2.70	0.018*
D(LRIMC(-1))	-1.68	0.28	-5.94	0.000*
D(LRIMC(-2))	-1.33	0.26	-5.21	0.000*
D(LRIMC(-3))	-1.11	0.21	-5.11	0.000*
D(LCAP)	0.18	0.14	1.20	0.252
D(LCAP(-1))	0.40	0.17	2.29	0.039*
D(LCAP(-2))	0.47	0.19	2.43	0.030*
D(LCAP(-3))	-0.36	0.16	-2.33	0.036*
D(LTOT)	-0.51	0.23	-2.17	0.049*
D(LTOT(-1))	-1.85	0.40	-4.60	0.000*
D(LTOT(-2))	-1.28	0.37	-3.44	0.004*
D(LTOT(-3))	-0.46	0.26	-1.73	0.107
D1	-0.44	0.08	-5.53	0.000*

Table (4) Continued

D2	-0.67	0.12	-5.49	0.000*
μ	4.78	0.86	5.59	0.000*
ect _{t-1}	-0.98	0.17	-5.77	0.000*
R ²	0.78			
$\bar{R}^2$	0.56			
F-statistic	3.59 Prob (0.010)			
DW	1.64			
Source: Obtained by researchers using Eviews. * denotes 5% of significance.				

The ect coefficient tells us how quickly or slowly the relationship return to its path of equilibrium, it should be negative and statistically significance. Moreover, if we have a highly significant error correction term is further proof of the existence of a stable long term relationship. Furthermore, the larger the error correction coefficient (in absolute value) the faster is the economy's return to its equilibrium, once shocked. The result of error correction model shows that the ect coefficient has a negative sign with quite highly value, and significant at 1% level of significance, we have coefficient of the ect_{t-1} as estimated equal to -0.98, suggesting that deviation from the long-term real-non-oil GDP path is adjusted by 0.98 to return to its long-term equilibrium. In other words, 0.98 percent of disequ-

ilibrium in the previous year is corrected in the current year. The result allows us to say that the adjustment takes place very fast.

5.3 Diagnostic and Stability Tests:

The diagnostic tests are shown in Table 5. The result of LM test rejects the presence of serial correlation of the residuals, Jarque-Berra test confirms the normality behavior, Breusch-Pagan-Godfrey test supports that residuals are homoscedastic, and Ramsey-Reset test confirms the correct functional form.

Table (5): Diagnostic Tests

Residual Diagnostic Tests	Statistics	Value	Probability	Significance level
Serial Correlation LM test Breusch–Godfrey	F-statistic	1.54	0.237	5 %
	Chi-Square	4.22	0.069	5 %
Normality test Jarque–Bera	Jarque–Bera	0.95	0.620	5 %
Heteroskedasticity test Breusch–Pagan–Godfrey	F-statistic	0.80	0.683	5 %
	Chi-Square	21.77	0.533	5 %
Ramsey RESET test	F-statistic	2.62	0.117	5 %
Source: Obtained by researchers using Eviews.				

In addition, due to the structural changes in Libyan economy it is likely that, the series of macroeconomic may be subject to one or multiple structural breaks. For this purpose, the stability of the short-run and long-run coefficients are checked through the cumulative sum (CUSUM) and cumulative sum of squares (CUSUMSQ) tests proposed by Brown, et. al., (1975). The CUSUM test reveals the methodical alterations the regression coefficients, whilst the CUSUMSQ test is useful for capturing the unexpected dismissals from the constancy of regression coefficients. The regression equation appears to be stable when neither the CUSUM nor CUSUMSQ test statistics exceed the bounds at the 5% level of significance (Chigusiwa, et. al., 2011). The plots of CUSUM and CUSUMSQ,

as given in figures 1 and 2, show that the test statistics fall within the critical bounds at 5% level of significance, indicating that the model is structurally stable.

Figure (1): CUSUM TEST

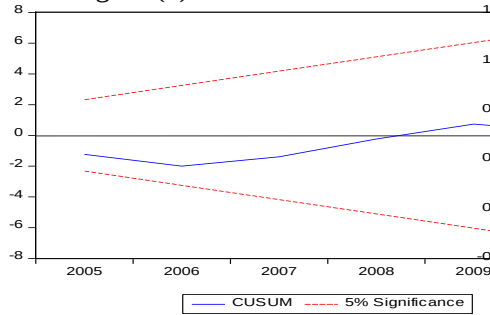
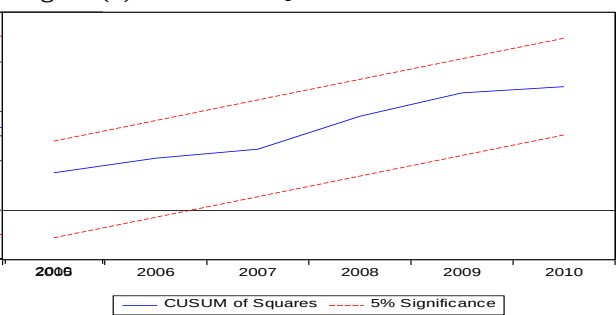


Figure (1): CUSUMSQ TEST



5.4 Granges Causality Test:

In order to measure the short-run causality between real non-oil GDP and real exports, the Granger's Causality methodology was used as follows:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{t-1} + \varepsilon_t$$

This model indicates that the last period value of x_t has an illustrative power for the current value of y_t . The coefficient β_2 is a measure of the effect of x_{t-1} on y_t . If $\beta_2 = 0$, the previous x_t values have no effect on the y_t values and there is no way that x_t can cause Granger y_t . In other words, if $\beta_2 = 0$, x_t does not cause Granger y_t . This concept can be expressed in an alternative way That is, if $\beta_2 = 0$, the previous values of x_t will have no explanatory power over y_t than those provided by the pre-

vious y_t values. The OLS estimation of the regression above can be made and the β_2 value of the coefficient X_{t-1} can be checked for significance. If β_2 is statistically significant (e.g. at 5% level, i.e, P-value < 0.05), we conclude that x_t Granger causes y_t . The null and alternative hypothesis of the Granger causality test is: $H_0: \beta_2 = 0$ (x_t does not Granger cause y_t), $H_1: \beta_2 \neq 0$ (x_t does Granger cause y_t).

The results of Granger Causal test are summarized in table (6). The results of the causality suggest that there is a unidirectional causality running from Real Non Oil GDP toward Real Exports.

Table (6): Granger Causality Test

Null Hypostasis	F-statistics	Prop
LREXP does not Granger Cause LRNOG	0.1617	0.9559
LRNOG does not Granger Cause LREXP	3.4305	0.0211
Source: Obtained by researchers using Eviews.		

6. Conclusion:

The main of this paper was to confirm that there is a long term equilibrium relationship among real non-oil GDP and real exports. We examine the Export-Led Growth (ELG) Hypothesis to explore the relationship between exports and economic growth for Libya using time series data from 1970 to 2010. For the presence of unit roots using the Augmented Dickey-Fuller (ADF) and Phillips Perron (PP) tests, The findings indicate that all variables are stationary in the I(0), I(1). The results of the paper also suggest that there is a long term equilibrium relationship among real exports, and real-non-oil GDP. The results of cointegration tests confirm the existence of a long term relationship among these variables. The error correction model (ECM) is used to demonstrate the short term adjustment of the

variables toward the long term equilibrium. The result shows that, the value of ect_{t-1} was negative and significant, which shows the speed of adjustment from disequilibrium to equilibrium. The Granger Causality test was used to determine whether export expansion promotes economic growth or economic growth promotes export growth. The results of the causality suggest that there is a unidirectional causality from real-non-oil GDP toward real exports for Libya.

Notes:

1. The most widely used measure of commodity concentration is the Gini-Hirschman coefficient which defines the degree of concentration in a country's exports as:

$$GHJ = \sqrt{\sum_{j=1}^n \left(\frac{X_{ij}}{X_i} \right)^2}$$

References:

- Abu Eusuf, M. and Ahmed, M., 2007. *Causality between Export and Growth: Evidence from South Asian Countries*. MPRA Paper No. 21027.
- Abu-Qarn, A. S. and Abu-Bader, S., 2004. The validity of the ELG hypothesis in the MENA region: co-integration and error correction analysis. *Applied Economics*, 36: 1685-1695.
- Ahmad, N. Kostelic, K. and Ahmad, A., 2016. Is Export Led-Growth Hypothesis Valid In Pakistan? If So, How Relevant Is Export To Europe?. *JEL classification: O47, R11, R15*.
- Al-Yousif, Y. K., 1997. Exports and economic growth: Some empirical evidence from the Arab Gulf countries. *Applied Economics*, 29, 6 (June): 693-97.
- Al-Gayzani, O. F., 2017. Sustainable development and its challenges in Libya, and their implications for Libyan national security. *The Academic Conference for Economics and Business Studies: modern trends of economics and its role in sustainable development, Faculty of Economics and Political Science, Misurata University 2018: 175-186*. (Published in Arabic).
- Asafu-Adjaye, J. and Chakraborty, D., 1999. Export-Led Growth And Import Compression: Further Time Series Evidence From LDCs. *Australian Economic Papers*. 1999 Vol. 38; Iss. 2.
- Asid, R. Mohd Hizar Farhan Abdul Razi, F. H. M., Mulok, D. Kogid, M. and Lily, J., 2014. The Impact of Foreign Direct Investment and Real Exchange Rate on Economic Growth in Malaysia: Some Empirical Evidence. *Journal of Business and Economics* Vol. 1, 1: 73 – 85.
- Asteriou, D. and Stephen, G. H., 2011. *Applied Econometrics: A Modern Approach Using Eviews and Microfit*. Published by Palgrave Macmillan, New York, US.
- Awokuse, O. T., 2005. Exports, economic growth and causality in Korea. *Applied Economics Letters*, 12: 693-696.
- Balassa, B., 1978. Exports and economic growth: Further evidence. *Journal of Development Economics*, 5 (2):181-189.
- Balassa, B., 1980. *The process of industrial development and alternative development strategies*. Princeton Essays in International Finance, N° 141, December (Princeton, NJ: Princeton University, Department of Economics).
- Balassa, B., 1985. Exports, policy choices, and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock. *Journal of Development Economics*, 18 (1): 23-35.
- Berman, E. Machin, S. and Bound, J., 1998. Implications of skill Biased technical change: International evidence. *Quarterly journal on economics*, Vol. 113, No. 4: 1245-1279.
- Castro, Del B. T., Rodrigues, P. M. M. and Taylor, A. M. R., 2013. On the Behaviour of Phillips-Perron Tests in the Presence of Persistent Cycles. *CEFAGE-UE Working Paper* 2013/11.

- Chia Yee Ee., 2015. Export-Led Growth Hypothesis: Empirical Evidence from Selected Sub-Saharan African Countries. *Procedia Economics and Finance* 35 (2016): 232 – 240.
- Chigusiwa, L., Bindu, S., Mudavanhu, V., Muchabaiwa, L., Mazambani, D., 2011. Export-Led Growth Hypothesis In Zimbabwe: Does Export Composition Matter?. *Int. J. Eco. Res.*, 2011 2(4): 111-129.
- Chow, P., 1987. Causality between Export Growth and Industrial Development: Evidence from the NICs. *Journal of Development Economics*, Vol. 26: 55-63.
- Dickey, D. and Pantula, S. C., 1987. Determining the Ordering of Differencing in Autoregressive Processes. *Journal of Business & Economic Statistics*, 1987, Vol. 5, issue 4: 455-61.
- Dodaro, S., 1993. Exports and Growth: A Reconsideration of Causality. *The Journal of Developing Areas* 27: 227-244.
- Dreger, C. and Herzer, D., 2012. A further examination of the export-led growth hypothesis. *Empirical Economics* (2013).08 Vol. 45; Iss.1.
- Emery, R. F., 1967. The Relation Of Exports And Economic Growth. *Kyklos*, Vol. 20; Iss. 4.
- Evans, D., 1991. *Visible and Invisible Hands in Trade Policy Reform*, in Christopher Colclough and James Manor eds., *States or Markets?*. Neo-Liberalism and the Development Policy Debate.” Oxford, Clarendon Press: 35.
- Fajana, O., 1979. Trade and Growth: the Nigerian Experience. *World Development* Vol. 7, Iss. 1: 73-78.
- Feder. 1982. On exports and economic growth. *Journal of Development Economics*, 12 (1-2): 59-73.
- Ghatak, S. and Wheatley, S., 1997. Export composition and economic growth: Cointegration and causality evidence for India. *Review of World Economics* 1997, 09 Vol. 133; Iss.3.
- Ghatak, S., Milner, C. and Utkulu, U., 1997. Exports, export composition and growth: Cointegration and causality evidence for Malaysia. *Applied Economics*, 29(2): 213-223.
- Glynn, J. Perera, N. and Verma, R., 2007. Unit root tests and structural breaks: a survey with applications. *Journal of Quantitative Methods for Economics and Business Administration*, 3(1): 63-79.
- Guntukula, R., 2018. Exports, imports and economic growth in India: Evidence from cointegration and causality analysis. *Theoretical and Applied Economics* Volume XXV (2018), 2: 221-230.
- Islam, M. N., 1998. Export Expansion and Economic Growth: Testing for Cointegration and Causality. *Applied Economics* 30, 3: 415-425.
- Jung, W. S. and P. J. Marshall. 1985. Exports, Growth and Causality in Developing Countries. *Journal of Development Economics* 18 (1985): 1-12.
- Kimberly, W., 2011. Export-led Growth: A Case Study of Mexico. *International Journal of Business, Humanities and Technology* Vol. 1, 1.

- Kocyigit, A. Bayat, T. Kayhan, S. and Senturk, M., 2015. Short and Long Term Validity of Export-Led Growth Hypothesis in BRICS-T Countries: A Frequency Domain Causality Approach. *J. Asian Dev. Stud*, Vol. 4, Issue 3.
- Konya, L. and Singh, J. P., 2006. Export, Import and Economic Growth in India. *Discussion Paper*, A06., 06.
- Kumari, D. and Malhotra, N., 2014. Export-Led Growth in India: Cointegration and Causality Analysis. *Journal of Economics and Development Studies*, June 2014, Vol. 2, 2: 297-310.
- Medina-Smith, E. J., 2001. Is the Export-Led Growth Hypothesis Valid For Developing Countries? A Case Study of Costa Rica. *Policy Issues in International Trade, and Commodities Study Series*, 7.
- Nkoro, E. and Uko, A., 2016. Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation. *Journal of Statistical and Econometric Methods*, Vol.5, 4: 63-91.
- Olivia, S. J. and Jang, C. J., 2015. Is the Export-led Growth Hypothesis Valid for an Export-oriented Economy? Korean Experience. *Applied Economics and Finance* Vol. 2, 4.
- Pesaran, B. and Pesaran, M. H., 2009. *Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0*. Oxford: Oxford University Press.
- Pesaran, M. H. Shin, Y. and Smith, R. J., 2001. Bounds Testing Approach to the Analysis of Long Run Relationship. *Journal of Applied Econometrics*, Appl. Econ. 16: 289-326.
- Ram, R., 1985. Exports and economic growth: Some additional evidence. *Economic Development and Cultural Change*, 33 (2): 415-425.
- Riezman, R. G., Summers, P. M. and Whiteman, C. H., 1996. The Engine Of Growth Or Its Handmaiden? A Time-Series Assessment of Export-Led Growth. *Empirical Economics* 21, 1: 77-110.
- Sharma, A and T. Panagiotidis. 2003. An Analysis of Exports and Growth in India: Some Empirical Evidence (1971-2001). *Review of Development Economics*, 9(2): 232-248, 2005.

Appendix:

Table (7): Structure of Gross Domestic Production (GDP) by economic sectors, at Current Factor Income, during 1970-2010 Million L.D.

years	Oil sector		*Agriculture sector		manufacture sector		**Other sectors		TOTAL GDP	
	value	Percentage of GDP	value	Percentage of GDP	value	Percentage of GDP	value	Percentage of GDP	value	Percentage of GDP
1970	812.6	63.07	33	2.56	22.5	1.75	420.3	32.62	1288.4	100
1979	4545.3	59.78	140.4	1.85	185.8	2.44	2731.5	35.93	7603	100
1980	6525.7	61.83	236.4	2.24	210.4	1.99	3581.3	33.93	10553.8	100
1989	2055.5	28.58	439.8	6.12	412.3	5.73	4283.4	59.57	7191	100
1990	3243.8	39.33	482.9	5.86	457.6	5.55	4062.6	49.26	8246.9	100
1999	3995.9	28.39	1449.9	10.3	863.1	6.13	7766.3	55.18	14075.2	100
2000	6661	37.8	1439.7	8.17	972.9	5.52	8546.6	48.5	17620.2	100
2010	66476.8	71.5	724.7	0.78	4463	4.8	21313.7	22.92	92978.2	100

Source: Calculated by researchers based on the annual report of the Central Bank of Libya. * Includes agriculture, hunting, forestry and fishing. ** Includes, mining and quarrying, electricity, gas and water, construction, restaurants and hotels, transportation, insurance, public services, education and health services.

Table (8): Commodity Concentration Index for Libyan oil exports from 1970-2010, based on Gini- Hirschman Index⁽¹⁾.

Year	1970	1979	1980	1989	1990	1999	2000	2010
value	0.99	0.92	0.97	0.82	0.82	0.92	0.85	0.92

Source: Calculated by researchers based on the annual report of the Central Bank of Libya.

ABSTRACTS

The Impact of Fluctuations on Some Macroeconomic Variables in the Libyan Economy: GDP- Inflation.

Dr. Hassan Al Dami Badr
Economics Dept, Faculty of
Economics, University of Benghazi.

Abstract:

The main objective of this research was to investigate whether there is an impact of oil price fluctuations on the GDP and inflation in the Libyan economy during the period 1980-2010 in the short run and long run. For this purpose, the research used the tests and methods of the modern quantitative standard approach, As a root and unit test and co integration test and the error correction model, The results showed that there is a negative impact of oil price fluctuations on output in short run, This effect is positive in the long run, The results also showed that there is no impact of oil price fluctuations on inflation.

**Attitudes of Managers Towards
Implementing the Concept of
Intellectual Capital: Case Study
Brega Oil Marketing Company
Working in Benghazi City.**

Hussein Ali Mohamad
Management dept., Faculty of
Economics, University of Benghazi.

Abstract:

This research aims at identifying attitudes of managers towards implementing of the concept of intellectual capital dimensions of (human capital, capital structural, capital relations) in Brega Oil Marketing Company in the city of Benghazi. The research consists of all managers of senior and middle management in Brega Oil Marketing Company in Benghazi, The research uses the method of comprehensive survey of members of the research population, as their number reached (88) staff, distributed to form the questionnaire as the main instrument of the research, and retrieval (74) form of replacement convertible statistical analysis.

The research concluded a set of results, including: That the level of awareness of members of society of the research of the concept of intellectual capital ca-

me to the level of high, The attitudes out that the direction of the members of the research population towards the concept of intellectual capital came to the level of high. The research recommended an increase to deepen the awareness of managers to the concept of intellectual capital, as well as the attention of human resources as one of the most important sources of intellectual capital for the company under this research.

Keywords: Attitudes; Intellectual Capital; Brega Oil Marketing Company.

Possibility of Adopting Integrated Business Reports as a Tool for Accounting Disclosure Environmental Activities: An Empirical Study on the Companies Subordinate to National Oil Establishment.

Dr. Khaled Z. Al Fadhil

Accounting dept., Faculty of Economics,
University of Benghazi.

Dr. Fatma W. Ben Mrad Douagi

Faculty of Economic Sciences and
Management, University of
Tunis Al Manar

Abstract:

Some of prior studies, conducted within Libyan environment, suggest that oil companies unable of disclose environmental information in its regular financial reports. They also do not have accepted environmental disclosure requirements. Thus, integrated business report considered a modern disclosure tool capable of achieving integration and balance of disclosure. The use of such report can combines both financial and non-financial information. Therefore, the current study aims to identify these companies' ability to adopt integrated business report as a tool of accounting disclosure of environmental activities.

For the study purpose, we relied on studying several cases as a technique of research, as it is an ideal method to understand the various aspects of the study

problem. Interviewing financial reports makers, however, was the main instrument of gathering the basic data. The number of interviews was fifteen from three oil companies subordinate to national oil establishment. The study depended on descriptive statistics for data analysis. It concluded that the percentage of adopting integrated business report so low, it amounts to 50 and 61 per cent for financial and non-financial disclosures, respectively. This low degree is due to many reasons including the company's disinterest of disclosing their environmental activities, lack of the rules that bend companies to disclose such activities, unawareness of report makers of international criteria and accounting releases concerning environmental disclosure.

The study recommended conducting further research on environmental activities via integrated business report using ways and means of collecting more data that may contribute to increase the knowledge of this topic.

Keywords: Integrated Report, Environmental Activities, Environmental Dimension.

**Role of Theory in Public
Administration Research.**

Dr. Ayad T. Ben-Ismail

Public Administration dept., Faculty of
Economics, University of Benghazi.

Abstract:

The general purpose of science is to expand knowledge through the discovery of facts. Theory in this regard can be seen as the main instrument by which researchers strive to achieve this purpose. Theory generally underpins research designs since it provides understanding of the phenomenon under investigation. In this regard, theory functions as a mental model attempting to explain how aspects of social reality work. So the purpose of this paper is contributing towards improving the scientific rigour of research within Public Administration in general, and postgraduate studies in particular. This is done by clarifying the extent of the possibility of relying on theory in public administration to deal with various facts and events.

Key words: Theory, Research, Public Administration.

**Modern Trends in Political Economy: Analysis of Discourse and Policy Narrative of Economic Reform in Libya (2003-2010),
Lessons for Future.**

Dr. Anas Abubakr Buera
Public Administration dept., Faculty of
Economics, University of Benghazi.

Abstract:

This study tackles a new trend of political economy analysis by interjecting new theoretical and analytical frameworks of policy discourse and narrative. The aim of this research provides some insight into real dynamics behind the declared economic reform project in Libya during the period 2003-2010.

The major three research questions of the study focus on: Firstly, the deficiency of the international financial institutions-IFI in attempting to interpret the process of economic change in Libya during the study period. Secondly, looking into the influence of formal and informal actors within the Libyan institutional context. Thirdly, trying to develop a future model for the requirement needed to implement the recommended finding to create stable Libyan economic identity. A shortcoming of the quantitative work was to ignore

the effect created by the local political, social environment settings .

This study used case-study method supported by both 'Discursive Institutionalism-DI' and the 'Narrative Policy Framework-NPF' through Nvivo software. A major finding of the study is the need to introduce specific changes on policy formulation to establish a stable and clear institutional identity in Libya.